مقالات

تضليل المؤشرات الاقتصادية ولعبة الارقام

أ.د سرمد كوكب الجميل

أبجد للترجمة والنشر والتوزيع
Abjad for Translation, Publishing & Distribution

مقالات
تضليل المؤشرات الاقتصادية ولعبة الارقام
أ.د سرمد كوكب الجميل

مقالات

تضليل المؤشرات الاقتصادية ولعبة الارقام

أ.د سرمد كوكب الجميل

ان مراجعة منهجية لعلم الاقتصاد خلال قرنين من الزمن يلاحظ بانه يقف على عدة مراحل اهمها ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي بدت فيها ملامح شك وارتياب لمنجزاتها من نماذج ونظريات شكلت فجوة بينها وبين الواقع، مما قاد لاتجاهات تدعو للخروج من الرموز والطلاسم ومحاولة فهم اوسع واعم، اذ لا يجوز ان يتحدث الاقتصادي لنفسه فيكون حديثه مغلقا، وانما يجب ان يكون حديثا يُسمع ويُفهم وفق صيغة بلاغية من يسمعه يفهمه ويحبه ولكن يصعب ان ياتي بمثله عندها يكون حديثا للجميع وليس حديثا للاقتصاديين حصرا وعندها يثبت الاقتصاديون بانهم لا يعيشون في ابراج عالية وانما هم متفاعلون في حديثهم مع مجتمعهم دون الهبوط والتدني وعندها يكون حديثا منهجيا ميدانيا لتقويم مسارات العمل وفق مدخل عنوانه تضليل المؤشرات الاقتصادية ولعبة الأرقام.

ISBN 978-9922-676-70-8

9 789922 676708

أبجد للترجمة والنشر والتوزيع

DESIGN INSPIRATION

الأستاذ الدكتور

سرمد كوكب الجميل

تضليل المؤشرات الاقتصادية ولعبة الارقام

الكتاب: تضليل المؤشرات الاقتصادية ولعبة الأرقام
المؤلف: ا. د. سرمد كوكب الجميل
التصنيف: مقالات
تصميم الغلاف: وحي للتصميم
التنسيق الداخلي للكتاب: مؤسسة أبجد
ISBN: 978-9922-676-70-8

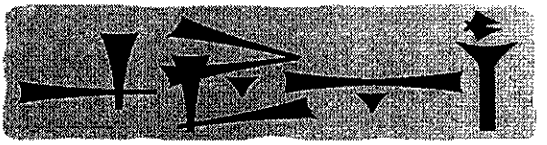

أبجد للترجمة والنشر والتوزيع
Ebjed for Translation, Publishing & Distribution
الطبعة الأولى
2022
مؤسسة أبجد للترجمة والنشر والتوزيع
العراق – محافظة بابل – الحلة – شارع اربعين
جوال: 009647831010190
info@ebjed.com

حقوق الطبع والنشر لهذا المصنف محفوظة للمؤلف، ولا يجوز بأي صورة إعادة النشر الكلي أو الجزئي، أو نسخه أو تصويره أو ترجمته أو الاقتباس منه، أو تحويله رقمياً وإتاحته عبر شبكة الانترنت، إلا بإذن كتابي مسبق من الناشر.

تضليل المؤشرات الاقتصادية ولعبة الارقام

سرمد كوكب الجميل

2022

مقدمة

اقترح البعض من الإخوان والأصدقاء ضرورة طبع المقالات الأسبوعية التي أنشرها على صفحتي الخاصة في قناة التواصل الإجتماعي الفيس بوك ونشرها بكتاب ورقي، ودافعهم في ذلك أهميتها وكونها توثق مرحلة حرجة من تاريخ مجتمعنا، وأضاف آخرون بأنها تحمل الكثير من المضامين التي لا بد أن يطلع عليها المجتمع حاضرا ومستقبلا، فيما عرض آخرون إعجابهم باسلوب الطرح لدرجة أنهم (حسب ما طرح البعض)عندما يقرأون المقالة يتمنون أن لا تنتهي، وكثير من الآراء الأخرى التي عبروا عنها، ويبدو أن المقالات لامست مشاعر المتابعين دون أن اعلم، وحاكت وجدانهم دون أن أدرك، فتوكلت على الله وبدأت بتلبية طلبهم وتهيئة المقالات نزولا عند رغباتهم .

وبناء على ما تقدم فقد اعتمدت على مقالة كنت قد نشرتها سنة 2010 وهي قراءة في كتاب حديث الاقتصاد وآثرت أن افتتح بها الكتاب لتشكل مدخلا مناسبا، فالكتابة صناعة قلّ من يتقنها وأنها تخضع لمزاج القارئ، وتعلمت بأنها فن وحبكة وفق تقنيات معروفة، وأيا كانت في العلم أو الأدب أو التاريخ أو الاقتصاد أو غيره، فإنها تعني نقل ما عندك للغير بيسر ومن دون تكلف وتزويق، ولكن بالمقابل أجدني ضعيفا واهِنا أمام كتّاب متمرسين وأيا كان فهذه بضاعتي التي نشرتها عبر الفيس بوك لما يقرب من خمس سنوات 2017- 2021 وضمت العديد من المقالات القصيرة التي أشرّت ظواهر اقتصادية معينة وبما يتلائم مع وقت المتابع وثقافته، وقد وجدت طيلة هذه المدة اهتماما كبيرا فكان هذا دافعا للاستمرار وكتابة المزيد.

Speaking of Economics: How to get into conversation [1]

ArjoKlamer[2]

حديث الاقتصاد: كيفية استخدام المحادثة [3]

صدر في سنة 2007 كتاب بعنوان (Speaking ofEconomics) للكاتب ArjoKlamer ضمن سلسلة: Economics as social theory التي يحررها Tony Lawson في جامعة كيمبرج ومن قبل الناشر Routledge، ويعد الكاتب من المتخصصين بالاقتصاد الحضاري ويعمل أستاذاً بجامعة Erasmus في هولندا، وقد تضمن الكتاب 199 صفحة تناول فيها، وعبر ثمانية أفصل مناقشة أفكاره في محاولة منه لتغيير مفهوم الاقتصاد؛ إنها محاولة جريئة عرضها الكاتب بكل إسهاب من أجل فهم واستيعاب جديد الاقتصاد، لقد تناول الكاتب ما سماه conversation المحادثة[4] بوصفها المدخل لفهم الاقتصاد والاقتصاديين، وتنطوي تلك المحادثة التي عناها على مضامين اجتماعية تعد بمثابة هيكل اجتماعي وثقافي يمكن أن تشكل مدخلاً لفهم الاقتصاد.

---

[1] عنوان الكتاب : Speaking of Economics: How to get in to conversation

[2] مؤلف الكتاب : Arjo Klamer

[3] نشرت المقالة في مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 51 صيف 2010

[4] ترجمت Conversation تارة إلى حديث وتارة أخرى إلى محادثة بحسب السياق .

يضع الكاتب رأيه في مواجهة سافرة وعنيفة أمام الاقتصاديين ويطرح ما يشير إلى أنّ الاقتصاد لا يمثل علماً تراكمياً كغيره من العلوم وفي الوقت نفسه لا يمثل الاقتصاد مرآةً للواقع، ولا يُعنى لا من قريب ولا من بعيد بعلم الكلام وصيغة الخطاب ويستنتج الكاتب بأن الاقتصاد ما هو إلا شكلٌ من أشكال الحديث أو قُلْ هو صيغة من المحادثات المنوعة والمتباينة.

إن طرحاً جديداً يقدمه الكاتب ضمن رؤية ثقافية أو قُلْ حضارية يبدو مؤهلاً لها وعند مراجعة أعمال الكاتب كلامر Klamer أشرت خلفيته الاجتماعية ورؤيته المختلفة كلياً عن المنهج الاقتصادي المتعارف عليه، وما يؤكد ذلك تركيزه في كتابه على معطيات اجتماعية منها الانتباه أو الاهتمام (Attention)، فهدف الاقتصادي يتمثل في بحثه عن من يهتم به وينتبه لحديثه، ويبرر الكاتب هذا من خلال مشاهدات ووقائع، ويبدو هنا سلوك الاقتصاديين مثله كمثل سلوك الممثلين ونجوم الفن.

الجانب الآخر الذي يناقشه كلامر في كتابه هو الثقافة الاقتصادية، ويطرح بأن علم الاقتصاد له ثقافته الخاصة به؛ لا بل إنّ كل فرع من فروع الاقتصاد له ثقافته الضيقة، ويستشهد بوقائع تشير إلى عدم استطاعة الاقتصادي المتخصص في جانب معين من فهم اقتصادي نظيره المختص في جانب آخر، بعبارة أشمل إنّ ما يقوله كلامر أن لكل حقل اقتصادي ثقافة مختلفة في فهم العالم والحدث والواقعة الاقتصادية، ويبدو أنه يعني أنّ لكل اقتصادي ثقافة معينة في فهم الظاهرة الاقتصادية، وهذا يقود لكيفية فهم عالم الاقتصاد ككل.

ولغرض أن يوضح الكاتب نظريته تناول مقارنة بين منهجين اثنين وعبر اقتصاديين اثنين هما كينز وأسلوبه في عرض نظريته العامة

التي تعد امتداداً لثقافة القرن التاسع عشر القائمة على المنهج الوصفي، وبين من أتى بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين ويحمل ثقافة التجريد الرياضي، وهنا يكون الكاتب قد دخل في مقاربات علمية وحداثوية في الاقتصاد، وربما يكون قد أصّل أمراً في الكتاب يختلف مع ما جاء به في أهمية ومضمون الخطاب والبلاغة والحديث في الاقتصاد، والذي دحضه أولاً في نفيه للتراكم المعرفي في الاقتصاد، وثانياً في عدم فاعلية حديث الاقتصاد بسبب تباعد ثقافات المجتمعات بعضها وبعض، ويسوق حديثه مع الاقتصاديين ورجال الأعمال الإيطاليين ومناقشاتهم الحادة التي ربما لا يفهمها غيرهم فكل مجموعة من الناس لهم تاريخهم وتراثهم ولغتهم التي حتى وإنْ عرفتها فانك ستكون خارج دائرة الحديث فيما بينهم.

محتوى الكتاب وفصوله

كان الفصل الأول بعنوان "غربة فرع من فروع العلم" وافتتح الفصل بمعادلة غريبة بمضامينها تقول (**Big + important = normal?**وترجمتها ، كبير + مهم = طبيعياً)، والمضمون الذي يقف وراء هذه المعادلة يتمثل بالاقتصاد بوصفه حقلاً معرفياً واسعاً وعلماً مهماً بين العلوم الأخرى، وأهميته التي تتعدى كل الحدود! علماً أنه يبدو طبيعياً في فعله، فما عدا كل هذا فمن يكون الاقتصاد فهل يكون الاقتصاد غير ذلك؟ إذ يلتحق الآلاف من الطلاب سنوياً لدراسة هذا العلم بحكم المنزلةِ الأكاديميةِ التي يتمتع بها على باقي العلوم الاجتماعية، وإذ بهم يَكتشفونَ بأنّ الاقتصاد هو ذلك العلم الاجتماعي الذي ينفرد بامتلاكه لجائزة نوبل، والأهم من هذا؛ تلك الارتباطات

التي يرتبط بها الاقتصادي بالحكومة وتوابعها، ويكون دائما بالقرب من متخذ القرار.

إن أهمية الاقتصاد تكمن في كونه يساعد في فهم عدد غير قليل من المشاكل والقضايا الرئيسة، ولهذا يجد المرء تبايناً كبيراً في اقتصاديات الدول بعضها عن بعض، والأهم من هذا يعالج الاقتصاد قضايا رئيسة في المجتمعات منها البطالة والفقر... الخ. وكيف تعمل النقود في الاقتصاد ؟ ويستشهد الكاتب بأمر مهم وقيّم فقد قرأ للكثير من الاقتصاديين فكانت وقفاته معهم أمراً عادياً باستثناء الاقتصادي Tinbergen، فهو قدوته وبطله المفضل، ثمّ يستطرد الكاتب ليعرض القضايا الفرعية في الفصل، ومنها الشكّ والسخرية في الحياة العاديةِ ويعقبها بالحياة السياسية ويتبع ذلك بعنوان مفاده "غرابة الموضوع" يطرح الكاتب فيه سؤالاً : ماذا يتحدث الاقتصاديون؟

ويسترسل الكاتب في حديثه ويقارن بين حديث الاقتصادي وحديث المثقف الذي قد يسْخرْ منه، وإذ يعرّف المثقفون بأنهم الناس المهتمون بالفن والأدب وما شاكل ذلك، فأن الاقتصاد والاقتصاديين مجردين من الثقافة، فلا وجود لاقتصادي في رواية بل هم يكونوا في خضم مواضيع قمعت أصحابها، وغياب الاقتصاد في الأدبيات الكثيرة وعدم وجوده في الروايات أو في الثقافة بشكل عام أمر خلقه الاقتصاديون أنفسهم بنظرياتهم ونماذجهم.

ويستطرد بالحديث عن عناوين قلّ من يتقنها: المرونات ، الخيار العقلاني ، المؤثرات الخارجية، المنافع العامة، مضاعف الدخل، وإلى غيرها من المفاهيم التي يتحدث بها الاقتصادي كما يتحدث الفرد عن الطقس أو المناخ لا بل يتفنن الاقتصادي في المبالغة حتى في مزاحه بمثل هذه المصطلحات، وهذا ما عانى منه الكاتب لحين أن مارس

التدريس، فقد استطاع بعد ذلك أن يتحدث في الاقتصاد، ويجيد الحديث فيه، وكأنه قد تعلم لغة أجنبية.

ويعرض الكاتب فصلاً ثانياً بعنوان "الاقتصاد محادثة أو أفضل حزمة محادثات" ويبدأ بعنوان فرعي " وتستمر الغربة " ومضمون الفكرة أن الغربة التي يعاني منها الاقتصاد لا تكمن في الاقتصاد أو الاقتصاديين فحسب، وإنما في فكرة التوقعات التي يبنى عليها الاقتصاد التي لا يستطيع الناس إدراكها، وغالباً ما يربط الناس هذا التوقع بالصورة الذهنية التي يحملها الفرد أو المجتمع عن الواقع من مفاهيم وسياقات وطقوس ومصالح؛ إنه علم يدرس النظريات العلمية ومبادئها وأسسها، وليس ما يرى الناس في العلم. ويؤكد الكاتب استخدامه للمحادثة conversation وإصراره على استخدام هذا المفهوم ويبرر ذلك لأهمية المحادثة في التفاعل ويضع ذلك بوصفه استعارة مقابل آخرين ليجعل من الاقتصاد علم ذا معنى، وإن ما يفعله الاقتصاديون يذهب إلى جسم المعرفة وتراكماتها، إنه منطق ومرآة، إنه البرنامج البحثي، وإنه الواقعية بحد ذاتها، وإنه الأيديولوجية إنه السلع التي يتم تداولها في السوق، إنه المحادثة إنه العملية الاجتماعية، وهنا نكون قد عدنا لما بدأنا به المحادثة.

تناول الكاتب أيضا سمة المحادثة العلمية، ويطرح ما سماه معايير لعبة المحادثة العلمية الاقتصادية والتي تندرج تحتها القيود المؤسساتية للمحادثة، والمحيط المادي أو البيئة المادية المحيطة به، والقيود والمحددات الاقتصادية، والمعايير العلمية، والمحددات والإمكانيات التقنية، والقيود الاجتماعية للمحادثة، والجامعات والكليات والشبكات المخفية، والجمعيات وغيرها، وكذلك العمل العلمي الحر، ولعبة شد الانتباه وتركه، والتعليم والثقافة العلمية، والانفعال العلمي،

والعواطف، والأطر والحدود، وبرنامج البحث العلمي، ونوعية الحجج والاخلاقيات الصحيحة.

عرض الكاتب العنوان الرئيس الثالث بصيغة أو بأخرى هي متطلبات ثقافة المحادثة الاقتصادية ويطرح في البداية عنواناً فرعياً مضمونه " المحادثة والوظيفة " وفيه يقول ما معناه إن المحادثة تجعلنا نعرف من نحن؟ ويقول علينا أن نحادث لنفعّل حياتنا الإنسانية، ويقول أيضاً: وعلى الرغم من كثرة المحادثات التي نحادث بها إلا أني أرجح التركيز على محادثة الناس لجعلهم يحادثون مثل الاقتصادي الأكاديمي، ودعوني اسرد قصتي مع الاقتصاد الكينزي فلم يكن لدي أية فكرة عن ماذا أقرأ، ولكن علمت أنه يدور حول النقد، وماذا يمكن أن تفعله النقود في الحياة، وكان لا بد من فهمه، ولم أكن أستطيع مناقشة ذلك مع أصدقائي بحكم أنهم لم يكن عندهم القدرة على ذلك، لكن علمت أن هناك شيئا آخر أكبر من ذلك هو الاقتصاد وهنا مقارنة مع آدم سمث الذي لم يكن يملك الخبرة في ذلك الوقت. وبعد حديث طويل يختم بكون العلوم الطبيعية والرياضيات بمثابة الأرضية التي ينمو فيها الاقتصاديون، ولدى كل اقتصادي قصة معينة وأن المطلوب منه كثير، والناس تطلب المزيد، ولكن بعد هذا وذاك يبقى حديثاً اقتصادياً.

ويناقش قضية "غربة الاقتصادي" ويقول إنّ لمعشر الاقتصاديين ثقافة منفصلة، وإذا نظرت إليهم من خارج ثقافتهم؛ تجدهم غرباء مختلفين وبصفات وسمات غير متوقعة، وكأنما الطرح ضمن القالب المنهجي في تشكيل نموذج أو معادلة هو كل ما يهمهم فهم غير معنيون بالسؤالين: لماذا وكيف في معالجة الظاهرة، إذ لم يهتم الاقتصاديون بالعالم الحقيقي أو ميدان الظاهرة؟ فأين يتجه تفكيرهم وما هي

توجهاتهم؟ ومن هنا لا يكون لهؤلاء الاقتصاديون توظيف نافع أو أهمية تذكر؟ ويعرض الكاتب لثقافتين مختلفتين: الثقافة الأكاديمية وثقافة المؤسسة الحكومية البيروقراطية، ويتناول غموض القيم الأكاديمية؛ ذلك أنهم ديموقراطيون في أكاديمياتهم، والعكس في ميدان الواقع. هم بارعون في مناقشة مصالحهم مع السياسيين أو رجال الأعمال والعكس في ماعدا ذلك .

ويعرض الكاتب في الفصل الرابع والذي جاء بعنوان " هو الانتباه ! " إذ يفتتح الفصل بمقولة مفادها " اسم اللعبة " ويعقب ذلك بعنوان " أن تكون مشغولاً وتائهاً " يردف الكاتب حديثه بسؤال: ما الانتباه ؟ فيعرفه بأنه توجيه فكر الفرد ووعيه باتجاه ظاهرة معينة ويقول على الرغم من كل ما عرضه السيكولوجيون حول هذا الموضوع، فإنه لا بد من توظيف الانتباه للمحادثة، ويؤكد أهمية الانتباه للاقتصاديين، وهذا ما يطرحه تحت عنوان " الحقائق القاسية " ويعرض الكاتب المزيد من الحقائق والشواهد عن البحوث الاقتصادية والدوريات العلمية والمؤتمرات وكيف يمكن أن يتحول ويجذب الانتباه لهدف بحد ذاته! وعندها يصبح العلم لعبة في منافسة ضائعة.

وبعد مناقشة طويلة يطرح الكاتب سؤالاً كيف نحصل على شد الانتباه ؟ ويقارن بعدد من معطيات الثقافة السينما والأدب والموسيقى، وغيرها كل تلك النتاجات تُطْرَحُ ولا تجد لها سوقا أو منصتا أو مستمعا أو مشاهداً، ويستشهد بأن من يَدّعي بأنّ الانتباهِ يمثل مساهمةً **رئيسيةً في إنتاجِ المعرفةِ، وذلك هو دخلِ الانتباهِ العاملُ الذي يُحفّزُ** العلماءَ أكثر، ويدخل الكاتب في تحليل الطلب على الانتباه، ذلك إن الانتباه والإدراك يعوضان بالدخل النقدي المتخلى عنه، وكلما زاد الانتباه كلما أعطى العلماء إحساساً بالمزيد من العطاء فتكون

المؤتمرات والبحوث والسفر، وهذا بحد ذاته يمثل طلباً على الانتباه الذي يقابله مزيد من العرض من العلماء، والمزيد من البحث والمزيد من الحفز على البحث فيكون هناك مزيد من الائتمان للعلماء نحو المعرفة العلمية، ويدخل الكاتب في تحليل رقمي للعملية، والتي تفوز بها النظرية ويمثل ذلك بالذي يصبح نجماً من نجوم السينما والفن بحيث تحرز تلك النظرية وصاحبها كل الانتباه والاهتمام، واستطرد الكاتب في شرح المزيد، ولاسيما في مسألة من يرغب بجذب الانتباه من الاقتصاديين عليه أن يتعنقد أو يعمل منفرداً تحت علم معين وهو يعني ما يقول.

وجاء بعد ذلك ليشرح الفصل الخامس وقد ورد تحت عنوان " أية محادثة علمية جيدة أو مساهمة صادقة وذات مغزى تخدم مصالح معينة" وابتدأ برد على بعض الأفكار، ومنها محاولة الكاتب التساؤل حول العلم والحقيقة؛ ثم كيف يمكن بلوغ المعايير العلمية؟ وهل يمكن بلوغ الميدان؟ ويطرح الكاتب محاولة الحديث عن ميدان وممارسة الاقتصاد، وهنا يسأل هل يذهب الطلاب من خلال النماذج والرياضيات والمعادلات والانحدار نحو تحقيق أهدافهم ؟ ويسعى المهنيين لتقييم تلك الفرضيات والأدوات والحجج والمنهجيات والنماذج ويصدر التعليق برغبة في هذه النموذج أو تلك الورقة البحثية التي تجد من يبرر اقتراب علم الاقتصاد من العلوم الطبيعية متناسين أو مبررين عدم واقعية الفرضيات بما يمكن أن تتنبأ به النظريات وأن الدقة في التنبؤ هي مسألة وقت ليس إلا!

وكتب ArjoKlamer فصلاً تحت عنوان "علم الاقتصاد توقعات وآمال" وعقد المقارنات بين الفلسفة والاقتصاد، وهل ينبغي التفلسف في الاقتصاد؟ ويجيب عن ذلك بأن المهنيون تهمهم مصالحهم والنتيجة

الحاجة للمزيد من المحادثة فهي العامل المؤثر فيما بينهم وانعكاسات المحادثة تكون أكبر و أهم.

ويطرح ثلاثة مرادفات: الحقائق ، المعاني ، والمنافع، ويبدأ بمثال عن مساهمة المحادثة الاقتصادية ويشبهها برمي حصاة صغيرة في بركة ماء راكدة فإنها ستكوّن موجات دائرية تكبر وتكبر ولكنها كلما كبرت قل حجمها وعلى أية حال فإن ذلك أفضل من رمي عدة حصوات في بركة، ولكن أيا كانت المساهمة فلن تحرك المياه في البركة، باستثناء كينز ونظريته[5] The General Theory of Employment, Interest and Money (1936)

فقدت أتت بموجات كبيرة جداً وأحدثت موجة هادرة، هذا يعني أن المعنى يمكن أن تكون مساهمته كبيرة ومهمة، ومن ثم المنافع المحققة منه، والسؤال: كيف يمكن أن تكون المعاني والمنافع هي المساهمة ؟ ثم ما المنافع أو مضامين البحث؟ وما هي مصداقية من يدعي المساهمة؟ وهنا يشرح بالتفصيل حقيقة المساهمة في المحادثة ومعناها ومنفعتها.

فأي مقولة معينة لا بد من أن تتطابق مع الواقع؟ وهل هي حقيقية وما مصداقيتها؟ ثم ماذا عن النموذج والنظرية؟ وهل تضع علاقة قوية بالمعرفة العلمية؟ وهل تنطوي على معنى ومضمون ؟ وهل تخدم المنافع والمصالح المقصودة؟ وهل هي مفيدة ونافعة؟

---

[5]Keynes, J.M. (1936) The General Theory of Employment, Interest and Money, London: Macmillan.

وبعد هذا يطرح الكاتب نتيجة حاسمة سماها المحادثة، وكيف أن عدداً من طروحات الاقتصاديين كانت خاطئة بينما بقيت أخرى هي الأساس في بناء المنافع. وينتهي الفصل في عنوان مفاده ماذا بعد؟ يناقش فيه نوعين من الاقتصاديين المجتهد الحاذق والكسلان المهمل وكيف إنهما من خلال المحادثة يدركان فحوى قضيتهما .

ويشرح الكاتب في الفصل السادس "فن الاقناع الاقتصادي من الخطاب إلى الحقيقة" ويقصد الكاتب بالخطابات استخدام الكلمات أو أية وسيلة أخرى للاتصال ويطرح السؤال: ماذا تعني الخطابات لنا؟ ويعرض للجدلية وكيف تقاد المحادثة، وفي الفصل السابع يطرح عنواناً طويلاً:

"لماذا تستمر الخلافات بين الاقتصاديين ولماذا يحتاج الاقتصاديون ربط أنفسهم بالخلافات من خلال محادثاتهم المتوازية خلال الزمن، وماذا يمكن أن يُنْتَفَعَ من معرفة الاقتصاديين التقليديين (الكلاسيك) والنقديين وما بعد النقديين". وقد تضمن الفصل قسمين الأول : حزمة المحادثات وهي ليست كما يظن بالبساطة المعهودة التي تبدو عليها، والقسم الثاني جاء بعنوان "المحادثات تتغير دائما ولا يمكن القول إن هذه المحادثة هي الأخيرة" واختتم الكتاب بالفصل الثامن وكان بعنوان مثير: **"كيف ولماذا تختلف المحادثات اليومية بين الأكاديمين وكيف ولماذا تختلف محادثات الاقتصاديين الاكاديمين مع السياسيين"** ويطرح فجوة الغباء ويقول إن الاقتصاديين يعملون في الطابق العاشر، ويختتم بالقول لماذا علم الاقتصاد ليس بذلك العلم الغريب؟

وبعد هذا العرض لما أتم الكاتب صفحات كتابه كان لا بد من الوقوف على أهم الجوانب التي وردت ومناقشتها ضمن الإطار العام الذي طرحه الكاتب وأود أن أسجل بعض الملاحظات وكما يلي:

الثقافة الاقتصادية

يطرح الكاتب أمراً مفاده أن للاقتصاد ثقافته الخاصة به والتي تقع ضمن مضامين الثقافة العامة، هذه الخصوصية الثقافية شكلت نقطة ضعف للاقتصاديين من حيث عدم قدرتهم على الحديث إلا ضمن تخصصهم نفسه، وهذه التخصصية العالية جعلت لهم القدرة على دخول الاقتصاد والخروج منه وجعلت للاقتصاديين طقوسهم وقيمهم ولغتهم الخاصة بهم.

الخطاب الاقتصادي

إنّ مراجعة بسيطة للنتاجات العلمية للكاتب نجد من خلالها أن معظم أعماله العلمية تعتمد على مدخل الخطاب الاقتصادي الذي يركز على علم الاجتماع والمعنى الثقافي والبلاغي بالإضافة إلى الأوجه الخطابية للعمل الاقتصادي وممارسته كمهنة في الميدان. ومن هنا فقد اتخذ الكاتب كل هذه المعطيات لتشكل المدخل الذي اتخذه؛ وهو المحادثة والخطاب وبكل ما ينطوي عليه هذا المدخل من مضامين تهتم بتقييم الحجج والبراهين.

الخصوصية الاجتماعية تشير إلى أن حديث الاقتصادي للاقتصادي الآخر

ويعرض كلامر هنا فكرة مفادها أنّ كتابة الاقتصادي يجب أن تكون لاقتصادي آخر، وأنّ علم الاقتصاد هو لمصلحة علم الاقتصاد فقط، وهذا ما تؤشره كتابات الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية وهي ما زالت منذ أكثر من ستة عقود من الزمن تتحدث بلغة لا يفهمها غير الاقتصادي، إن كل ما ورد في الاقتصاد خلال تلك الحقبة الطويلة تتحدث عن نماذج ونظريات مغرقة بالرموز والطلاسم لا تهم العامة من الناس ولا تهم المثقفين منهم ولا تهم أيضاً السياسيين ومتخذي القرار إنما تهم فئة قليلة لا تغني ولا تسمن من جوع.

الحديث الاقتصادي : حديث مغلق

إن مراجعة للحديث الاقتصادي عبر قرنين من الزمن تجعل المرء يقف على عدة مراحل منها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وأياً كانت سماتها وما أحيط بها من دوافع وحوافز وضعها الاقتصاديون لاستكمال علم الاقتصاد بناءً وهيكلة إلا أن المرحلة الأخيرة أبدت هناك ارتياباً وشكاً كبيرين تجاه معظم المنجزات الاقتصادية من نماذج ونظريات ومبررات، هذا الارتياب والشك كان مصدره الفجوة الكبيرة بين ما جاءوا به وبين الواقع، كل هذا قاد إلى تغيرات وإعادة النظر في معظم الطروحات من نماذج ونظريات فقادت للتفكير في اتجاهات

تدعو لاقتصاديات الإدارة وإدارة الاقتصاد[6] ، إلا أن تمسك البعض من الاقتصاديين بتلك الرموز والطلاسم كان مبعثه المتعة التي كان يجدونها فيه لا بل هناك من أفصح عن أمر آخر وقال إن هذه النماذج والنظريات هي أولاً وأخيراً تجعلنا مشغولين وقد أشرت مقالاتهم وبحوثهم مثل هذا وصحة ما دعوا إليه، وهذا ما أفصح به كلامر في مقدمته.

علم الاقتصاد ومنهج الحديث!

وإذ يطرح الكاتب صيغة الحديث في الاقتصاد فهنا لا بد من السؤال هل يمكن القول وفق المعطيات التي جاء بها الكاتب إنها يمكن أن تشكل منهجاً مستقلاً ؟ وأيا كانت أدواته وأسلوبه فإن الكاتب إذا يضع الصيغة البلاغية كمعطى اقتصادي يعجز من أن يأتي بمثلها من غير الاقتصاديين؛ يذكرني بقول ابن المقفع قي تعريفه للبلاغة إذ يقول : "هي التي إذا سمعها الجاهل ظن أنه يحسن مثلها"[7] وهذا هو التحدي الذي طرحه كلامر في محادثته الاقتصادية فمن يتحدث فهو الاقتصادي ومن يسمع فلا بد أن يكون اقتصادياً، ولكن هذا الإفصاح

---

[6]راجع ، سرمد كوكب الجميل ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 48 ، 49 ، خريف 2009 ، شتاء 2010 ،ص 174 – ص 181 عرض لكتاب الأمن الغذائي العربي (مقاربات في صناعة الجوع) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2009 ، 270 صفحة لمؤلفه سالم توفيق النجفي

[7]السيد أحمد الهاشمي ، جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب ، مؤسسة المعارف ، الجزء الثاني ، 2004 ، ص 150 .

وخلق الاهتمام وجذب الانتباه نحو الحديث هو تخلٍ ونزولٌ من البرج العالي الذي عاش فيه الاقتصاديون عقوداً طويلة.

من يُسائلْ؟ الاقتصادي أم السياسي؟

وإذا تم قبول الفكرة جدلاً بأن الاقتصاد يمثل منهجاً للحديث بين الاقتصاديين فحسب ! وأنه قد حاول جاهداً أن يثبت للجمهور العامة بأن هؤلاء الاقتصاديين يعيشون في بروجهم العالية، فالسؤال هنا هل يرغب كلامر بأن يجعل من الاقتصاد فناً شعبياً يغني به الجمهور؟ أو ربما رواية بوليسية يحاول البعض ملء فراغه بقراءتها ؟ إن ما يطرحه الكاتب هو جانب متطرف في أقصى الطرف الأخر لما يطرحه الاقتصاديون قي أقصى الطرف الأول ومن هنا لا بد من القول بأن منهج الحديث يمكن أن يكون منهجاً لثقافة عامة لمجتمع يعي إنفاقه ويرشد استهلاكه ويسائل السياسيين في موازنته ويدعم استثماراته ويقوّم أداءه ويشارك في صياغة سياسات بلده الاقتصادية، عند ذاك يصبح منهج كلامر في حديث الاقتصاد منهجاً يتفاعل مع الميدان والمجتمع وليس منهجاً يعمل في الطابق العاشر وله [8].

[8]Arjo Klamer, Speaking of Economics , p 159.

سوق الأربعاء في الموصل[9]

تمتاز بعض المدن بسمات تميزها عن غيرها جغرافيا واقتصاديا ولها وقع عبر تاريخها الطويل وشكلت مراكز لتجمع البشر وتوطنهم وتواصلهم فكانت مراكز للتجارة والمعلومات والتواصل ما بين الحواضر العالمية عبر الأسواق وقد ارتبطت هذه الأسواق بالزمن وأيام الأسبوع فكان سوق الأحد في دمشق وسوق الاثنين في مكناس وسوق الثلاثاء في بغداد وسوق الأربعاء في الموصل وسوق الخميس في فاس ومراكش ، وهذا ما أكده ياقوت الحموي حين قال : كنت دائماً أسمع بثلاث مدن عظيمة في العالم؛ نيسابور بوابة الشرق، ودمشق بوابة الغرب، والموصل كونها الطريق الأقصر بين المدينتين نيسابور ودمشق ، ومن هنا لا بد أن يدرك الموصليون عظم مدينتهم وأهميتها عالميا على كل المستويات وفي مختلف الأزمنة فموقع المدينة تفاعل لمجموعة من العوامل التي تحقق المنافع للجميع محليا وإقليميا وعالميا في كل عصر وحين.

[9] نشرت في 18 /2016/10

صدمتان قويتان[10]

صدمتان قويتان ضربتا العراق في سنة 2014 وما زالتا وهما احتلال داعش لثلث العراق وانخفاض أسعار النفط بشكل كبير لتصل إلى ثلث ما كانت عليه، ومضت السنوات 2014 و2015 و 2016 والعراق لم يتعاف من تداعيات تلك الصدمتين، فإذا كان تحرير الأرض مستمراً ويقف وراءه تحالف دولي وينتظر الجميع نتائج تلك الحرب على أحر من الجمر، فإن شفاء العراق اقتصاديا يبدو أبعد في التوقع مما يتخيله الفرد! أجل لقد كانت جهود الحكومة مستمرة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، علما بأن الصندوق لا يبخل بنشر المعلومات تباعا في ظل غياب شبه كامل عن أية بيانات أو معلومات حكومية، وخلاصة الأمر بأن مشكلة العراق الاقتصادية والمالية ليس لها حلول في المنظور القريب وتشير التوقعات إلى أن عجز الموازنة الذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 12% سيستمر لغاية سنة 2020 وإن نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن ان تستمر في سنة 2018 ولا يمكن لميزان المدفوعات أن يحقق فائضا إلا بعد سنة 2021.

لقد أشرت تقارير صندوق النقد الدولي كل ذلك وأعادته إلى الأخطار المالية التي كان يواجهها العراق وما زال، فالأخطار ما زالت عالية وأعاد ذلك لأربعة أسباب: هي التذبذب والتدني المستمر في أسعار

---

[10] نشرت في 2 /I/ 2017

النفط العالمية وثانيا الحرب التي يخوضها العراق ضد داعش وثالثا التوترات السياسية ورابعا ضعف القدرات الإدارية .

التنمية الاقتصادية[11]

إن إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية في العراق بافتراض انتهاء العنف والإرهاب واستقرار العراق سياسيا، يفترض التركيز على جوانب أساسية فالمسألة ليست صناعة أو زراعة كما يقول البعض أو ربما بهذه البساطة إذ لا بد من إدراك العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وبافتراض الاستقرار السياسي تبقى المسألة في أساسيات العمل الحكومي وفق سياسات اقتصادية واجتماعية فاعلة، ومن هذه الأساسيات بناء مؤسسات أو إعادة بناء المؤسسات العراقية على مبدأ العدالة والوطنية والمساواة وتفعيل القانون وتضبيط كل العمليات والنشاطات وبموجب إجراءات وضوابط عامة وشاملة للجميع. (وهذا أمر غاية في الصعوبة في العراق) وثانيا : العدالة والمساواة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وبين المحافظات (وهو أمر معقد يحتاج لسنوات من العمل في العراق) وثالثا: اعتماد التعرفة الجمركية لحماية المنتجات العراقية وفق سياسة تجارية صحيحة (وهذا أمر يحتاج لسيطرة كاملة على المنافذ الحدودية وهو أمر صعب المنال) ورابعا: رفع كل أشكال الدعم الاقتصادي ودعم سياسة الضمان الاجتماعي لفئات المجتمع خارج سن العمل (دون 18 سنة وأعلى من 60 سنة) ضمن سياسة تشجيع العمل (وهذا قد يتضارب مع البرامج السياسية والانتخابية للفئات الحاكمة) خامساً: إعادة هيكلة

[11] نشرت في 3 /1/ 2017

المؤسسات التربوية والتعليمية وفق لمعطيات العصر الجديد. (ويصعب تحقيق ذلك لغياب الموارد البشرية المؤهلة)، وعلى الرغم من كل الصعوبات فإن الأمر يحتاج لعمل دؤوب وجهد كبير ضمن تعبئة وطنية شاملة يمكن أن يساهم بها الجميع كل في موقعه.

الحروب الاهلية [12]

تبين البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الحروب بين الدول والحروب الأهلية بأن الفترة بين سنة 1945 وسنة 1999 كان العالم قد فقد 3,33 مليون إنسان ضحية في 25 حرب نظامية بين الدول وبعضها، وفي الفترة نفسها حدث ما يقرب من 127 حربا أهلية وتشير التقديرات إلى خسارة 16,2 مليون إنسان إبان تلك الحروب، مما يعني إن الحروب الأهلية كانت خسائرها البشرية خمسة أضعاف الخسائر البشرية للحروب بين الدول، وقد حدثت هذه الحروب الأهلية بين 73 دولة أي في ثلث دول الأمم المتحدة، ولقد خلفت تلك الحروب المهجّرين الذين يفوق عددهم عدد القتلى ومنها دول افغانستان ولبنان والصومال وغيرها، ومن هنا يبدو بأن الحروب الأهلية تمثل الخطر الأكبر من كل الحروب بين الدول، علما بأن هذه الحروب الأهلية لا يمكن منعها من خلال قرارات، وليس هناك جهة معينة بيدها القرار لوقف الحرب من عدمه، ولكن ما يمنع حدوثها هو السياسات الصحيحة والصائبة التي تنتهجها الدول تجاه شعوبها والعدالة والمساواة بين أبناء البلد الواحد وقوة القانون وقوة التنفيذ وفق معيار عام هو الوطنية.

[12] انشرت في 4 /2017/2

إعادة الاعمار[13]

تدور أحاديث البعض عن إعادة إعمار مدينة الموصل ومحافظة نينوى بعد الهجمة التي شهدتها، ويبدو بأن الإعلام قد أخذ دوره في إشغال الناس بمنح ومساعدات بملايين الدولارات من هذه الدولة أو تلك، ويطرح البعض كيف سيكون التصرف بتلك الملايين وما هي الخطط والبرامج المعدة لهذا الغرض، وعلى الرغم من روح التفاؤل التي يتحلى بها البعض وهذا ديدن الإنسان، ولكني قد اختلف مع هذا الطرح أيا كان وأقول بأن الحرب ضد الإرهاب مستمرة، ودعونا ننتظر تحرير المدينة والمحافظة بالكامل، فمشكلتنا أكبر من موضوع إعادة الإعمار التي تعودنا سماعها منذ عقود فكل عقد من السنين نهدّم ومن ثم نعيد الإعمار، واقتصاديا لا يسمى هذا إعمارا بل هو إعادة حقوق فحق المواطن على الحكومة تقديم الخدمات الأساسية للحياة الماء والكهرباء والنظافة وتبليط الشوارع وفوق هذا وذاك الأمن والاستقرار والأوراق الثبوتية والخدمات الصحية، فإذا كان عقد التسعينات قد أسعفتنا فيه الأمم المتحدة ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، فاليوم لا تجد من يذكر مليون إنسان أو يزيد هم بحكم الأموات في الساحل الأيمن وبقية المدن المحتلة، فالجوع والمرض والقتل والإرهاب والخوف، رجال تبكي وتستغيث ولا مجيب ...! أما عن توفير الخدمات الأساسية فهذا يكون عبر وزارات الحكومة

[13]نشرت في 15 /2/ 2017

والدوائر المعنية في نينوى، وأما المتأملون بإعادة الإعمار فهنا أقول لهم "طويلة وحبالها قنب" لا بد من التذكير بأن الأمر السياسي لم يحسم بعد ويبدو بأن المحافظة أمام تحديات خطيرة وهي رهن اللعبة السياسية العالمية والإقليمية والمحلية، والخيارات أفضلها مر وعذرا فلا شأن لي بالسياسة ولكن ليعلم الجميع بأن الاقتصاد لا يعمل إلا في بيئة مستقرة تصنعها السياسة، ونحن كما كنا ليس لنا إلا صراعاتنا وإحجامنا وإصرارنا على عودة الساعة للوراء ولات ساعة مندم.

عدد المدارس في الموصل[14]

وثيقة تاريخة دامغة عن التعليم في العراق وفي الموصل خاصة
هكذا كانت الموصل تاج العراق وقلعة وطنيته و علمه وحكمته وثقافته ويراع تعليمه ومعول بناءه ومنجل حصاده ولم تكن موطنا ولا ملاذا للجهلاء والمتخلفين والرعاع والساقطين وشذاذ الأفاق ولذا حسدت وحوربت وتآمر عليها الحاقدون والادنياء والرقعاء والاقزام على مر التاريخ الحديث وكانت الطامة الكبرى الخيانة والمؤامرة الأخيرة العظمى التي حيكت وصممت لتنال من مجدها وعلمها واتزانها ورقيها ولكن ابدا لن ينالوا منها ولن تغيب شمسها وستشرق من جديد لتبدد الظلمات والادران ولتطرد غربان الشؤم والخفافيش الخراب والعناكب والعقارب السامة

جاء في كتاب The Role of Military in Politics للباحث Mohammad Tarbush الذي نشر من قبل Kegan Pual International , London سنة 1982 وهو في الأصل أطروحة دكتوراه أنجزت في بريطانيا عن دور الجيش في السياسة واعتمد العراق حالة دراسية

أن عدد المدارس في الموصل 63 مدرسة سنة 1923 من مجموع 151 مدرسة في العراق، فيما كان عدد المدارس في بغداد 18 مدرسة والبصرة 10 مدارس في السنة نفسها، أي نسبة مدارس الموصل

[14] نشرت في 4 /2017/3

41,7% من مجموع مدارس العراق، أما عدد التلاميذ فقد بلغ عددهم في الموصل 6576 تلميذا شكلوا ما نسبته 43% من مجموع تلاميذ العراق، فيما بلغ عددهم في بغداد 1923 تلميذا وفي البصرة 1232 تلميذا من مجموع عدد التلاميذ في العراق الذي كان 15273 تلميذا. يبدو بأن هذا هو ما يؤرق أعداء الموصل فهم يعلمون علم اليقين شغف أهل الموصل وحبهم للعلم والمعرفة وأنهم لا يستوون مع الجهلة والمتخلفين، ومن هنا انهالت عليهم التهم والمكائد قتلا وتدميرا وسلبا ونهبا وحرقا فمن نجا من واحدة شملته الثانية بشكل متتابع وبحقد دفين شمل جميع أبنائها وعوائلها وأسرها خلال احتلالهم المشين لمدينتنا الموصل.

تقرير التنمية العالمي لسنة 2014 [15]

صدر في سنة 2014 تقرير التنمية العالمي The World Development Report 2014 وهو تقليد اعتمده البنك الدولي سنويا ويكون بعنوان ومضمون وطرح لسياسات وعلاجات لمشاكل الدول واقتصادياتها ومجتمعاتها وكان في سنة 2014 بعنوان:

الخطر والفرصة

Risk and Opportunity: Managing Risk for Development

وقد تناول التقرير الأخطار التي تواجهها الشعوب والمجتمعات من الأزمات والكوارث و الأمراض المستعصية مثل؛ الفقر والبطالة والحروب وأعمال الشغب والنهب والإرهاب والحروب الأهلية وعلى كل المستويات في الدول والأقاليم والأخطار الطبيعية من فيضانات وزلازل وهزات أرضية وتسونامي البحار والمحيطات، وأخطار سياسية وأمنية وأعمال إرهابية والقائمة تطول، والتي تكون نتائجها موتاً وتهجيراً ودماراً لمدن ومناطق وضحيتها الإنسان، ويضع التقرير برامج وسياسات لإدارة الأخطار وضرورة اعتمادها من قبل الحكومات والإدارات المحلية والأسر والأفراد لمواجهة تلك الأخطار والكوارث وتحويلها إلى فرص يمكن اقتناصها للتنمية، وكأنما صدر هذا التقرير لتلك السنة ليقول لنا أهل الموصل ما سيحل بمدينتنا وأنتم عنها غافلون، وفعلا فما نجده اليوم يمثل غيابا وجهلا كاملا بإدارة الأزمات والكوارث ليس على مستوى الحكومة المركزية والمحلية بل

[15] انشرت في 7 /2017/3

حتى على مستوى الفرد والعائلة ومنظمات المجتمع المدني (الغائبة) في حين يلاحظ بأن الدول والحكومات تعمل على هذا الموضوع وتهيئ لكل ما هو غير متوقع، وجوهر الموضوع يكمن بغياب المعلومات التي توجّه للناس وانعدام الثقة بالإدارات والحكومة وانعدام العمل المجتمعي والإنساني في مجتمعنا بسبب التحديات السياسية التي واجهتها المدينة، وتظهر الخريطة بأن العراق من الدول الأقل تهيئة واستعدادا لمواجهة مثل هذه الأخطار ثلاث سنوات كان يمكن أن تعد أفضل الخطط والبرامج على المجال الإنساني وبتكلفة زهيدة جدا لا بل كان يمكن أن تبنى مدينة كاملة بكل مستلزماتها تحسبا لمثل هذا اليوم وكل التوقعات كانت تؤشر أفقا مظلما ينتظر أهل الموصل وها هي قد وقعت الكارثة! ودعونا نلملم جراحاتنا والحساب سيكون عسيرا!

الحكم الصالح[16]

منذ عقدين من الزمن والحديث عن الحوكمة او الحكم الصالح او الراشد او الحاكمية او غيرها وكلها مصطلحات مترجمة للمصطلح الإنكليزي Governance ، وقد كتب وقرأ وسمع عنها الكثير وتناولها المفكرون وغير المفكرين والعلماء والعارفون وكذلك الجهال والمتخلفون وطبل بها الباحثون وزمر لها المهنيون ويذكرني بقول الشاعر:

وكلا يدعي وصلا بليلى وليلى لا تقر بذاكا
إذا امتزجت دموع من عيون تبين من بكى ممن تباكى

وقد صدر قبل أشهر قليلة وفي بداية سنة 2017 تقرير التنمية العالمي 2017 وبعنوان الحوكمة والقانون، ووضع لنا النقاط على الحروف وبين لنا الحوكمة بكل تفاصيلها النظرية والميدانية، مما يؤشر حالة نعاني منها نحن العرب وبالتحديد العراقيين وهي حالة الفهم المعكوس للخطاب، فمشكلتنا ومنذ أكثر من سبعة عقود من الزمن تتمثل بالفهم المغاير للخطاب العالمي، فإذا قيل تدخل الحكومة أممنا ونسفنا ما بنيناه، وإذا قيل خصخصة تركنا الحبل على الغارب وبعنا أملاك الدولة بالمزاد العلني، وإذا قيل ليبرالية وحرية سرقنا المال العام وحطمنا المؤسسات العامة، وهلما جرّا .

أما الحديث عن الحوكمة ففي مجتمعنا حديث ذو شجون، فالكل يتحدث عن الحوكمة وهم أبعد الناس عنها، السياسيون يتحدثون عنها وهم

[16] نشرت في 2017/3/19

انفسهم وأحزابهم وبرلمانهم وحكومتهم أبعد الناس عن ممارستها ، والأكاديميون يتحدثون عنها ومنهم من يحمل الدكتوراه ودرجة الاستاذية وهو لم يتقن كتابة سطر أو جملة مفيدة، ولم يحسن حل مشكلة في تخصصه المزعوم، والعسكريون بأعلى الرتب ومتوسطها وأدناها وقد حصلوا عليها من بازار الرتب، ورجال الدين اعتلوا المنابر بغير علم ولا هدى ولا إجازة علمية، والسيارات في الشارع تروح وتغدو تُفجَّر وتُفجِّر ولسنين طويلة لا تحمل رقما ولا هوية، والفساد يغمرنا من قمة الرأس لأخمص القدم وهضم حقوق الفرد الأساسية في الحياة ممنوعة، ويظهر من يقول القانون فوق الجميع وتحت الجميع والإرهاب أمامك وخلفك وما بين يديك ولا أحد يمنعه أو يقطعه والحجة المدينة الحاضنة، والناس ما بين مهجر ونازح ومقتول أو ينزف تحت أنقاض داره وهناك من يسلب ويقيم السيطرات ويسلّح ويصرّح، وفي الأخير نحن أهل الحوكمة فقد عرفها تاريخنا قبل الغرب بألف سنة تبا لنا معشر قوم لا يفهمون ولا يفقهون ! فكلهم علماء وإستراتيجون وخبراء وأبطال وبقية العالم عنا غافلون !

معاناة الموصل[17]

عانت مدينة الموصل منذ تسليمها للفئات الإرهابية وضعا اقتصاديا متردیا (على الرغم من الذي أصابها خلال المدة 2004 - 2014) وكان التردي يزداد يوما بعد يوم لحد بلوغ الأمر حافة المجاعة لفئات كثيرة من الناس والمجاعة نفسها لفئات أخرى، وخلال السنوات الثلاث توقفت الأعمال قاطبة في الموصل وفي كل القطاعات (الزراعية والرعوية والصناعية والتجارية والمهنية والخدمية والعقارية وغيرها) وقد زاد المأساة قطع الرواتب وغلق المنافذ فباتت المدينة منغلقة لما يقرب من السنة ناهيك عما فعله داعش من أفعال قذرة منها فرض الاتاوات والغرامات والنهب السلب لكل وسائل الإنتاج من مصانع ومعدات وسيارات وورش وغيرها إضافة لسلب المؤسسات العامة وحرقها وتدميرها فقد انتهى به الأمر لدور الناس وسياراتهم فقد استولى عليها عنوة طيلة السنوات الثلاث وأخيرا تعمد حرقها (الدور والسيارات) ويقدر بأن 70% من السيارات الحديثة ذات القيمة أو يزيد قد سرقت او حرقت واستخدم أخيرا تهجير الناس من بيوتها من دون حمل أي شيء يذكر وحتى دون قليل من غذائها، وجاء التحرير وحررت الكثير من الأحياء وبدأت معاناة أخرى وهي السرقة المتعمدة والتي عانى الناس منها وما زالوا ومن هنا لا بد من كشف حقيقة مهمة مضمونها وليعلمها الجميع : بأن أهل الموصل اليوم قد فقدوا أموالهم وموارهم ومدخراتهم وتعطل القطاع العقاري وتوقفت الايجارات والحركة التجارية بالكامل إضافة إلى أن معظم

[17]نشرت في 1 /2017/4

بيوت الناس قد تهدمت إما بالكامل أو أصيبت بأضرار ومعظمها أضرارها كبيرة. ومن هنا يمكن تصنيف مجتمع الموصل اقتصاديا وماليا كما يلي:

أولاً: الفئة العظمى من الناس فقدت أموالها وثرواتها وباتت ضمن حد العوز والحرمان ومطلبهم اليوم توفير ما يسد الرمق فقط.

ثانيا: الفئة القليلة التي سبق أن نزحت عندما سلمت المدينة لداعش في 9 حزيران 2014 فقدت كل ثرواتها وممتلكاتها إما بحجة وبدون حجة فنهبت دورهم أو فجرت أو حرقت وهكذا كل الممتلكات الأخرى وما بقي لهم إما راتبا يعتاشون منه أو مدخراتهم المحمولة معهم وهناك من بدأ يعمل إن سمح له في مكان النزوح لتغطية حاجاته الحياتية وهنا لا بد من التذكير بأنه لم يبقَ لأهل الموصل ما يمكن أن يقدموه سوى عمل بأيديهم كعمل تطوعي وهذا ما بدأه الكثير من الشباب، ولكن في ظل غياب الإنفاق المالي الحكومي ربما يكون هذا العمل غير مجد لسبب بسيط إن ما يبعث الحياة الاقتصادية في مثل هذه الحالات هو الإنفاق فهو المحرّك للاقتصاد والمضاعف لنشاطه والمعجل لأهدافه، وفي حالة تعطل الإنفاق الحكومي بكل أنواعه وأشكاله لأسباب لا يعلمها إلا الله يصبح لزاما على كل الموصليين المتمكنين في خارج المحافظة أو خارج العراق من المساهمة في تحريك اقتصاد مدينتهم ووفق أية وسيلة كانت ويرونها مناسبة فهي بالتأكيد سيكون لها مضاعفاتها في اقتصاد المدينة.

ردود موضوعية [18]

بعد المنشور السابق بعدة أيام استلمت عدداً من الردود والتي توقفت عندها كثيرا وبمعظمها كانت ردودا غير عاطفية وربما موضوعية إلى حد كبير ضمن سياقاتها وملخصها: بأن معظم أصحاب الأعمال الذين هاجروا بأشخاصهم وثرواتهم المدينة وأسسوا في دول المهجر العربية والأجنبية ما زالت عواطفهم جياشة تجاه مدينتهم ولكن ضمن حسابات الأعمال فهم وبأغلبيتهم فاقدو الثقة بمجتمعهم والسبب بسيط مفاده: بأن ما تعرضوا له من قتل وخطف وابتزاز وسرقة وتنكيل خلال المدة 2004 - 2014 كان ينفذ من قبل أشخاص عراقيين وربما هم من سكنة مدينة الموصل أو من محيطها ويتكلمون بلهجاتها المختلفة، وقد مارس هؤلاء أبشع الجرائم من خلال التهديدات بالهواتف المحمولة أو ربما عبر رسائل أو وجها لوجه ومن دون حجاب! فكيف يمكن أن نقنع هؤلاء الناس ونطمئنهم بما سيأتي في قابل الأيام، وأنهم سيكونون هم وأموالهم وأعراضهم في آمان؟ ومن يعطي تلك الضمانة لكي تكسب هذه الفئات المهاجرة الثقة والتي واجهت في مهجرها التحديات الكبيرة حتى ثبتت أقدامها في مواطن بديلة عن مدينتهم الأم؟ الجواب عن كل هذه الأسئلة سيكون عند الحكومة العتيدة، وليس لنا إلا أن نقرأ المؤشرات الحكومية في الأمن والاقتصاد والمال والسياسة ولنا فيما نقرأه منافع!

[18] نشرت في 8 / 2017/4

الاقتصاد العراقي في تقرير[19]

لم يكن باستطاعتي تجاهل بعض الحقائق المؤلمة التي يجب أن يعلمها الجميع ، وإن إخفائها أو تجاهلها لا يصب في الصالح العام فقد صدر قبل أيام تقريرا مهما عن البنك الدولي حدد فيه عدة نقاط في تقييم الاقتصاد العراقي والتحديات الخطيرة التي ما زالت قائمة، ومنها تدني أسعار النفط العالمية وتدمير داعش للاقتصاد العراقي وخطر الاقتصاد الكلي المتزايد الذي حول الموارد بعيدا عن الاستثمار الإنتاجي، وزيادة الفقر والبطالة وتناقص الاستهلاك والاستثمار وعدم استقرار الوضع الأمني والسياسي، وتردي بيئة الأعمال وانكماش الاقتصاد بقطاعاته غير النفطية مما قاد لتقويّض الموازنات المالية وضغط الإنفاق الإنساني والإنمائي ووسّع بسرعة عجز الموازنة إذ قدر العجز المالي بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وبرزت الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية النفطية، وزيادة عجز الحساب الجاري إلى 7 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016، وأرفق ذلك بعدد الإصابات البشرية التي بلغت 16360 إصابة في عام 2016. واستمرار الأزمة الإنسانية الكبيرة لـ 10 ملايين شخص وحاجتهم للمساعدات وأكثر من 3 ملايين نازح، وتدهور مستوى المعيشة فارتفعت نسبة الفقر في المحافظات المتضررة لتصل إلى 41.2 %. نستنتج مما سبق بأن خريطة جديدة للجغرافية الاقتصادية للعراق سترسم لاحقا عنوانها محافظات فقيرة معدمة، وأخرى غنية متخمة في البلد الواحد وهذا ما حذرت منه العديد

[19] نشرت في 29 /2017/4

من المنظمات الدولية كونه يشكل بؤرة للصراعات لاسيما عندما تكون تلك المحافظات متجاورة مما يعني ضرورة التفكير مسبقا بمعالجات جيواقتصادية - اجتماعية لتخفيف تلك التباينات بين ابناء البلد الواحد.

ازمة مركبة في العراق فكيف يمكن إدارتها؟[20]

يستخدم مصطلح الأزمة عند وقوع حادثة ما، ولهذا يميز الاقتصاديون بين زمنين ما قبل وقوع الحادثة وما بعدها، فيطلق على ما قبل وقوعها بالخطر، ويصطلح على ما بعدها بالأزمة، وهناك الكثير من التصنيفات للأخطار والأزمات، فإذا كانت المدينة معرضة لاحتمال وقوع زلزال ما سمي خطر الزلزال وإذا وقع الزلزال كانت الأزمة، وهكذا بالنسبة للفيضان والأعاصير والأمراض الوبائية والحروب والانقلابات والإرهاب والنزوح، وينسحب الأمر على الاقتصاد وما يطرأ من تغيرات في الأسعار مثل سعر الصرف والفائدة والتضخم وأسعار المواد الإستراتيجية وأسعار المنتجات وكذلك الحال في الظاهرة المالية والنقدية فيقال قبل وقوع الحدث خطر سعر الفائدة وخطر سعر الصرف وخطر أسعار النفط وخطر الحرب وخطر الإرهاب وكل هذا ضمن احتمال وقوع الحدث، وفي حالة وقوع الحدث نفسه يقال أزمة سعر الفائدة وأزمة سعر الصرف وأزمة سعر النفط وأزمة الإرهاب وأزمة الحرب وأزمة النزوح وهكذا!

فإذا كان هناك خطر ما أيا كان هذا الخطر في المالية أو الاقتصاد أو المجتمع أو السياسة أو الطبيعة أو غيرها؛ هل ننتظر حتى يقع الخطر وتحدث الأزمة ؟ الجواب بالتأكيد لا ! إنما ينبغي العمل على منع وقوع ذلك الخطر، وهنا يطلق على هذه العملية بإدارة الخطر أي العمل على تجنب وقوعه أو التقليل من احتمالات وقوعه، فإذا وقع الخطر وحدثت الحادثة سيتحول الخطر لأزمة فهل يبقى المعني بالأمر

[20] نشرت في 2 /2017/5

متفرجا؟ الجواب بالتأكيد لا إنما يعمل على التقليل من الآثار السلبية وتداعيات هذه الأزمة والتي يطلق عليها إدارة الأزمة .

تأسيسا على كل ما سبق تختلف المجتمعات والدول في إدارتها للأخطار وإدارتها للأزمات، فهناك من يتهيأ سلفا لأي طارئ وإذا لم ينجح في منع وقوع الخطر فيحاول إدارة الأزمة بعد وقوع الخطر أو الحادثة، لقد عاش العراق منذ سنة 2003 في فخ الإرهاب وكانت هناك مؤشرات متزايدة تؤشر أعمال العنف والقتل والخطف والتهجير ولغاية حزيران 2014 ولم يكن هناك أية إدارة لخطر الإرهاب لغاية أن سقط ثلث العراق واستبيحت مدن بالكامل ومحافظات فسميت ازمة المحافظات المحتلة من الإرهاب، وكان هناك تذبذب بأسعار النفط طيلة السنوات 2007 - 2014 مما يؤشر خطر انخفاض كبير في سعر النفط، ولم ندرك ذلك الخطر فانخفضت إيرادات النفط، وهناك فساد مؤشر لسنوات طويلة وما زال وهو يمثل خطرا كبيرا ولم تعمل الحكومة على الحد منه أو تقليله وهكذا.

واليوم يلاحظ المتابع لأزمات العراق بأن هناك سيلا متدفقا من الأزمات، ومن هنا يمكن القول: بأن أزمة العراق مركبة، فهناك أزمة في المالية وأزمة في الاقتصاد وأزمة في السياسة وأخرى في المجتمع وأزمات في التربية والتعليم والصحة والخدمات وأزمة في الأمن وأزمة في النزوح ولا يخلو قطاع أو مؤسسة من أزمة، وغدا العراق كقطعة اسفنج مشبعة بالماء وجهها على السطح وباطنها تحت الماء لا يقدّر ثقلها وحجمها، وقد تغطس في عمق الماء في أي وقت وحين.

لكل ما سبق يبدو بأن المشكلة معقدة أوجهها مالية واقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية وأخلاقية فماذا تفعل الحكومة أمام ذلك؟ مما لا شك فيه أنها تحتاج إلى تفكيك الأزمة المركبة وتجزئتها إلى أزمات

والتعامل مع كل أزمة وفق المعايير العلمية والمنهجية، وهذا يتطلب أطرا وكوادر مهنية وكفوءة لتحقيق ذلك مع جهود كبيرة واستشارات دولية ضمن معطيات الإدارة الحكومية في العراق ويبدو أن السياسة والانتخابات تحتل الحيز الأكبر من الاهتمام فهي الهدف والغاية مما يؤشر بأنها أزمة أخرى تضاف لسجل الأزمات والله المستعان .... !

المدينة ماكنة النمو[21]

تعد المدينة بمثابة ماكنة للنمو والتنمية، وتعد مركزا للتمدن والتحديث والمعرفة، وخطت المدن خطوات كبيرة في هذا الاتجاه منذ الدخول في القرن الحادي والعشرين، وبدا التركيز على مستقبل المدينة في إطار مدن المستقبل، وفي خضم التطورات والتغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم صنفت المدن تصنيفات متعددة على أساس الحجم والوظيفة أو غير ذلك، وأيا كانت المدينة في إطار هذا العالم فقد بدأت ترسم معالم إستراتيجية لها بوصفها البوتقة التي تتفاعل فيها معظم القوى والموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ضمن توصيف وتقدير للتحديات التي يمكن ان تتعرض لها والفرص التي يمكن أن تقتنصها من أجل المستقبل في الأجلين القصير والطويل فهناك من تحدث عن عقد من السنين وهناك من تحدث عن عقود من السنين آخذين في الاعتبار مجمل التحولات التي يمكن أن يشهدها العالم.

ومن أجل ذلك لا بد أن تتمتع المدينة بالأمن والسلام في كل المجالات، حيث يتركز فيها الاقتصاد والإنتاج والأسواق والعمل، والأفكار والمعرفة وما تحتاج له إدارة سليمة فقط؛ فالنمط المكاني للمدينة وطبيعته يمثل الطريقة المناسبة لنموها وما تمارسه الحكومات المحلية والدور الذي تضطلع به يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ويدعم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، فتجمّع الشركات وخدمات البنى التحتية والمنافع الاقتصادية فيها يخلق دفعا ودعماً للإنتاجية، وزيادة في حجم المدينة وزيادة مضطردة في

[21] نشرت في 2017/6/2

نشاطاتها الاقتصادية وتوفر المقومات الأساسية من عناصر الإنتاج من العمل أي القوى العاملة ورأس المال والأرض والتنظيم مما يعني زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعارها، ومن هنا تصبح المدن مناطق للتجمعات الاقتصادية وتوفر المهارات وتحقق زيادة الإنتاجية، فيرتفع إنتاج المدينة وتزداد الأجور وتشغل الموارد وهذا ما أشرته دراسات كثيرة ومضمونه من أن المدن الكبيرة تزداد إنتاجيتها بشكل عام في العالم بشكل مستمر.

وتعد الموصل من أقدم المدن في العالم وقد شهدت حقبا تاريخية متباينة سواء في العصور القديمة او الوسيطة أو الحديثة أو المعاصرة، ويعلم المؤرخون قبل غيرهم تلك الحقب ومن يقف وراءها واستخدم الإسمان نينوى والموصل بالتبادل، ومن دون العودة للماضي البعيد والقريب ففي سنة 2003 شهدت الموصل نكسة كبيرة وكانت مسرحا لعمليات عنف قاس وتدمير كبير، ولغاية سقوطها في 10 حزيران 2014، وتباينت بين شهر وآخر وبين سنة وأخرى، وانعكس كل هذا على المجتمع وعلى المدن التابعة لها واعتبرت الموصل المدينة الأخطر في العالم وعلى هذا الأساس تضاعفت الخلافات وزادت المدينة ضعفا وتمزقا، وتأتي الصدمة الأخيرة فتصبح الموصل ركاما وأنقاضا ويعاد مشهد نينوى سنة 612 ق م حيث لجأ الناس لأيمنها ويتكرر اليوم المشهد فيلجأ الناس لأيسرها بعد ترك أيمنها، واللاعبون هم أنفسهم بعد ما يزيد عن الثلاثة آلاف عام، ويعلم المؤرخون هذا ولهم في ذلك تفسيراتهم، ولكن صورة المدينة الاقتصادية - الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين من الألفية الثالثة لها رؤية أخرى، وإن للموصل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للعراق التي تصل ما يقرب من 20% ، وفوق هذا وذاك يغرد

السياسيون من خارج السرب ليغطوا كوارثهم بأغطية الموت والدمار ولتكتب راياتهم أننا انتصرنا على التاريخ؟ فهل سيكون للموصل رحلة أخرى في سفر المستقبل؟ أجل ولكن بعد همجية الاحتلال وقساوة التحرير في مواجهة برابرة العصر سيكون الأمر مختلفا! فدعونا نستوعب الصدمة الأخيرة وعندها ستكون الموصل أمام خياراتها فهل يمكن أن تدخل عالم التمدن والتحديث والمنافسة أسوة بمدن حديثة، فأخوات الموصل من المدن القديمة بادت منذ زمن ولكنها بقيت تتحدى الزمن؟ أم ستكون أرضا تخضع لقوة جديدة ويشتت أهلها بين الأمم؟ وتكون ذكرى كما حصل لمدن أخرى أو ربما تنسى وتبقى رواية في أسفار المدن الآمنة الجديدة المنتصرة!

المصارف وتعبئة الموارد في العراق [22]

تتحدث النظريات عن دور المصارف في الاقتصاد وما تمارسه من وظيفية مهمة تتمثل بتعبئة الموارد وإعادة توزيعها أو ما تسمى قبول الودائع وتقديم القروض كذلك ما تقدمه من خدمات كثيرة للمجتمع وأفراده ومؤسساته، وقد نجحت المصارف في معظم دول العالم كمؤسسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلاشت الاستخدامات النقدية بالكامل في بعض الدول وحل بديلها الأدوات المالية والرقمية، إلا في العراق فهي مؤسسات للفساد والتأخر وإفقار الناس؛ أسوق هذا الكلام لأذكر بأن أول معاملة مالية لرجل أقرض آخر شهدها الغرب كانت في سنة 1796 ميلادية بينما شهد العراق مثل هذه المعاملة في سنة 1796 قبل الميلاد في مدينة أور السومرية ، وإن التقويم السومري الذي اعتمد 360 يوم للسنة في التعاملات المالية لا زال يعتمد في كل أنحاء العالم لغاية اليوم في حساب استحقاق الفوائد، وإن أول صيغة للتمويل بالأسهم كانت في بلاد وادي الرافدين، وهذا يعني بأن المنظومة المالية كانت تعمل في العراق في العهد السومري والبابلي والآشوري وحتى الاسلامي، وتاريخ المالية في العراق عريق جدا إبداعا وممارسات، واليوم تجد الناس كل نقوده بيمينه فلا إيداع موثوق به، ولا أمانة يمكن أن يؤتمن بها مصرف ولا ادخار يمكن ان يدخره الفرد لليوم الأسود، فالمصارف غير موثوق بها وقنوات للفساد والنصب والجمبزة بالدولار وآكل ما للغير، والتعاملات كلها نقدية

[22] نشرت في 2017/7/ 22

وهي صيغة البدائية المالية التي بدأت منذ اكثر من أربعة عقود من الزمن لينطبق المثل الموصلي "نعم الجدود وبيس ما خلفوا"

العراقيون والسوق وأسعار النفط [23]

ستّون عاما مضت، ولم يفهم العراقيون بأن سعر النفط تحدده آلية سوق النفط، وحال هذه السوق كغيرها من الأسواق تحددها قوى العرض والطلب، ويقف وراء العرض والطلب؛ العارضون والطالبون، وتحركهم مجموعة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وعوامل أخرى كثيرة، ويقصد بالسوق آلية التسعير أيا كانت هذه السوق في العالم .... نيويورك أو دبي أو لندن، فإذا كانت وظيفة السوق تسعير الموجود فهذا يعني بأن النفط تسعره السوق وفقا لما ذكر، ويبدو لم يفهم العراقيون هذه الآلية..... فالأسعار ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، فإذا ارتفعت رضي عنها العراقيون وإذا انخفضت الأسعار وقعوا في أزمة تتخذ أشكالا متنوعة سياسية عسكرية مرة واقتصادية أخرى واجتماعية تارة ثالثة، ففي الستينات تراوح سعر النفط بين 2 دولار- 3 دولار ويقف المشير ويصدح بالقول في الجامع النوري الكبير في الموصل: لا ثلاجات ولا غسالات فلوس ماكو .. ماكو فلوس.... وتأتي السبعينات ويروج السيد النائب بشد الأحزمة على البطون من شحة الإيرادات النفطية، وفجأة تزداد الأسعار لتصل 49 دولار سنة 1978 فتتراكم المليارات لدرجة لم يستوعب القائد الملهم حجمها فيدخل حرب الخليج الأولى ليخرج منها خالي الوفاض والأهم بأن سعر النفط قد انخفض ليقترب من 20 دولار للبرميل، وتأتي التسعينات ويتدنى السعر أكثر فأكثر ليطلق القائد الاتهامات لدول الجوار بتعمد إغراق السوق النفطي، وهذا يعني

---

[23] نشرت في 5 /8/ 2017

حربا ضد العراق، وهو لا يفهم دورة السوق وحركتها وسلوكها وعندها يدخل في الكويت ليوسع ايراداته النفطية وليشبع غروره فينقلب السحر على الساحر ويفرض الحصار على العراق فيضطر العراق لبيع نفطه بأقل من 10 دولار عن طريق التهريب، وابتدع الكثير الوسائل والآليات للتهريب، وجاءت 2003 وسعر النفط لا يتعدى 20 دولار للبرميل الواحد، وفجأة يتحرك السوق بعد 2004 ليصل سعر البرميل بحدود 147 دولار في سنة 2007 ولم يدرك الحكام الجدد ذلك فتتبدد المليارات، ومن ثم بدأ السعر بالهبوط ليصل لما يقرب من 60 دولار للبرميل في 2008 وبعدها بدأ السعر بالارتفاع ليصل إلى 90 دولار للبرميل سنة 2013 ، ولم يستمر الشوط إذا سرعان ما انخفض في منتصف سنة 2014، واستمر بالانخفاض ليبلغ 20 دولار في سنة 2016 ثم يبدأ بالارتفاع ليصل إلى 40 دولار في منتصف سنة 2017 وقد خلّف هذا أزمة مالية كبيرة بعد أن ربط العراق اقتصاده حتى حليب الطفل الرضيع بسوق النفط، وما زال المسلسل مستمرا، وتشير التوقعات المتفائلة والمتشائمة للسوق النفطي بأن هناك ارتفاعا مستمرا في سعر النفط ويتوقع ان يصل إلى 60 دولار في سنة 2023 وقد يصل إلى 91 دولار في سنة 2040 فيما يتفائل البعض من المراكز ويتوقع بان سعر النفط قد يقترب من 150 دولار في سنة 2050، فيما هناك الفئة الأكثر تشاؤما التي تتوقع الأسوأ ولها مبرراتها، وبعد هذا العرض الموجز نستنتج بما لا يقبل الشك بأن العراقيين لم يفهموا حركة الأسعار في السوق فإذا ارتفع كانت لديهم أزمات وحروب وإذا انخفض السعر حدث لهم الشيء نفسه أزمات وإخفاق علما بأن المسألة بسيطة يفهمها ابن السوق البسيط عندما تسأله عن السعر فيجيب ببساطة السوق

ولكنها يبدو والله اعلم بأنها لعنة عدم احترام النعمة التي أنعم الله بها عليهم فتحولت إلى نقمة عليهم .....!!!!!!

فرصتان ذهبيتان أضاعهما العراق [24]

فرصتان ذهبيتان أضاعتهما السياسة والسياسيون في العراق خلال الستة عقود الماضية 1958 - 2017 : الأولى في السبعينات عندما ارتفعت أسعار النفط أضعافا مضاعفة بين السنوات 1972 - 1979 تلك الزيادة الكبيرة المشهودة، والتي جعلت الدول الصناعية تعيد تفكيرها وإستراتيجياتها؛ إذ ارتفع سعر النفط من 3 دولارات للبرميل ليصل 49 دولار للبرميل في سنة 1979 وقد جنى العراق من تلك الفرصة عشرات المليارات من الدولارات وبلغت احتياطياته 30 مليار دولار في سنة 1979 علما بان عدد سكانه لا يتجاوز 13 مليون نسمة، والفرصة الثانية التي أتاحتها السوق العالمية للنفط ما بين السنوات 2004 - 2014 اذ ارتفع السعر من 20 دولار للبرميل ليصل 147 دولار للبرميل في سنة 2008 وجنى العراق مئات المليارات من الدولارات وعدد سكانه لا يتجاوز 35 مليون نسمة، لقد أضاع السياسيون المؤدلجون الفرصة الأولى في الحروب وأضاع الفرصة الثانية السياسيون الفاسدون الديمقراطيون، وضياع الفرصة الأولى كان تحت العباءة الأيديولوجية القومية والأمة منها براء، وضياع الفرصة الثانية تحت المظلة الدينية والدين منها براء، واليوم يتطلع العراقيون لفرصة ثالثة توفرها سوق النفط عسى ان يرتفع سعره ويحقق لهم المراد، ويبدو لي بأن هذه الأمنية بعيدة المنال، فهناك احتمال ضعيف جدا أن يرتفع سعر النفط في العقد القادم وربما قد يصل سعره 100 دولار في سنة 2050 وعندها يكون عدد سكان

[24] نشرت في 8 /8/ 2017

العراق قد تجاوز الخمسين مليون نسمة، والقيمة الحقيقية لتلك الزيادة لا تذكر، وبالمقابل يغرق العراق بالديون التي تجاوزت المئة مليار دولار في سنة 2017 والتي تموّل النفقات التشغيلية، إنها ليست ديونا لتمويل النشاطات الاستثمارية كتلك التي انتهجتها دول أمريكا اللاتينية في نهاية عقد السبعينات إبان أزماتها، فقد استدانت تلك الدول للتمويل استثمارات كبيرة أتت أكلها في عقد التسعينات، ولغاية اليوم سياستنا الاقتصادية بشقيها المالية والنقدية ترقيعية لسد ثغرة هنا وشق هناك، مع تفاقم ظاهرة الفساد المالي والهجرة الكبيرة من الريف نحو المدن، والتنامي الخطير لمشكلة البطالة والفقر وتزايد الفجوة في الدخل والثروة بين أبناء الوطن الواحد وبين محافظات الوطن الواحد وبين مدنه ومكوناته فما هي الحلول والمعالجات وهذا هو المهم بعد أن وقع المحظور؟ إن أخطر ما يواجه العراق اليوم تلك الفجوة التي حذرت منها المؤسسات الدولية الاقتصادية والاجتماعية وحذر منها العديد من الاقتصاديين والاجتماعيين والتي تتمثل بالتباين الكبير بين أبناء الوطن الواحد؛ فئة أثرت ثراء فاحشا وفئة كبيرة فقدت كل ما تملك وعادت لخط الصفر، ومدن فقدت بنيتها التحتية ومؤسساتها الصحية والتعليمية التي يتجاوز عمرها عشرات السنين ومدن تبنى بها ارقى منتجعات الرفاهية، وأصبح بعض العراقيين ينتظرون ما يجود الخيرون بخيرهم من دول مانحة وقد أحجمت معظمها عن الجود كون المعنيين بالأمر فاسدين وعلى الرغم من كل ما قيل ويقال وحصل ويحصل لا نتعلم الدرس فما زالت حليمة على عادتها القديمة .....والحبل على الجرار.....!

ثروات مبددة [25]

لو فرضنا جدلاً بأن العراق حَكَمَهُ ناس عقلاء ومنذ سنة 1958 واعتمدت الحكومة على تأسيس صندوق استثمار سيادي ووضعت كل سنة نسبة معينة من إيرادات النفط في هذا الصندوق كما فعلت الكثير من الدول في العالم انطلاقا من فكرة حق الأجيال المقبلة في هذه الثروة، فما هي المبالغ التي تراكمت في هذا الصندوق؟ لكي يأخذ القارئ والمتابع والمهتم فكرة عن الجواب.... نأخذ أمثلة حية من الواقع ونقارن، فمثلا الكويت كانت قد أسست صندوقها السيادي في سنة 1976 واليوم يضم صندوقها من 592 مليار دولار أي كل كويتي يملك مليون دولار أو يزيد، أما الإمارات فصندوق استثمارها السيادي بحدود 800 مليار دولار، أي كل إماراتي يملك 2 مليون دولار، ورب قائل يقول بأن مثل هذه الدول قليلة السكان ولهذا حصة الفرد من الصندوق عالية لنأخذ مثلا النرويج دولة نفطية عدد سكانها بحدود 5 ملايين نسمة وصندوقها السيادي من الايرادات النفطية بحدود 900 مليار دولار أي كل نرويجي يملك 180 الف دولار وهناك دول غير نفطية اتجهت بهذا الاتجاه وموّلت صناديقها الاستثمارية من فوائضها التجارية مثل الصين التي تملك اكبر الصناديق في العالم وتصل إلى 1,8 تريليون دولار أي ان كل صيني يملك 1800 دولار، نعود لموضوعنا الرئيس ونقول في العراق اليوم كل عراقي وبذمته دين بحدود 4000 دولار، وإن العراق ينتج ويبيع النفط منذ سنة 1930 ، وإن كل تلك الدول قد حققت برامجها التنموية، والعراق أو قل نصف

[25] نشرت في 2017/8/11

العراق قد بات مدنا خربة لا تصلح للعيش البشري، ومن هنا يمكن الحكم على الحكومات ومن يقف من ورائها من السياسيين، فمنها أمثلة للنجاح وأخرى أمثلة للفشل ومن يكسب النجاح او الفشل هي الشعوب، وهنيئا لمن ينجح وينعم شعبه بالخيرات والرفاهية، وتعسا للفاشل الذي يبدد ثروة شعبه ويهجرهم من مدنهم وينحرهم تحت أنقاض دورهم..... على الرغم من هذا تجد من يبرر الأخطاء ويبرر الفشل، فمعذرة عن هذه الثرثرة ..... سيان من باع نصف شط العرب وسلم الموصل ومعها ثلث العراق للإرهاب.....وهل مثل هذه القيادات تفكر بتأسيس صناديق للاستثمار السيادية لمستقبل أجيالها وحفظ ثروتهم.....!

آفة الفقر في مجتمعنا[26]

الفقر آفة اقتصادية اجتماعية تفتك بمجتمعنا الموصلي منذ سنين، ولما كان الكثير لا يعرف الفقر عندما يخيم على مجتمع او على مدينة أو على فرد أو عائلة كيف يكون سلوك الفقراء أفرادا وتجمعات، أردت ان أوضح وجها منه، البداية كانت قبل سنوات عندما اطلعت على عمل علمي للمرحوم الدكتور سالم النجفي طيب الله ثراه والدكتور أحمد فتحي السياسات الاقتصادية الكلية والفقر "مقاربات لأوضاع الفقر في البلدان العربية وعرضت قراءة لهذا الكتاب في مجلة بحوث عربية اقتصادية وبعدها زاد اهتمامي بهذه الظاهرة واسعفني أحد الأصدقاء في خارج العراق بكتاب مصرفي إلى الفقراء للدكتور محمد يونس وهو من بنغلادش وقد حاز على جائزة نوبل في مشروعه هذا وقد عرضت قراءة له في مجلة العربي الكويتية في حينه، وتعرفت أكثر على الفقر عندما عملت مع الأخ الأستاذ موفق ويسي وفريق من قسم الاجتماع بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمدينة القديمة (الميدان والقليعات)، وتيقنت بأنه "لا يعرف الشبعان بدرد (بهمّ) الجوعان" حقا كما قال الموصليون، ويمكن ترجمته في الواقع بأن الفقير لا يهمه في الحياة إلا لقمة تسد رمقه فليس للزمان ولا للمكان ولا السياسة ولا الانتخابات ولا أمور الحياة الأخرى من تعليم وملبس ومسكن لها عند الفقير قيمة تذكر، فشعوره وسلوكه وموقفه مرتبط بكسرة خبز أو لقمة يسد بها رمقه وعائلته، فأين نحن من ذلك؟ وقد يتمنى الكثير منهم الموت ليخلص مما هو فيه وما هو عليه،

[26]نشرت في 17 /2017/8

والأمر المرعب بأن تلك المنطقة التي كانت تظهر الموصل القديمة وهي القليعات والميدان كانت تضم بين حناياها الآلاف من الناس والذين هم دون خط الفقر بل إنهم في مستوى الحرمان ويبدو قد حسم الأمر ودفنوا تحت أنقاض خرائبهم، تلك هي قصة الفقر في بداية القرن الحادي والعشرين في مدينة الخير والعطاء وسلة خبز العراق كما يتبجح البعض .....لقد عاشوا أمواتا غير أحياء؛ وماتوا تحت أنقاض خرائبهم بعد أن مسكت أرضهم وغلقت منافذ أزقتهم وشلّت حركتهم لسنوات طوال ليأتي الإرهاب ويفتك بهم ويحرروا بعد ذلك لموت أبدي، فلم يكترث إنسان لحقوقهم ولا أدري أهي حقوق أحياء أم حقوق أموات وربما تحسدهم الآلاف وتتمنى الموت من شدة فقرهم، فمن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا .....!

العراقيون عاطلون عن العمل![27]

هناك فجوة كبيرة بين ما نقرأه في التقارير الدولية وبين ما نشاهده على أرض الواقع، وغالبا ما تصدر مثل هذه التقارير بشكل دوري ومنها تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض منظمات الأمم المتحدة، وكان آخرها التقرير الذي صدر في هذا الشهر اب 2017 وحذر بأن الخطر ما زال عاليا جدا وللأسباب الثلاثة التي ما برح يحذر منها منذ سنة 2013 وهي: الأمن والتوتر السياسي وضعف تنفيذ السياسات، وقد ضم التقرير 107 صفحات مع ملحق وعلى الرغم من كل ما جاء في التقرير من تفاصيل محزنة، ويبدو لم يقرأها متخذ القرار العراقي ليستفيد منها أرى ان التقرير قد مرّ بعملية تجميلية ليظهر كما هو عليه، وهو عكس الواقع ولو زار هؤلاء المستشارون العراق ووقفوا على واقعه شرقا وغربا وجنوبا وشمالا؛ مراكزا وأطرافا؛ مدنا وقرى وقصبات لغيروا رأيهم تماما ولعلموا بأن 70% من العراقيين عاطلون عن العمل، وإن معظم أطفالهم وشبابهم مشردون فلا نظم تربوية تحكمهم وموظفيهم بالكاد يسدون كلف معيشتهم..... وأما البقية الباقية ما بين نازح ومهجر أو يقضي يومه نوما أو على قارعة الطرقات أو في المجالس لقضاء الوقت والبقية الباقية هي فئة المطاعم والكافيهات والمقاهي والمولات وإذا جاز لي الحديث عن الموصل مثلاً فاعتقد بأن نسبة العاملين فيها اليوم لا تتجاوز 5% وإذا احتسبنا الموظفين معهم فاعتقد لا تزيد عن 10% في كل الأحوال، والحال يسري على ثلث العراق الذي كان محتلا من

[27] نشرت في 25 /2017/8

الإرهاب، أما المناطق الأخرى فاعتقد نسبيا ليست بأحسن حال مما ذكر هذا يعني بأن المؤشرات والأرقام التي تأتي بها التقارير الدولية كلها تدور في فلك الإيرادات النفطية وزيادة الإنتاج النفطي وتبعات ذلك وفيما إذا ارتفع سعر النفط أو انخفض وما ينسحب على المؤشرات الأخرى وليس للجوانب الفعلية في الاقتصاد ويبدو لا يعلمون بإن الفئة الواسعة من الشعب العراقي هم من الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفي الرقاب والمؤلفة قلوبهم وابناء السبيل واليتامى والأرامل والمعوقين وما شاكلهم من الأصناف، ويضاف لذلك فئات من شحاذين وسراق ودلالين وسماسرة ومهربين والقائمة تطول، إن المجتمع العراقي أصبح خبيرا في المصائب والنائبات فقد عاش السنوات 1990 - 2003 بدون نفط (فلا غذاء ولا دواء ولا مستلزمات لغاية تدخل الأمم المتحدة) وكان الناس كل يعمل على حل مشكلته، وخلال العقود الثلاثة من سنة 1990 - 2017 دمرت كل البنى الإنتاجية والتحتية والارتكازية الصناعية والزراعية الإنتاجية بسبب عامل الحصار وتبعها الإرهاب والتقادم الزمني، فلم يعد هناك شيء سوى بيع النفط والاقتراض بضمان النفط، وينهب الواحد منا الآخر، وتسرق حقوق الناس ايا كانت طبيعة تلك السرقة من المال العام ام الخاص والتي يسمونها فساد، أو ممارسة مهنة الخطف وفرض الخاوات والديات، والعلاج الاقتصادي بسيط جدا لو كان هناك نية صادقة للمعالجة، ولو كان للناس ثقة بحكومتهم ونظامهم لاستطاعوا تمويل اقتصادهم وتعمير مدنهم وتشغيلها وتحدثنا تجارب كثير من دول العالم عن نماذج رائعة قادها سياسيون مخلصون ومدركون في أمريكا اللاتينية وشرق أسيا وأفريقيا كانت حالها أسوأ والبعض منها تحكمها العصابات والمافيات ونجحت وتعد اليوم من

دول الخط الأول، فانتظروا ظهور مثل أولئك إنّا معكم منتظرون ولو اشك في ذلك.....!25

قمح (حنطة) الموصل ما غزر![28]

وأنا أتصفح الفيس بوك وقع نظري على كتاب صادر من رئاسة الوزراء بمنع دخول النازحين من القائم والموصل لبغداد العاصمة، وقد اذهلني صدور مثل هذا الكتاب بحق، وأيا كانت المبررات والأسباب فاعتقد لا ترقى لصدور هكذا أمر وقد أنكرته واعتبرته من ضمن تقليعات الفيس بوك، ولكن عندما يظهر نائب في البرلمان ويؤكد ذلك في يوم 17 أيلول ظهرا على قناة الشرقية فإن الأمر أصبح مختلفا ولا بد من تصديقه، ويبدو بأن هناك مشكلة مع أهل الموصل ترى ما هي الله أعلم! يبدو القمح الاسترالي وغيره قد توفر فلم يعد هناك حاجة لقمح الموصل ولهذا منع أهلها من دخول عاصمة العراق قلعة الأسود ..... ويبدو لا يعلم من صدّر أمرا كهذا بأن أحد أهم أسباب انضمام الموصل للعراق هو ما قالته الحكومة البريطانية بالنص "..... إذا اعطيت ولاية الموصل لتركيا فإن ولايتي بغداد والبصرة المعتمدتين على حنطة الموصل تصبحان تحت رحمة الجيش التركي ويمكن لجيش كهذا ان يسد الطريق الوحيد نحو بغداد ....." المرجع كتاب مشكلة الموصل للدكتور فاضل حسين ، الصفحة 116 بهامش 119 ومصدره

League Report , P, 5; Official Journal , 1925 , P , 145

ترى كل هذه القرون والعقود والسنين من الزمن وهي توفر القمح (الحنطة)..... يبدو قمح الموصل ما غزر !

---

[28] نشرت في 17 /2017/9

نظام النقل في العراق ! [29]

على الرغم من الاهتمام العالمي الكبير بقطاع النقل بكل عناصره الجوية والبرية والبحرية والنهرية إلا أنه لم يحتل أهمية تذكر في العراق، ويكفي القارئ علما بهذا الأمر ما يلاحظه من صعوبات في النقل على مختلف المستويات وكيف اعتبر أداة سياسية وأمنية وعسكرية في الكثير من المدن عبر سياسة مسك الأرض في الوقت الذي كان يمكن ان يكون العكس فتوفير نظام نقل متطور يسهم ببسط الأمن ويقدم السرعة في خدمات الطوارئ، ويسرع النمو والتنمية الاقتصادية ويشغل الموارد ويخلق التفاعل المجتمعي، لا بل يمثل النقل عصب الحياة كالدم في الشرايين والأوردة، ولهذا وظّف النقل كأداة منها قطع الشوارع والجسور وتوقف شبكات القطارات ومحطاتها والمطارات والطرق السريعة والبطيئة الريفية والصحراوية والجبلية لغرض تحقيق أهداف معينة في حين كان يمكن ان نؤسس لنظام نقل يسهم في توفير الأمن عبر شبكات سكك حديد مسيطر عليها وطرق سريعة وجسور مسيطر عليها بنظام الكتروني وكاميرات ومطارات وفق معيارية الطيران الدولي، وكانت النتيجة نظام نقل مدمر يقتصر على بعض وسائل النقل البري وعبر شوارع مدمرة يصعب إعادتها وقد تجاوز عمرها عقودا من السنين، والأسوأ من ذلك توقف كامل لشبكة السكك الحديد التي يزيد عمرها على القرن من الزمن، ويعاني أكثر نصف العراق من غياب المطارات المحلية،

[29] نشرت في 6 /10 /2017

أما النقل البحري والنهري فيبدو ليس لها مكان في أجندة الحكومة العراقية.

إن أساس أي تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل بضرورة توفير بنية تحتية للنقل ونظام متطور له بريا وجويا وبحريا، فهو الأساس في حفظ الأمن والتجارة والاستثمار والأهم من هذا وذاك هو أساس في التفاعل الاجتماعي بين المحافظات وبين المدن والقصبات والقرى فأبناؤنا يشعرون اليوم بأنهم غرباء في هذا البلد، فهناك من بلغ الثلاثين ولا يعرف بغداد ونسبة من أبناء العراق في أي مدينة كانوا بات عالمهم مدينتهم لا بل ومحلتهم، وغابت منافع النقل الكثيرة والتي لا تعد ولا تحصى تخيل توفر نظام نقل متقدم كيف يمكن ان يشغل قطاعات أخرى منها التجارة والصناعة والسياحة والأهم من كل هذا فالنقل أداة مهمة وفاعلة في توفير الأمن والسرعة في تقديم أنشطة الطوارئ والخدمات وتقليل الكلف التشغيلية للتجارة والصناعة انه الوسيلة الأفضل لتنشيط الاستثمار وعلى المستوى الاجتماعي فهو الأداة المثلى لخلق التفاعل بين أبناء العراق من شماله لجنوبه ومن شرقه إلى غربه فأين أنت يا حكومتنا العتيدة من هذا ؟ يبدو لي إن كل الدورات البرلمانية ولجانها وبرامجها في المصالحة والإصلاح لا تستطيع ان تفعل جزءا بسيطا مما تفعله منظومة النقل في البلد، فقد قيل لذة العيش في التنقل؛ أما في العراق فقد باتت تعاسة العيش في التنقل ويا ويلك وسواد ليلك إذا سافرت من مكان لآخر !!!!!!!!!!!!!!

المصارف العراقية التحدي الكبير ![30]

للمصارف دور كبير في الاقتصاد فهي مؤسسات تقوم بتعبئة الموارد أي تجميعها وإعادة توزيعها أي تشغيلها واستثمارها في الاقتصاد وبهذه المقولة البسيطة انشغلت النظريات الاقتصادية والمالية منذ بداية القرن العشرين ، في المقابل تطورت المصارف وتقنياتها وسياساتها وأدواتها تجاه زبائنها من أفراد وشركات وفي هذا الموضوع يطول الكلام ولا تخلو مدينة من مدن العالمين المتقدم والنامي من مصارف تقدم لها خدماتها وقد شهدت الموصل تأسيس أول المصارف في بداية القرن العشرين الويسترن بانك وتلا ذلك العديد من المصارف وبرز مصرفيون رواد ساهموا مساهمة كبيرة في تقديم الخدمات المصرفية لأبناء المدينة وقصة المصارف في العراق والموصل طويلة ومتشعبة وممتعة وكانت البداية في الحصار الاقتصادي سنة 1990 حيث شلّ القطاع المصرفي في العراق عن الحركة تماما لغاية 2003 فاستبشر الناس خيرا وحصل العكس فقد كانت الناس وما زالت كل يحفظ نقوده بطريقته، وكل يدفع ويحول بطريقته فقد انقطعت العلاقة وتحطمت الثقة بين الفرد والمصرف ونشأت مكاتب التحويل وهي على قدم وساق اينما ووقتما تشاء تحول نقودك إلى اي مكان تشاء في العالم وهي تقع ضمن المنظومة المالية غير المنظمة وإذا احتفظت بمبلغ معين احترت أين تضعه خوفا من السرقة او النهب، والحيرة الأكبر التي تنتاب الفرد هل يحتفظ بدينار ام بدولار أم ذهب واذا احتفظ بأي منها أين هو المخبأ الآمن ؟ سابقا كان يمكن ان يكون المصرف ملجأ

[30] نشرت في 15 /2017/10

للفرد للاحتفاظ بالمبالغ النقدية ولكن بعد سلسلة طويلة من الخبرات التي شهدها الناس تيقنت بأن المصرف هو المكان الأسوأ للاحتفاظ بالنقود فالانخفاض مستمر في قيمة العملة او ان تكون المصارف غير موثوقة وغير مؤتمنة فتكون معرضة للافلاس بين ليلة وضحاها ولقد باتت المصارف الأهلية من مكامن الفساد في العراق وآخر المطاف حينما استولى داعش على المدينة ومصارفها، ومنذ سنوات والناس تنتظر ان يأتي الفرج لتفرج المصارف عن أرصدتهم، ويبدو الأمر بعيدا جدا عن التنفيذ، وهناك من كان يعتقد بأنه أذكى من غيره فأمن ما عنده من نقد وذهب لدى أقرباء أو معارف وبعد زوال الأسباب نكّل هؤلاء بالأمانة وأنكروها وبالنتيجة باتت حيازة النقد عبئا على صاحبها في العراق كثيرا كان أم قليلا، وكانت وما زالت توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية حول ضرورة إصلاح النظام المصرفي في العراق من خلال تحويل المصارف الحكومية لمؤسسات مصرفية والعمل على دمج المصارف الأهلية التي يبلغ عددها العشرات لتكون 6 مصارف أهلية كبيرة موثوق بها وقد فشل البنك المركزي في تحقيق كل تلك المتطلبات وما زال العراق ومنذ ثلاثة عقود من الزمن خارج منظومة الدفوعات الدولية ومصارفه الأهلية كما سبق ان أطلقتُ عليها بقالة صيرفة، ومصارف الحكومة تغط في تقاليدها البالية التي عفى عنها الزمن علما إن الخدمات المالية والمصرفية في العالم تعد من أوليات البنية التحتية للاقتصاد والمجتمع، وتسهم بتنمية وتطوير المجتمع بما تعبئه من أموال المجتمع وتوجهه الوجهة الصحيحة فتتحقق فائدة المودع والمقرض والبنك والحكومة والمجتمع فمتى سيتحقق ذلك..... علمها عند ربي

السياسات الاقتصادية والسيناريوهات المستقبلية للأداء الاقتصادي [31]

وجاء في ملخصه التنفيذي ما يلي :
يتناول التقرير واقع الاقتصاد العراقي والتنمية الاقتصادية فيه من منظور التحديات الخيارات التي يمكن ان يواجهها، إن مناقشة بعض الأبعاد في طبيعة ونشأة الاقتصاد العراقي تعد ضرورية لفهم واقعه والمستقبل الذي ينتظره، وهذا ما يعكسه عنوان التقرير "الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات .. السياسات الاقتصادية والسيناريوهات المستقبلية للأداء الاقتصادي أما هدف إعداد هذا التقرير هو الوقوف على السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الاقتصاد العراقي في ظل الأزمات المركبة التي يعيشها منذ عقود من الزمن ولاسيما بعد سنة 2014 وما تلاها، وقد اعتمدت صيغة عرض التقرير في ثلاث فصول تضمنت مباحث كل مبحث تناول تفصيلات وجزئيات خاصة بالمؤشرات والأداء والتوقعات وكان بحدود 50 صفحة وقائمة بالمراجع والهوامش إضافة لقائمة بالمحتويات والجداول وملخص تنفيذي وانتهى باستنتاجات وتوصيات لمتخذ القرار في الحكومة العراقية.
النمو الاقتصادي والمساواة في الإصلاح الهيكلي للاقتصاد 6 كانون ثاني 2018

[31] نشرت في 5 /1/ 2018

هكذا طرحها صندوق النقد الدولي في دعوته إلى أن النمو في الاقتصاد ليس كافيا إذا لم يصاحب بالمساواة في عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، والسؤال المهم الذي طرحه الصندوق في ورقة العمل التي صدرت في بداية هذه السنة كانون الثاني 2018 ،هل إن الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد يمكن أن يغير في توزيع الدخل؟ بعبارة أخرى إن النمو لا بد من أن يرتبط بعلاقة تبادلية مع توزيع الدخل ويعمل على تحقيق المساواة في التوزيع، وقد شملت العينة بحدود 74 دولة وضمن قاعدة بيانات واسعة لتلك الدول العينة وكان من نتائجها بأن هناك تباينات كبيرة في تلك الجدلية وكان العراق من ضمن تلك العينة .

إن مسألة الإصلاح الهيكلي الاقتصادي لا تنبع من فراغ وإنما تحتاج لتهيئة وإعداد سياسي واجتماعي لسنوات وعلى سبيل المثال لا الحصر لا بد من تحقيق المساواة في العديد من الجوانب بين أبناء البلد الواحد قبل الحديث عن المساواة في توزيع الدخل لأنه نتيجة طبيعية للمساواة في القانون والقضاء وتطبيق التعليمات والإجراءات فلا يجوز ان يعامل السكان على أسس طائفية وعرقية وإثنية او فئوية أو جهوية وعندها يسقط الحديث عن توزيع الدخل والنمو؛ لا يمكن ان تفرض ضريبة على فرد كونه من فئة معينة ويعفى أخر كونه من فئة أخرى، ولا يجوز ان يحرم طلبة مدينة معينة من فرص متاحة للتعليم الجامعي في جامعات ويلزمون بخيار واحد فقط، ولا يجوز ان يدقق أمنيا ويلزم ببصمة للعين والإبهام ويغرق في إجراءات يعفى غيره منها كونه من فئة مجتمعية أخرى، ولا يمكن أن تعامل المؤسسات أبناء البلد الواحد على أسس ضيقة وهكذا فأي مساواة يتحدثون عنها ؟

منذ وعينا الحياة أدركنا تباينا وتمايزا واضحا في مجتمعنا: فذاك شيوعي وهذا قومي وهذا بعثي وذاك مستقل وتفاقم الأمر بعد 2003 فصنف المجتمع إلى مكونات ومنها الرئيسة ومنها الأقلية، ويدير العملية أحزابا تكرس عدم المساواة وأخيرا فعل الإرهاب فعله كامتداد لحالة عدم المساواة ودق اسفين بين مدن محتلة وأخرى غير محتلة مدن عامرة وأخرى مهدمة فحصل تباين آخر في الثروة والموارد والقدرات والإمكانيات وبنسب الفقر والثراء، علما بأن هذا الأمر قد حذر منه البنك الدولي منذ سنة 2005 وحذر من نتائجه والمشكلة هي عدم المساواة بين أبناء الدولة الواحدة، وأشر بأن العمل وخلق فرص العمل هو من يداوي هذا الانقسام وهذا ما نجحت به دول عديدة في شرق أسيا وغربها وأفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، ولهذا اعتقد لا حديث عن النمو والتوزيع الدخل وهيكلة الاقتصاد اذا لم نحقق المساواة في جزئيات ومفاصل الحياة المختلفة وواهم من يعتقد ان النمو الاقتصادي هو المؤشر الذي يحدد ترتيب الدولة بين الدول ولتحقيق المساواة نحتاج سنين طويلة وإن شاء الله العمر الطويل لكم !

تقرير التنمية العالمي لسنة 2018 [32]

يصدر ومنذ عقود من السنين وفي بداية كل سنة تقرير من البنك الدولي يسمى تقرير التنمية العالمي World Development Report وفي سنة 2018 صدر التقرير بعنوان " التعلم لتحقيق الدور المنتظر من التعليم " وبحدود 216 صفحة وقد دأبتُ منذ نهاية الثمانينات أن أعرض لهذا التقرير في الصحف والمجلات عرضا بسيطا لتقديم الدروس المستفادة من تجربة العالم، وفي كل سنة يطرح التقرير موضوعا جديدا ومختلفا وفي هذه السنة كان الموضوع التعليم والتعلم وقد عرض التقرير لمقدمة وافية للموضوع من تجارب لدول العالم هنا وهناك وتضمن التقرير عدة اقسام تناول الاول دور التعليم ومنافعه وعرض القسم الثاني أزمة التعلم وكان القسم الثالث مركزا على الابداع في التعلم والرابع كيفية جعل نظام التعلم يعمل على نطاق واسع، وقراءة هذا التقرير تكفي لأن يتخذ كإستراتيجية لوزارتي التربية والتعليم ومنه يمكن ان تنطلق الخطط الفاعلة لتطوير وتحسين نظم التعلم والتعليم في العراق علما بأن هذا التقرير موجها لكل المؤسسات والوزارات الحكومية والعلمية والأكاديمية في العالم وقد أنجزه عشرات الخبراء العالميين واستفاد من تجارب دول تقدمت في نظمها وأخرى أخفقت في ذلك، وباعتماده نكون قد وفرنا النقاشات السياسية والبيزنطية واتجهنا للعمل فورا وهذه دعوة لكل المؤمنين بدور التعليم والتعلم في تطوير وتقدم الدول والمجتمعات للبدء فورا

[32] نشرت في 6 /4/ 2018

باعتماده فقد فاتنا الكثير فلنعمل لمستقبل أولادنا وأحفادنا مرة واحدة لنزرع بذرة طيبة لتحصد أجيال المستقبل وليذكرنا الخلف .

الاقتصاد والانتخابات[33]

تعد الانتخابات حدثا سياسيا مهما يتوقف عنده الاقتصاديون مليا وتتحسس قطاعات الأعمال كثيرا لهذا الحدث على مستوى الدولة وعلى مستوى الشركة ورجل الأعمال، وغالبا ما تحجم الكثير من الشركات ورجال الأعمال عن اتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية أثناء أشهر الانتخابات لحين تشكيل الحكومة فيطمئن هؤلاء ومن ثم تستأنف المسيرة والسبب يكمن في أن مثل هذا الحدث يدخل في باب الخطر السياسي، فلماذا اعتبرت الانتخابات خطرا سياسيا؟ (الخطر السياسي يقصد به توقعات لأحداث سلبية واحتمال حدوثها وقد تحدث وقد لا تحدث) ذلك إن تغيير الحكومة يترتب عليه تغيرات في السياسات والإستراتيجيات والمناهج التي تعمل بها والتي تحكم بيئة الأعمال، فالتغيرات في الضرائب وسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وتقليص الائتمانات الممنوحة او التوسع بها وهيكل التعرفة الجمركية وزيادة الإنفاق وتقليصه وكل هذه أدوات للسياستين المالية والنقدية تستخدمها الحكومة وقد تحدث آثارا سلبية على قطاع الأعمال والاقتصاد، فالحزب الذي يشكل الحكومة له سياساته الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) ولهذا تختلف البرامج الانتخابية الساعية لتحقيق الأهداف التي ينشدها الحزب الفائز في الانتخابات وتتباين الأهداف الاقتصادية للحكومات تلك فهناك من يسعى للنمو الاقتصادي وآخر الحد من التضخم وثالث محاربة البطالة وبلوغ التشغيل الكامل للموارد فيما يركز البعض على خلق حالة الاستقرار المالي والنقدي

---

[33] نشرت في 26 /2018/4

وتحقيق الوفرات ومحاربة الفقر أو تحسين الخدمات الصحية والتربوية وغيرها وهذه تأتي ضمن الأسبقيات الحكومية. وما نلاحظه في العراق خلال أشهر الانتخابات غياب كامل لمثل هذه الأعراف باستثناء تغيرات سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار وتباينت الآراء حول ذلك الارتفاع في قيمة الدينار فهناك من برر ذلك بانخفاض الطلب على الدولار وهناك من قال بزيادة عرضه من قبل البنك المركزي في نافذة البيع المباشر، وهناك من علل هذا الارتفاع لأسباب سياسية إلا أن ما يمكن قوله بأن الانتخابات الحالية خلقت نوعا من الركود الاقتصادي بشكل عام وإن الاقتصاد والمال والأعمال وكل أدواتهم معطلة باستثناء بيع الدولار وهذا ما تجدوه في شوارع كل المدن العراقية مئات الملايين من الدولارات لصور المرشحين والمرشحات وبرامجهم العشائرية والبدائية والتي تسيء بمعظمها للذوق العام بالرغم من سوئه فهو سوء على سوء وبدولار رخيص 1220 دينار والحمد

متى يحط طائر الاستثمار[34]

منذ سنين يتغنى الموصليون بالاستثمار ويأملون بأن يحط طائر الاستثمار في مدينتهم ومنذ سنين يسألون ويكتبون ويتناقلون قصص عن الاستثمار، ويذهب بعض السذج من القوم لطرح مشاريع دولية عن مدينتهم، فالبعض يناقش مشروع إعادة الإعمار وآخرون ينسخون مشاريع نهضت بأمم وشعوب من قبل، فيما يحلم البعض بأن قطار الاستثمار سيصل المدينة عن قريب فتتحول بقدرة قادر إلى جنات عدن، فتارة دبي وأخرى مارشال وثالثة هامبورك ورابعة كوريا وسنغافورة وهلما جرّا وكل هذا يمكن أن نضعه في خانة الأحلام والأمنيات، ولكننا عند مناقشة الاستثمار في الموصل ضمن المنهجية العلمية والمنطق العقلاني لا بد من القول بأن الأمر يختلف يا سادة يا كرام ! الاستثمار يعني توظيف الأموال لغرض تحقيق عوائد وتحقيق منافع وهنا لا أتحدث عن الاستثمار الحكومي ولا عن الاستثمار الأجنبي أيا كان، وإنما دعونا نتحدث عن الاستثمار الخاص الذي يقوده وينفذه أهل المدينة من المستثمرين ؟ ومسبقا لا بد أن يعلم الجميع بأن الحديث عن المال غير الحديث عن التاريخ أو الاجتماع أو عن قصص وروايات أو عن أكلة اليوم أو ربما في السياسة بل سيكون **الحديث عن المال، فالمستثمر في الموصل ايا كان تاجرا ام مقاولا أو** مستثمرا عقاريا أو في الزراعة والمواشي أو حتى الاستثمار في الأعمال الصغيرة من مطاعم وكافيتريات أو أي نشاط آخر هدفه الربح أولا والمحافظة على أمواله وفي هذه الحالة يمكن ان نقسم

[34] نشرت في 19 /2018/6

المستثمرين لفئتين : الفئة الأولى هي الفئة الباحثة عن عمل فتتجه لتأسيس مشروع صغير أو إعادة إعمار ما دمرته الحرب من محلات وكازينوهات وجيخانات ومطاعم أو خدمات فهنا يضطر المستثمر لعمل ما كي يوفر له دخلا يعيش منه، وهذا ما نلاحظه اليوم في الموصل والفئة الثانية تضم المستثمرين في مشاريع عقارية وزراعية وصناعية وخدمية وهي بغالبيتها أعمال صغيرة ومعظمهم محْجِمون عن الاستثمار كونهم غير مضطرين للمجازفة بتوظيف أموالهم واحتمالات المخاطر التي تواجهها عالية، وكذلك تدني عائديتها، وهنا يبرز السؤال لماذا ؟ اي لماذا يحجم المستثمرون من أهل الموصل للاستثمار في مدينتهم؟ وتتعدد الأسباب؛ يقف على رأسها عدم الثقة بالحكومة والاقتصاد والمجتمع، وأيضا حالة الدمار التي شهدتها المدينة، فقد دمرت أموالهم ونهبت مخازنهم وحرقت وهدمت بناياتهم وعقاراتهم وأحجمت المصارف عن صرف مستحقاتهم وودائعهم، إضافة لذلك غياب القانون والبنى التحتية في المدينة وحالة الفوضى والفقر التي تعيشها مما يجعلها مدينة غير مؤهلة لأي استثمار، وأنها غير قادرة على حمايته، وهو أولا وأخيرا غير مجبر على توظيف المزيد من الأموال لتؤول للآخرين سلبا أو نهبا أو عنوة أو استقواء أو فسادا فلا قوة لتنفيذ القانون؛ ناهيك عن إجحاف القوانين نفسها وعوامل كثيرة أخرى ، مما يؤشر بأن الحديث في الدين والرحمة والتعاون يندرج في غير خانة الاستثمار، فالمستثمر يقدم المعونات والمساعدات ويزكي أمواله ويقدم الصدقات هذا أمر مناط به شخصيا وبقيمه، ولكن عندما يكون الحديث عن الاستثمار لا بد لنا من أن نفهم أنه يمكن أن يضحي بنفسه حفظا لماله، وهو ملزم بذلك للحفاظ على ثروته وتنميتها مما يعني أن المستثمر يبحث عن الثقة والضمان

والحق والقانون والبيئة النظيفة من الفساد والتسهيلات التي تقدم له، والبنية التحتية والمؤسسات المصرفية التي تسهل عمله لا ان تقتص منه، وهنا أجدها عوامل غير متوفرة في بيئة الموصل ومتى ما توفرت ووثق المستثمر الموصلي بها ستجده في المقدمة ويبدو لي أنها تحتاج لعقود من السنين ومن يختلف معي في هذا الرأي ليقرأ نموذج الاستثمار الموصل في القرن التاسع عشر ونموذج الاستثمار في الموصل في القرن العشرين وليحكم متى يمكن ان ينطلق نموذج الموصل في القرن الحادي والعشرين؟ مع الأخذ في الحسبان المتغيرات العالمية السياسية والتكنولوجية والاجتماعية ويقرأ كيف هو سباق المدن في الاستثمار.

السياسة الاقتصادية لعبة السياسيين[35]

كثر الحديث عن السياسات الاقتصادية من قبل السياسيين والإعلاميين والمهتمين والسياسة الاقتصادية للحكومة تعني النظام الذي يحقق لها أهدافها، ولغرض فهم السياسة الاقتصادية لا بد من التعرف على الأهداف الاقتصادية التي تسعى الحكومة لتحقيقها، والتي تختلف بين الحكومات وبعضها باختلاف إستراتيجياتها ورؤاها وفلسفاتها، فهناك من يعتمد النمو الاقتصادي هدفا وهناك من يعتمد الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم وآخرون يتخذون من مكافحة البطالة والفقر هدفا وهكذا ولغرض تحقيق أيا من هذه الأهداف أو بعضها منفردة أومجتمعة وفق أسبقيات لا بد من اعتماد سياسة اقتصادية وهذه تكون: إما سياسة مالية أو سياسة نقدية ولكل سياسة أدواتها وإجراءاتها وسبلها لتحقيق هدف الحكومة فالسياسة المالية تعتمد على أدوات منها الموازنة الحكومية والضرائب والتعريفة الجمركية أو الإنفاق العام ولكل أداة سلبياتها وإيجابياتها وعلى الحكومة مراقبتها عبر مؤسساتها الاقتصادية، وتكون وزارة المالية مسئولة عن صياغة وتنفيذ السياسة المالية هدفا وتطبيقا وتنفيذا ونتائج ، فيما تعتمد السياسة النقدية على أدوات منها الائتمان وعرض النقد وسعر الفائدة وغيرها ويكون البنك المركزي مسئولا عن وضع الأهداف والتطبيق والتنفيذ من خلال القطاع المصرفي والمهم في الأمر لا يمكن تطبيق كل الأدوات عشوائيا لأنها قد تتعارض وتتضارب فلا تحقق الهدف، إنما يحتاج الأمر إجراءات وضبط ومراقبة عبر وزارة المالية والبنك المركزي

[35]نشرت في 6 /2018/7

وهما غالبا في حالة صراع باتجاه الأهداف، وتسعى الحكومات لخلق التوازن والايقاع المتوازن لهاتين السياستين لكيلا تنعكس النتائج وتتضارب الأهداف، وعلى الرغم من كل ما سبق فالسياستان المالية والنقدية بحاجة لبيئة مالية واقتصادية يمكن ان تعملا بها وهذه من مهمات الحكومة، فلا يجوز ان تعتمد التعريفة الجمركية والحكومة لا تسيطر على منافذها الحدودية، ولا يجوز اعتماد الانفاق العام وحالة فساد بأعلى درجاتها، ولا يجوز اعتماد الائتمان في ظل غياب كامل لنظام مصرفي فاعل وكفوء مما يعني أن الحديث عن أي من تلك السياسات رهن البيئة الاقتصادية المستقرة والآمنة والقادرة على تنفيذ تلك السياسات وهذا يعني إن مهمة الحكومة تتلخص بالآتي: أن تعمل على خلق بيئة اقتصادية آمنة وعادلة وقادرة على تنفيذ وتطبيق قراراتها وبعد ذلك تتحدث عن تعريفة أو ائتمان أو سعر فائدة فنحن أحوج للعدالة والمساواة بين الناس في التعامل الحكومي وخلق الثقة بين المواطن وحكومته ومجتمعه واقتصاده؛ أجل المساواة والعدالة بين أبناء المناطق والمدن والقرى ولا تمايز بينهم وبناء منظومات مالية ومصرفية ونقدية تلك التي ما برحت المؤسسات المالية الدولية تدعونا لإعادة هيكلتها منذ ثلاثة عقود من الزمن وبعدها لنتحدث عن السياسة الاقتصادية الحكومية المالية والنقدية وغيرها من تعريفة جمركية مع الاعتذار للاقتصاديين بدءً من محمد سلمان حسن رحمه الله وانتهاء بالاقتصاديين الشباب فهم ينظّرون من الطابق العاشر لحل مشاكل الاقتصاد بالريموت كنترول والمنظومة عاطلة فيما يلعب السياسيون في الاقتصاد لعبة Bright future

الحذر من الاستثمار الأجنبي المباشر[36]

منذ سنة 2003 والعراقيون ينتظرون الاستثمار الاجنبي المباشر عبر وعود كاذبة، وكأنه المنقذ وما ورد للعراق من استثمار أجنبي مباشر معظمه في القطاع النفطي بلغ لغاية سنة 2018 ما يقرب من 10 مليار دولار، وأيا كانت إيجابيات الاستثمار الأجنبي وسلبياته إلا أن الأهم هو غياب الاستثمار المحلي وهروبه من العراق، فكيف بالاستثمار الأجنبي أن يدخل العراق؟ لا شك يدخل فقط في القطاع النفطي، ولست من المعارضين فهناك الجانب التكنولوجي وهو الأهم والذي تحتكره الشركات ولا تمنحه إلا عبر استثماراتها التي تنفذها في الدول، ولكن لنعلم بأن هذه الظاهرة العريقة والتي تتخذ صيغة تدفقات استثمارية داخلة وخارجة تستلزم وجود حكومة قوية ولها القدرة الرقابية العالية على تلك الاستثمارات، فهناك العشرات من الحوادث والكوارث كان سببها سلوك الشركات الأجنبية عبر الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، فمثلا هناك من الشركات من كانت استثماراتها غطاءً لطمر النفايات الذرية والكيميائية في مناطق صحراوية وهناك شركات اعتمدت طرح نفاياتها السمية في أنهار الدول المضيفة لها وحادثة رمي نفايات الرصاص في نهر في رومانيا ما زالت في الذاكرة، ولهذا لا بد من الوعي الكبير والرقابة المشددة على سلوك الشركات ونشاطاتها ولاسيما في القطاع النفطي الذي يعتمد تكنولوجيا متخصصة منها الحفن والحفر وغير ذلك، ولأجل ذلك أدعو لتشجيع الاستثمارات المحلية والوطنية المعطلة وأعلم بأنها دعوى فارغة في

---

[36] نشرت في 3 /2018/9

بيئة صاخبة ولكن ينبغي التذكير دائما بأن لا خيار غير الاستثمار المحلي والوطني خطوة أولى لتعقبها خطوات نحو الاستثمارات الأجنبية ان رغبت الشركات الأجنبية، ويبدو لي ليس هناك رغبة في ذلك باستثناء النفط والغاز.

تقرير التنمية العالمي لسنة 2019[37]

صدر تقرير التنمية العالمي لسنة 2019 يحمل عنوانا مهما وعريضا "الطبيعة المتغيرة للعمل" أو T H E CHANGING NATURE OF WORK وهو كالتقارير السابقة يدق ناقوس الخطر لمسألة التغير الكبير في طبيعة الأعمال والوظائف، فالكثير من الوظائف ستنتهي وستخلق وظائف وأعمال جديدة تماشيا مع معطيات التطور التي يشهدها العالم ولاسيما في التكنولوجيا وقد بدت ملامح هذه التغيرات واضحة نشهدها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ومثلما كانت التغيرات في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على أثر التطورات الميكانيكية والصناعية سيشهد العالم وبشكل سريع تغيرات جوهرية ستجعل الملايين عاطلين عن العمل، وسيكون الطلب على أنماط عمل جديدة؛ لذا يدعو التقرير الحكومات للتركيز على رأس المال البشري، وذلك من خلال تطبيق مقاربة مهمة مضمونها التركيز على برامج الحماية الاجتماعية وتفعيل الإصلاحات الضريبية وتطوير اللوائح القانونية المنظمة لسوق العمل ويركز التقرير على الصحة والتعليم والمالية، ويدعو الحكومات الاستثمار في رأس المال البشري لاسيما تعليم الطفولة المبكر وتنمية المهارات والقدرات وتطوير منظومات الحماية الاجتماعية وتوفير التمويل اللازم ضمن الموازنات الحكومية.

إن ما استوقفني في هذا التقرير بأن العراق كان تسلسله في مؤشر رأس المال البشري المرتبة 128 من أصل 157 دولة وكانت

---

[37] نشرت في 1 /11/ 2018

سنغافورة بالرقم 1 ودولة تشاد بالرقم 157 فيما كانت مراتب دول جوار العراق تركيا 53، وإيران 71، والعربية السعودية 73 ، والكويت 77 ، والأردن المرتبة 79 . إن مما يؤسف له بأن كل المؤشرات الحكومية لا تظهر إستراتيجية واضحة تجاه هذه القطاعات المهمة وهذا ما اشره التقرير في جانب المقارنة بين دعم الطاقة ودعم الحماية الاجتماعية فكان العراق على رأس تلك الدول

البحث عن موارد غير النفط ! [38]

سمعت صدفة تصريحا في الإعلام مضمونه ضرورة البحث عن موارد غير النفط! ولسان حالي يقول Sorry: it is too late ! أسف متأخر جدا! فإذا كان هناك طرح جاد كان ينبغي أن يكون قبل سنوات وفي قنوات الحكومة الرسمية فيسمع كلّ من موقعه فيعرف مهامه وواجباته، وكيف يمكن له أن يجني موارد آجلا أم عاجلا! إنها ليست مهمة الناس! إذ يعلم الناس بأن تحقيق مورد معين ليس بالأمر اليسير وكم هي معاناتهم، فزيادة الموارد تحتاج لعمل متواصل ونظيف، ومن ثم يمكن أن يحقق المطلوب..... ويمكن لا! أجل مشروع بسيط يحتاج لأشهر أو لسنوات ليجني صاحبه ثماره، فما بالك بمشاريع الحكومة! ثم أليست الموازنة بشقيها الجاري والاستثماري تمثل استثمارا يجب أن يحقق عوائد مستقبلية؟ وربّ قائل: المشاريع الحكومية لا تدرّ أرباحا وموارد، فأقول لا يا سيدي الموازنات تحقق إيرادات وعوائد اقتصادية ومالية واجتماعية، والأهم من ذلك فالموازنة مفتاح الاقتصاد للمزيد من العمل الحكومي والعام والخاص والذي ينتج عنه النمو الاقتصادي ذلك الذي تسمعون به، والذي تصنّف به الدول والذي تضعه الحكومات هدفا لها وتسعى لتحقيقه من خلال سياساتها الاقتصادية، والموازنة الحكومية أحد أهم تلك الأدوات للسياسة المالية ..... هذا يعني بأن المجتمع قد سمع التصريح ولكن ليس بيده حيلة، فكيف للناس أن تبحث عن موارد للحكومة؟ قد يبحث الفرد عن مورد له لسد نفقات عيشه وعندها تشاركه الحكومة في موارده من خلال

[38] نشرت في 30 /1/ 2019

الضرائب غير المباشرة والمباشرة، ولكنها في النهاية لا تشكل موردا كبيرا يرقى لمليارات النفط ، مما يعني بأن على الحكومة البحث عن الموارد الجديدة التي تدعم إيرادات الموازنة بمليارات الدولارات، فهناك قطاعات تقليدية كثيرة في الاقتصاد منها الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها، وهناك من الدول من تخلق موارد من المهارات البشرية العاملة في دول أخرى، وهناك من يتجه للإبداع والابتكار ولا سيما في الطاقة البديلة والمتجددة من الشمس والهواء وهناك من يذهب بالاتجاه الرقمي وتكنولوجيا المعلومات إذن هناك الكثيرمن الخيارات المتاحة لخلق المزيد من الموارد لدعم الموازنة الحكومية فأي منها مطلوب؟ ولحين جني الموارد إن شاء الله .....يبدو لي المسألة طويلـــة وتحتاج لحسرات وتعقبها زفرات.....

تنمية التخلف في الميدان[39]

دعوة لكل المعنيين بالاقتصاد والإدارة والمجتمع إن أردتم دراسة تنمية التخلف الاقتصادي والإداري والاجتماعي فعليكم زيارة الموصل فستجدون كل ما يسهل عملكم ودراستكم على أرض الواقع فلا حاجة لمراجعة كتب التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وستجدون كيف تتغير المسارات التنموية بالاتجاه المعاكس النمو السلبي والتغير النوعي السلبي والأهم من ذلك ستجدون الحقائق كما هي: ستجدون كيف تتحول المنافسة السعرية إلى صراع بين المتصارعين وليس المتنافسين لكسر بعضهم البعض من أجل جني المال (أصحاب الأعمال على بينة من الأمر)، وستجدون التلوث والهمجية وكيف أن القانون والإجراءات ما هي إلا حبر على ورق وملفات موضوعة على الرف، وكيف تسقط كل قيم التاريخ والمجتمع التي قرأتموها، وكذلك ستجدون كيف ينتهك حق العامل من قبل رب العمل فيعمل الشاب اليافع 18 ساعة في اليوم الواحد من أجل حد الكفاف (8 صباحا - 2 فجرا والأجر 15 الف دينار) ، وكيف يحاول العامل الانتقام من رب العمل وبشتى الأساليب، وستلاحظون بالمكشوف الدور المعكوس للنقابات، وكيف تنتهك قيم العلم والمعرفة وحقوق الإنسان، وكيف أن حرية الفرد مبنية على تعاسة الآخرين وليس تعدد خياراته، وغيرها من الظواهر فدعكم من كتب Thirlwall وغيره ممن كتبوا عن النمو والتنمية؛ أما في الإدارة فستجدون ما يسركم ضمن بيئة لا تعي أبجديات الإدارة وأساسياتها

---

[39] نشرت في 31 /7/ 2019

فالإدارة عندنا منصب واستقواء وخدمة متناهية للأعلى وتعسف واضطهاد للأدنى وكيف يسعى الأدنى للمراوغة والتزلف والتملق فتسحق فئات ناشطة وتنشط فئات متطفلة ضمن آلية المنضدة والكرسي والقاط والرباط والسيارة الحديثة الفارهة وشلة المنتفعين، وكيف يدرب من لا يملك الحد الأدنى من المعرفة فيكون مدربا رقميا وفنيا واقتصاديا وإداريا وهو لا يملك بجعبته إلا المصطلح وأما في المجتمع والتنمية البشرية فحدث ولا حرج فلم يعد الثلاثي المركب " الفقر والجهل والمرض " مستوعبا لصيغ التخلف الاجتماعي فقد برزت آفات أخرى ضمن زيادة كبيرة ومضطردة في السكان وهجرات عشوائية فانتعشت العشائرية لتحكم عقر دار المدنية ولهذا هي دعوة خالصة لكل من يبحث عن تنمية التخلف أن يقف على الواقع بكل تفاصيله: عندها سيجد أن من أطلق علينا بالدول النامية Developing Countries قد ضللنا ولا بد من العودة إلى مصطلح الدول المتخلفة Underdeveloped Countries وأن نقف على الميدان بتفاصيله لنرى مستقبله ودعونا من التبرير بزيد وعمرو، فخياراتنا محدودة اقتصاديا وإداريا ومجتمعيا وتناقضاتنا كبيرة ورب قائل يقول وما العمل؟ هذا ما سيكون عنوان المقالة القادمة ان شاء الله.

عراق ما بعد الصناعة [40]

الحديث عن الصناعة في العراق ذو شجون ويبدو بأن طبيعة الإنسان العراقي مركبة على أساس النظر للماضي وذكرياته عكس كل بني البشر في رؤية المستقبل وتطلعاته، ورحم الله زكي نجيب محمود ومقالاته عن أن رؤية الماضي تمثل تجسيدا للأنا العالية التي يتمتع بها المجتمع فيغيب عنه المستقبل ويتحول للعيش بالماضي التليد، فهكذا الصناعة في العراق لا يمكن ان نفارقها! هي ملازمة لذكرياتنا علما بأنها قد ماتت وانتهت وقرأنا عليها الفاتحة فمن يحيي عظامها الرميم؟ كان لدينا صناعة ومؤسسات ومنتجات و و و واليوم باتت مؤسساتنا الصناعية ركاما وغابت منتجاتنا وما زلنا نستلهم ذلك التراث لغرض إعادته إلى سابق عهده ولكن إذا تحقق فسيكون قطاعا غريبا يتيما فقيرا وتكون الخسارة هدفه والبطالة ديدنه والفشل غايته ماذا يعني هذا؟ ببساطة ان لكل زمن معطياته ولكل نظام سماته ومقوماته وهنا تكمن المشكلة؛ إذ لم يضع لنا النظام الجديد الذي أسس في 2003 إستراتيجية واضحة حول توجهات ورؤية الحكومة تجاه الملكية والهيكلية والحوكمة والآليات التنظيمية والرقابية وهيكلة القطاع الصناعي العام والخاص بعبارة أوضح كيف سيتم التعامل مع الشركات الصناعية الحكومية العامة وهل للحكومة رغبة في التملك وما هو نمط الملكية فإذا اتضحت هذه الجوانب يمكن مناقشة موضوع الصناعة عن كثب وقد يستغرب البعض من هذا الكلام ولكن هو الأساس في الانطلاق فشركات الحكومة والقطاع العام والاشتراكي

[40] نشرت في 31 /2019/8

والتصنيع ما زالت على حالها وهي مثقلة مستهلكة لموازنة الحكومة بالرواتب والكلف لشركات عاطلة والبعض منها قد بات ركاما ومواردها البشرية قد هرمت وشاخت لأجل ذلك لا بد من أن تضع الحكومة إستراتيجية التحول هذه اي التحول لشركات مساهمة عامة وهنا تظهر الصعوبات والتعقيدات ومنها غياب المصارف الاستثمارية المتعهدة والضامنة والأهم من سيمسك الأوراق المالية (الأسهم) وكيف سيتم الاكتتاب بها لا شك ستؤول لفئة محددة من المجتمع وتبقى الغالبية من المجتمع بعيدة عن هذا النمط من الاستثمار أو الادخار بفعل النمط الجديد لتوزيع الدخل وكيف ستقيم تلك الشركات في ظل هيمنة الفساد وانتشاره وتسربه إلى أضيق القنوات وغياب القدرات والقيادات الإدارية مما يعني بأن صياغة الملامح الإستراتيجية الصناعية رهينة عمل كبير وجاد من قبل الحكومة، ويبدو لي ليس هناك القدرة اليوم لخوض غمار هذه الملحمة والتي كان ينبغي ان تتم منذ سنة 1989 أو ما بعد 2003 وما زالت على حالها والأهم من كل ذلك أن معظم هذه الشركات قد باتت بحكم المنتهية محاسبيا وفنيا علما بأن هذه المرحلة كانت قد اجتازتها دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا منذ عقد الثمانينات في القرن السابق وبدت ملامحها في العراق سنة 1989 وأسس سوق العراق للأوراق المالية لهذا الغرض وهو تقييم الشركات وموجوداتها سنة 1992 ولكن ما حصل في سنة 1990 غير المعادلة بالكامل لتأتي سنة 2003 وتغير النظام فيقف النظام الجديد على أطلال قطاع صناعي هرم فيبكيه حائرا ويستذكر ما كان ولكن دون جدوى بعيدا عن ثرثرة البعض.....

قال التقليد أعمى .....والإبداع عامل من عوامل الإنتاج[41]

استوقفني ما يطرح في الإعلام عن إعادة إحياء تجربة مجلس الإعمار من جديد بعد أن مات ودفن منذ سنة 1958! وقلت في نفسي يبدو قد غلقت كل الأبواب أمامنا نحن العراقيين، ولم يبقى إلا العودة لتقليد ما أبدعه السلف من نماذج إذ كان نموذجا رائعا قل نظيره، ونسي دعاة هذا المقترح بأن أسوأ ما يصاب به الإنسان التقليد! فقد اعتاد الكثير من العراقيين من تقليد بعضهم بعضا، فهو مرض عضال مستشري بيننا، أجل نسوا بأن الزمان قد اختلف ولكل زمن معطياته فما صلح قبل ستين عاما لا يصلح اليوم، ففي سنة 1950 حيث أسس مجلس الإعمار كان عدد نفوس العراق لا يتجاوز 5 مليون نسمة واليوم قد تجاوز الأربعين؛ أي تضاعف السكان ثمان مرات وكانت إيرادات العراق لا تتجاوز 50 مليون دينار عراقي واليوم تتجاوز المائة تريليون دينار وكان الناتج المحلي الإجمالي للعراق بحدود 292 مليون دينار ونصيب الفرد من الدخل القومي 53 دينار أي لقد تضاعفت المؤشرات بمئات المرات والأهم من ذلك جاء مجلس الإعمار بعد أن أرسى النظام السياسي العراقي دعائمه وثبّت الوطن أركانه وصيغت إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم مضمونها شراكة لثلاث قطاعات اقتصادية عام وخاص ومختلط وكفاءة في استخدام الموارد واستغلالها وتنافس في الأداء والتشغيل وبيئة نظيفة من دون فساد تلك هي بيئة مجلس الإعمار في خمسينات القرن الماضي أما بيئة العراق اليوم فلم تتوفر فيها الحدود الدنيا من

---

[41] نشرت في 19 /2019/9

المقومات مما يعني على المعنيين بالأمر التفكير بصيغة أخرى ابداعية تتوافق وبيئتنا وإستراتيجياتنا إن كان لنا إستراتيجيات وتناسب معطيات اليوم محليا وعالميا بأهداف بينة واضحة لا لبس فيها.

الاقتصاد والقانون توأمان مترابطان الأول يرفع والثاني يكبس فيتحقق الهدف![42]

العلاقة بين القانون والاقتصاد وطيدة منذ زمن طويل ومبعث هذه العلاقة يتمثل في أن القانون يسهم في تقويم السلوك المجتمعي، وينظر الاقتصادي لذلك من خلال العقوبة التي يفرضها القانون فهي كالسعر فاذا ارتفع قلل المستهلك من استهلاكه، وقد وضع الاقتصاد النظريات للتأثير في سلوك البشر وتوجيهه، ووضع القانون ضوابط التنفيذ والعقوبات، وهنا لا ارغب بالسرد النظري وطرح النظريات فالموضوع طويل جدا ومعقد بتفاصيله، ولكن سأطرحه ببساطة للجميع فوضع عقوبات معينة مثلها مثل السعر مما تؤثر على الفرد فيحيد عن السلوك غير القانوني وبذلك ترشد السلوك، تصور! هناك منتج يؤذي المستهلك كيف يمكن جعل منتجه أمينا وصالحا؛ اقتصاديا يمكن يكون من خلال ضغط الكلف وتقليل السعر ليسهل على المستهلك شراؤه وقانونيا من خلال فرض المسؤولية القانونية على المنتج للعمل بالشكل الصحيح ووفق المواصفات والمعايير وهنا تكون المسؤولية هي بمثابة العقوبة في حالة الضرر بالمستهلكين والأمثلة كثيرة منها: إنتاج المشروبات الغازية باعتماد مواد التحلية الكيميائية والممنوعة صحيا، الخضراوات التي تسقى بمياه المجاري، منح العجول والأغنام والدواجن الهرمونات لغرض التسمين السريع، تلوث الهواء والماء والتربة من قبل المنتجين والخ .... ولكن دع كل هذه الأمثلة وخذ انتشار الفساد وشيوعه ونموه والكلفة التي يتحملها الشعب

[42] نشرت في 24 / 2019/10

نتيجة لذلك .... كل هذا يعود لغياب العقوبة القانونية فكانت النتيجة سلوكا مجتمعيا فاسدا، علما بأن كل هذه المهام من مسؤولية الإدارة الحكومية وإدارات الشركات العامة والخاصة بدءً من المدير العام وما فوق فهو من يملك القوة التنفيذية للقرار وهي القوة القانونية التي تسمح له بالعقوبات التأديبية ومن ثم تأتي الهيئات الرقابية ومن ثم القضاء وكل ذلك لترشيد السلوك بالاتجاه الصحيح وآسف لإزعاجكم فإنه بحق مثار ازعاج أبعدكم الله عنه ومتعكم براحة البال .

اقتصاديات المناخ[43]

صدر عدد جديد لشهر كانون الأول 2019 من مجلة التمويل والتنمية التي يصدرها صندوق النقد الدولي وتحت عنوان "اقتصاديات المناخ" وكان هناك عدد من المقالات في مقدمتها "الاستثمار في الصلابة" أي تدعيم الصلابة الاقتصادية ويقصد بها دعم البنية التحتية وصلابة البنية الاجتماعية ويقصد بها المعلومات السكانية والاجتماعية الكاملة والصلابة المالية ويقصد بها بناء الصناديق التحوطية وخلق الموارد المالية كل هذه الركائز الثلاثة بهدف مواجهة الكوارث والأزمات الطبيعية وغير الطبيعية والتقليل من آثارها على النمو الاقتصادي للدولة، ومقالة أخرى عن "حصاد ما تزرعه أيدنا" وركزت على ضرورة تطوير الأساليب الزراعية ونوعية الطعام وفيما كانت الثالثة بعنوان "حل من الطبيعة لمواجهة تغيرات المناخ" وأخرى رابعة عن "مستقبل التمويل الأكثر اخضرارا" ومقالات تعنى بالتغيرات المناخية وتأثيراتها على الدول النامية ومجتمعاتها مما يؤشر حجم الاهتمام الكبير من قبل المؤسسات الدولية بموضوع التغيرات المناخية كونه يؤثر على معظم القطاعات الاقتصادية. ويبدو بأن التغيرات ستطال الزراعة بشكل كبير في العقود القادمة بسبب مساهمتها الكبيرة في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون إذ يتوقع أن تكون نصف الانبعاثات الكاربونية العالمية من الزراعة بعد ان سجلت الانبعاثات الكاربونية الزراعية ما يقرب من 25% من الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وهذه متأتية من تربية الحيوانات المنتجة للبروتين

[43]نشرت في 13 /12/ 2019

الحيواني مما سيقود لتحولات في تركيبة وطبيعة الغذاء الذي نتناوله في العقود القادمة وتشير المجلة إلى أن ثلث انتاج الغذاء العالمي يذهب للحيوانات فيما هناك ما يقرب 820 مليون جائع في العالم، وبحدود 650 مليون نسمة يعاني من السمنة والتخمة ومليارى نسمة من زيادة الوزن، ولهذا تتجه الاستراتيجيات لمحاولة تقليل استهلاك اللحوم بنسبة 50% والاستعاضة بالبروتين النباتي مما يؤشر تحولات ستطال القطاعات الزراعية. ويذهب العدد من المجلة للتركيز على السياسات المالية والنقدية والزراعية والتجارية التي تتبناها الدول النامية وبقدر تعلق الأمر بالعراق فإننا معنيون بالأمر أكثر من غيرنا من الدول لأسباب منها: النمو السكاني الكبير والمساحات الزراعية المتناقصة والتصحر والجفاف ناهيك عن الكوارث الأخرى مما يستدعي التثقيف بهذا الاتجاه وصياغة الإستراتيجيات لمواجهة العقود القادمة.

كذب الاقتصاديون ولو صدقوا[44]

كل ما يطرحه الاقتصاديون من مؤشرات إجمالية أو جزئية هي نواتج لحسابات عقيمة تظهر الكثير من الحقائق معكوسة ومضللة؛ خذ مثلا نسب النمو الاقتصادي لدولة معينة والتي تمثل نسبة التغير الموجب في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نصيب الفرد من هذا الناتج ولو حللت ودققت وتعمقت لتجد بأن النظام المجتمعي والسلوك المهذب والثقة بين أبناء المجتمع الواحد ونظافة المجتمع ومدنه وثقافته وإبداعه وتفاني أفراده في العمل وحرصهم وأمانتهم ومهاراتهم وغيرها من العوامل هي من تخلق الناتج المحلي الإجمالي وليس آبار النفط أو الفساد والسرقة وقذارة شوارعه وفوضى العيش والجهل .... وغيرها مما يعني أنه عندما تكون سنغافورة أو سويسرا أو غيرها من الدول في أعلى القائمة هو ليس نتاجا اقتصاديا بقدر ما هو نتاج مجتمعي، وعكس ذلك غزارة الآبار النفطية ومليارات العائدات بغياب الجانب الاجتماعي يبقى المجتمع والاقتصاد فقيرا ذليلا فاسدا فالمعادلة واضحة: النظام والرقي والثقافة والأخلاق والثقة والتنظيم والسلوك القويم والعدالة في المجتمع هي من يخلق الثروة فيكون عندها مجتمعا متقدما على غيره وقد كان علماء الاجتماع أول ضحايا الحكومات الثورية في الدول المتخلفة إبان القرن العشرين فيما هلل الاقتصاديون وصفقوا للحكومات الثورية طيلة قرن من الزمن ولغاية اليوم ..... والنتيجة كما ترونها واضحة لكم وهذا ما بدأت تركز عليه الكثير من المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية الاجتماعية-

---

[44] نشرت في ١ /١/ 2020

الاقتصادية وبات الاقتصاد حديثا لا يفهمه إلا صاحبه ويتجاهله الآخرون وما يثبت ذلك بأن معظم الدول التي نهضت من كبوتها أو تخلفها استطاعت ان تنظم مجتمعاتها أولاً لتحقق تنميتها الاقتصادية.... والباقي أنتم أعلم به أعاننا الله وإياكم !!!!

قصة الدولار [45]

بعد أن قررت بريطانيا في سنة 1957 وقف التعاملات الدولية بالباون الاسترليني حلّ الدولار محل الباون في التعاملات الدولية واستطاع الدولار خلال عقد الستينات من اختراق اوربا وكانت هناك أول هي سوق اليورو دولار في لندن بوصفها المركز المالي الدولي، وبعدها استطاع الدولار اختراق امريكا اللاتينية وشرق اسيا سيما بعد فك ارتباطه بالذهب سنة 1971 وكانت ازمات السبعينات ومنها ازمة أسعار النفط وأزمات أسعار الصرف كفيلة بان تجعل من الدولار عملة عالمية واستطاع الدولار ان يخترق كل دول العالم ويمكن القول بأن عقد التسعينات كان عقد هيمنة الدولار على العالم باسره رغم ما حصل في اوربا وانبثاق الاتحاد الأوربي وصدور اليورو كعملة كان متوقعا لها ان تنافس الدولار وقد اثبتت الايام والسنين بأن الدولار كان وبقي وربما سيبقى لعقود قادمة سيد العملات، وكل ما يقال عن عملات أخرى تبقى في إطار الأمنيات والمنافسات بين الدول، علما بان اليوان الصيني قد انخفض بنسبة 45 % قياسا بالدولار والليرة التركية انخفضت بحدود 60% وان المؤشرات تشير الى انخفاض محتمل في الدولار ولكن ما يدحض تلك التوقعات مؤشرات النمو الاقتصادي العالمي، وإذا تسأل عن سر الدولار وهيمنته على العالم بهذا الشكل وهو عملة تعتمد السوق في تقويمها فالجواب يتمثل بحجم الاقتصاد الأمريكي وقوته وبنيته التحتية التي لا يماثلها اقتصاد في العالم، أما عن المؤشرات السلبية التي يذكرها البعض عن الاقتصاد

[45] نشرت في 17 /1/ 2020

الأمريكي فهي ايجابية لها وتبدو سلبية للآخر بسبب انتشار الدولار في كل العالم مما يعني اي دولار في اي بقعة من العالم مصدره الفدرالي الأمريكي وقيمته من قوة الاقتصاد فهو عكس باقي العملات في السلوك لذا سيبقى التنافس مستمرا بينه وبين عملات أخرى وربما يكون هذا لعقود لاحقة مما يعني سيبقى العالم أمام خيار واحد هو الدولار في التسعير والتقييم والتبادلات والتعاملات والحصارات والعقوبات والمنافع والهبات والمنح والمساعدات وتقدير المؤشرات العالمية والدولية وثقة الناس وتعاملاتهم حتى المحلية منها بالدولار وكم من أناس فقدت حياتها وممتلكاتها بسبب مسك الدولار وأخيرا اقتنع الجميع بهذه العملة العالمية بخيرها وشرها وتبقى تطلعات البعض ومحاولاتهم مستمرة لا يجاد البديل .....

قليعات ليست للاستثمار[46]

عمرها يقرب من الثلاثة آلاف سنة، وترقد تحتها ثلاث مدن أو أكثر، وتتخللها شبكة معقدة من الأزقة يصعب تخيلها، ومعالمها شاخصة منذ مئات السنين (جوامعها وكنائسها) فيها باب يطل على دجلة يطلق عليه باب القلعة كان له دورا اقتصاديا وتجاريا مهما خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأهميته تكمن في قربه من القنصلية البريطانية في الموصل الكائنة في حوش الخان زقاق كنيسة مار يوسف ولغاية العقد السابع من القرن التاسع عشر (وما زال شامخا لهذا اليوم)، وهناك الكثير مما لا يعرفه الناس ففيها من الدور ما يتجاوز عمره الثلاثة قرون ويأتي من يقول استثمار واجهة النهر! ويبدو أن هؤلاء لا يعلمون بأن قيمة واجهة النهر تكمن بتاريخها ومعالمها حتى وإن كانت ركاما فما قيمة ان تبني فيها أضخم مول في العالم في بيئة ليست بيئته مقارنة بمعلم يتجاوز عمره الألف سنة (شامخا في بيئته) لقد كانت الدعوات تتجه باتجاه إعادة التجديد الحضري لمنطقة قليعات وبث الحياة فيها من جديد بوصفها قلب مدينة الموصل وحصنها، والتي سكنت بعد سقوط وحرق نينوى إنها قصة بانورامية يمكن أن تجني المدينة منها الكثير أسوة بالمدن القديمة الأخرى ولتبقى إرثا شاخصا للأجيال عن مدينة آبائهم وأجدادهم وقد وأد المشروع ووري الثرى، ولو افترضنا تقييم جدوى اقتصادية - اجتماعية لمشروعين الأول: أن تبقى قليعات ضمن مشروع تجديد حضري لها، والثاني أن يحل محلها استثمار ايا كان، لرجح الأول وفق كل المعطيات الاقتصادية

[46] نشرت في 30 / 1/ 2020

والاجتماعية والمالية وفق منظور التقييم لمشروع عام، وإذا تم تقييم المشروع تجاريا لرجح الأول أيضا وفق الربحية التجارية، وعلى الرغم من سرد كل هذه الحجج هناك من يرفض ويستهزئ ويسخر من كل هذه الأطروحات ويذهب باتجاه الشفلات لقلعها قلعا عن بكرة أبيها لتمحى ذاكرة المدينة،،،،وتمحى معالم إرث عالمي فإذا صادفك مثل هذا فاعلم بأنه ليس من أهل هذه المدينة! أو أنه عاقا احتضنته ونكل بها وقد يكون منها وهي ليست منه !!!!!!!!!!!!!

مقاربة استثمارية: الاستثمار قرار لا رجعة فيه [47]

تغمرنا المشاكل منذ عقود من الزمن ولاسيما بعد 1991 ومعظمها ناتجة عن فشل استثماراتنا العامة، ومتابعة بسيطة لمشاهد يومية نعيشها تظهر البون الشاسع والكبير بين نجاح الاستثمار العام وفشله، تابع معي سيدي: جامع الموصل الكبير على ما هو عليه منذ أكثر من ثلاثين سنة ، عمارات الأوقاف قرب السجن القديم (هياكل متروكة) ، منطقة السجن القديم (مجمع نفايات) ، مشاريع المجاري التي نسمع بها منذ عقود (المياه والأوحال في الشوارع)، حديقة الشهداء (أشلاء وحطام) وحديقة الشعب والغابات (تناقص وتآكل)، مزرعة نينوى (بقايا)، آثار مدينة الموصل واستدامتها والمحافظة عليها (يا سلام سلم)، شوارع الموصل ومستشفياتها (انتم أعرف بها)، بناية المحافظة ومجلس المحافظة (أطلال) المجسرات الموعودة (تنتظر المجهول!!!) مطار الموصل (الله لا يحيّر عبده!) محطة القطار (صاح القطار قومي انزلي ....!) الكهرباء منذ ثلاثة عقود من الزمن... (خلف الله على المولدات الخاصة ...) والقائمة تطول لمشاريع عامة وبإدارة عامة وملكية عامة، والأسباب والتبريرات جاهزة ومعروفة ومشخصة والنتيجة كما تشاهدونها يوميا، وهنا لا نعتب على الزمن فهذه خياراتنا في الاستثمار العام لذا فالأفضل ونصيحة ان لا تستثمر الحكومة ومؤسساتها، لأن من مبادئ الاستثمار في تأسيس المشاريع العامة انها قرارات لا رجعة فيها، وهنا يبدو قد تراجعت الحكومة عن قراراتها وتوقفت عن تشغيل استثماراتها فبقيت

---

[47] نشرت في 2020/ 2 /

المشاريع كما ترونها اليوم ويأتي من يقول استثمار! تعلمون ماذا تعني لا رجعة في الاستثمار؟ يعني لا يجوز إنفاق المليارات على مشاريع والتوقف عن إكمالها أو تشغيلها، فهي تحقق المزيد من العوائد النقدية وغير النقدية المباشرة وغير المباشرة فينعم الناس بخدماتها وترفل الحكومة بعوائدها! فقدر كم هي خسارتنا وكم هي خسارة الحكومة !!!!!

تقرير التنمية العالمي لسنة 2020[48]

صدر قبل ايام تقرير التنمية العالمي لسنة 2020 وتحت عنوان :
Trading for Development in the Age of Global Value Chains

التجارة من اجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية

ولفهم الموضوع لا بد من توضيح معنى سلاسل القيمة ومفردها سلسلة القيمة، والمقصود بها نمط من الإنتاج موزع على عدد من الدول تتخصص كل شركة في مهمة وعملية معينة لخدمة المنتج الأساس الذي تنتجه الشركة الأم، وهذا يعني بأن اي تقديم لمنتج او خدمة للمستهلك من قبل الشركات يعتمد على مجموعة كبيرة من المجهزين لعمليات ومهمات عبر الأسواق المتاحة ويتم الاختيار بينها تبعا لما هو أفضل للمنتج النهائي فمثلا شركة سامسونج تعتمد في صناعة هواتفها المحمولة على موردين من 2500 مصدر عالمي داخلي وخارجي وتعد فيتنام الأهم كونها تقدم ثلث هذه الهواتف وقد جنت ارباحها وهناك مقاطعات فيها باتت الأغنى في فيتنام وهبط الفقر ومؤشراته للحد الأدنى وهذا ما ركز عليه التقرير وبينه .

لقد تحول وجه التجارة العالمي خلال الثلاثة عقود الأخيرة تحولا دراماتيكيا وما سلاسل القيمة إلا علاقات وتفاعلات دائمة ومستمرة بين الشركات فلسلسلة القيمة محركات لغرض تقديم النواتج وفقا للأهداف الخاصة بالشركة، وتأخذ عدة مراحل وكل مرحلة تضيف قيمة وأقلها مرحلتين بين دولتين وقد تكون مراحل كثيرة من دول

[48] نشرت في 18 /2/ 2020

مختلفة مما يعني بأن دولا أو قطاعات أو شركات تشترك لإنتاج منتج سلعي أو خدمي وقد تكون السلسلة بين دولة وقطاع وشركة، مما يعني بأن تجارة السلسلة العالمية للقيمة تختلف عن التجارة الدولية التقليدية حيث الصفقة بين دولتين ففي سلسلة القيمة العالمية فإن التجارة تتم عبر الحدود لعدة مرات وهذا هو الذي خلق التحدي الكبير لقياس أنشطة سلسلة القيمة العالمية في العالم المتمثل بالتعريفة الجمركية، وقد تضمن التقرير 263 صفحة تناول فيها خمسة أجزاء تضمن الأول مراجعة للموضوع فيما عرض القسم الثاني وكان بعنوان: الوجه الجديد للتجارة فيما عرض القسم الثالث تأثيراتها والرابع بين سياسات الدول تجاهها فيما جاء الخامس ليوضح كيف يمكن التعامل مع الموضوع دوليا والتنسيق له، واختتم التقرير بملاحق وفهارس وجداول وتخلل التقرير عشرات الخرائط والأشكال والجداول.

متى نفهم حركة السوق النفطية وأسعارها؟[49]

انخفض سعر النفط، أو ارتفع أو استقر هكذا حال السوق ومن ورائها قوى العرض والطلب، **هي دورة بطبيعتها ولا شك تكثر عنها** التأويلات والتكهنات والتفسيرات وإن هناك عوامل تقف وراء الطلب وأخرى وراء العرض وتفعل فعلها، وليس لنا من الوقت للبحث في تلك العوامل والوقوف على أسبابها ومحركاتها (لا يجدي نفعا) بقدر ما ينبغي التركيز على النتائج وإن إدراك قوى السوق وآلياته والعمل في ضوء تلك التوقعات والتنبؤات ليس إلا، ومراجعة بسيطة لحركة سعر النفط لقرن من الزمان تجعلك تؤمن بدورات السوق (التجار أعرف بها)، وما عليك إلا أن تتحوط لها، وبعكسه ستخرجك موجات السوق هذه من تلك السوق ذليلا فقيرا خائبا، ولهذا لا يجوز لنا ونحن من نتباهى بأننا بلد النفط وأننا نصدر النفط ومنذ العشرينات عبر سوق النفط العالمي أن نفاجئ بحركة سعر النفط التي حدثت بالأمس، فقبل سنوات بلغ سعر النفط ما يقرب من 140$ فيما كان في التسعينات لا يتعدى 18$ وكان في نهاية السبعينات أكثر من 50$ فيما كان في الستينات بحدود 3 $ ويبدو أننا لم نتعلم الدرس ولن نتعلمه لأن الهدف هو استخراج النفط وبيعه والحصول على الدولار ليس أكثر من هذا، فأين تلك الايرادات النفطية ؟ وأين استثمرت؟ وما هو حجم الصندوق السيادي الذي وظفنا فيه تلك الأموال والتي لو وظفت بالشكل الصحيح لحققت للعراق إيرادا يفوق الإيراد النفطي ضمن أعلى الأسعار، ولهذا لم نتعلم الدرس رغم تكراره عشرات المرات وإن ما يؤسف لذكره إن

---

[49] نشرت في 2020/3/10

تغيرات حركة السوق النفطية الكبيرة انخفاضا أو ارتفاعا علمتنا بأنها غالبا ما تتبعها نزاعات وحروب وصراعات لا سمح الله!!!!

حكايات لذكرى الإصلاح المال[50]

يتحدث الكثير من الناس عن الفساد والأزمة المالية والديون وهشاشة الاقتصاد والموارد والإصلاح والإيرادات النفطية (قبل كورونا) بوصفها مشاكل مالية واقتصادية عراقية ويمكن تبسيط الأمر للمتابعين والمهتمين والقراء الكرام بالقول إن كل تلك المشاكل يمكن ان تعالج بوجود نظام مالي ومصرفي كفوء وفاعل يسهم في تعبئة الموارد في المجتمع وتوظيفها، وهذه تأخذ جانبا مهما هو الودائع ويقصد بها إيداعات الأفراد والشركات في المصارف والتي توظفها باستثمارات عبر القروض لتحقق نموا في الناتج المحلي الإجمالي (إنها قصة طويلة)، ولكن يمكن الاستدلال على كل تلك القصص والعناوين بأحد مفاتيحها وهو: نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة فإذا ارتفعت النسبة تحوّط الاقتصاد لكل طارئ واذا انخفضت وقع الاقتصاد في المحظور من أزمات ومديونيات وقد تقود لكوارث، واستعراض بسيط لهذه النسبة في الدول المتقدمة والنامية تجدها غالبا تزيد عن 50% وقد تصل 170% في دولة مثل سويسرا وتتراوح النسبة في دول الاتحاد الأوربي ما بين 60% - 90% وفي الولايات المتحدة تصل إلى ما يقرب من 90% وهكذا الدول العربية وتزيد النسبة بمعظم الدول عن 60% وتصل في الكويت 100% فيما تنخفض النسبة في العراق إلى 24% في سنة 2016، وإذا تحريت عن النسبة في العراق لسنة 2019 تجدها دون 20% وتزداد انخفاضا في سنة 2020 فماذا تؤشر لنا؟ لا شك تؤشر شللا في النظام

[50] نشرت في 2020/3/11

المصرفي بكل مؤسساته العامة والخاصة وعجزه عن تعبئة المدخرات وتؤشر غياب الثقة بالمصارف من قبل الأفراد والشركات، وتؤشر عدم قدرة الحكومة على التعامل مع الظروف والأزمات المالية بسبب عدم قدرتها على إدارة مواردها المالية وتعبئتها واستغلالها و...و... الكثير من الجوانب مما يعني أننا في العراق تائهين في صحراء مضلين الطريق فقوة الاقتصاد من قوة نظامه المصرفي وحجم ودائعه فهي الوسادة التي يستند عليها الاقتصاد وهي المحرك له، وكذلك هو من يوفر المال للاستثمار والاعمار وعليه تعتمد الشركات في مواجهة سيولتها، وتعتمد عليه الأسر والأفراد في تحوطاتهم للمستقبل (مدخراتهم) وبعكس هذا نفخ في قربة مثقوبة ولكن يبدو لي بأن كلامي يعد نشازا في ظل كورونا وانخفاض اسعار النفط وكل الصيد في جوف الفرا ..... فكتابتي لمن يتابع ويهتم..... رغم انف كورونا.

كوارث العولمة وماذا بعدها [51]

منذ عقد الثمانينات ونحن نقرأ ونسمع عن العولمة وما أن حلت سنة 1989 وانهيار المعسكر الشيوعي وجدار برلين إلا ونظاما جديدا بشروا به بعنوان العولمة! فقد بدأ التفكير بهذا النظام منذ الخمسينات والعنوان التحرر الاقتصادي والمالي وتخطي الشركات الحدود وبزوغ الشركات متعدية القومية والتنافسية العالية بينها وحروب النفط وحركة ودوران رأس المال، وانتهى الأمر في التسعينات ليشهد العالم نظام العولمة وشيوع كل مظاهرها ويكاد يكون العراق آخر من التحق بالركب سنة 2003، وبات العالم كما يقولون قرية صغيرة ويحضرني مثال بسيط بأن سكان العالم سنة 2005 بحدود 6,4 مليار نسمة ارتفع سنة 2020 الى ما يقرب 7 مليار بزيادة نسبتها 20% مقارنة بعدد المسافرين على الخطوط الجوية في العالم والذي كان سنة 2005 ما يقرب من 2 مليار ارتفع الى 4,7 مليار في سنة 2020 (تقديري) بنسبة زيادة 137% مما يعني أن العولمة قد أتت أكلها بحسابات الربح والخسارة، وتم تدوير رأس المال وتم تنقل البشر وزادت حركة الشركات و...و... وكان من النتائج التي نقف عليها مذهولين ذلك الانتقال السريع لفايروس كورونا بين الدول والمدن والأمم والقارات فيبدو إن فايروس كورونا متعدي الحدود ولا نعلم ماذا تخطى وتعدى الحدود إضافة لهذا الفايروس فهل هي عودة لغلق الحدود؟ أم هي عودة للمحلية؟ لتكون العولمة ظاهرة من الماضي؟ ويبدأ المحللون والمنظرون دراسة التداعيات والآثار والمسببات! وعندها يكون العالم

[51] نشرت في 17 /2020/3

قد ركز على المحليات ضبطا ورقابة وتطبيقا إلا من خلال التكنولوجيا وربما سيكشف العالم في يوم ما أنها كفايروس كورونا بآثارها ومن يدفع الكلفة هو الإنسان أيا كانت الظواهر والنظم وربما سيكون للعالم تصنيفات جديدة غير المتقدم والنامي بل ربما سيكون العالم المنضبط والعالم غير المنضبط والله أعلم.....

قصة الفيضانات في الموصل[52]

قصة الفيضانات في الموصل ذات شجون فقد عايشتها منذ بداية عقد الستينات، وأنا تلميذ في الصف الأول الابتدائي، فقد كانت مناطق الدواسة والطيران والطيانة والسجن وباب الجديد في الجانب الأيمن والفيصلية والنبي يونس والمجموعة والضباط وغيرها من الاحياء القديمة في الايسر، كل هذه المناطق هي بمثابة مجمعات مياه لمصبات وديان الجانبين الايمن والأيسر وببساطة هذه طبوغرافية الموصل وحوض دجلة ..... وتنتهي بمصبها في دجلة فعندما تغلق تلك المصبات تشكل الشوارع والأزقة والفلكات مجمعات لتلك المياه وعبر كل هذه العقود الستة لم تفهم ولم تدرك ولم تفكر إدارة المحافظة بمعالجة ناجحة، وهي ابسط مما يتصور البعض ومضمونها توظيف تلك الوديان لتشكل مجار لمياه الأمطار بدءً من المرتفعات المحيطة بالموصل وانتهاء بالنهر، أقول بسيطة جدا في حينها ولكن بعد كل التوسعات غير المدروسة تعقدت المشكلة! وأبشركم فقد تعقدت أكثر وأكثر وأصبح من المستحيل معالجتها اليوم وفي المستقبل بعد التوسعات الكبيرة غير المدروسة والتجاوزات والعشوائيات المحيطة بالموصل، وعلى كل الاتجاهات، فقد جرفت المرتفعات وردمت الوديان كل حسب هواه ومزاجه في غياب واضح لدور هندسي أو بلدي، ولهذا باتت الشوارع الرئيسة مجاري لسيول الأمطار وما حصل اليوم يؤكد ذلك سيول هائجة غاضبة من غلق مساراتها الطبيعية، فإذا كانت المشكلة في مركز المدينة الآن امتدت للأطراف

[52] نشرت في 2020/3/18

وستعقد مشاكل المركز؛ إنه غضب الوديان والمرتفعات المجرفة وتخريب الأرض وتدمير البيئة علينا ! علما بأن هذه الطبيعة الطبوغرافية نادرة في مدن العالم وقلما تجد مثل هذه الطبوغرافية الرائعة ولكن مع الأسف!!!!

سقوط توقعات الاقتصاد العالمي في وادي كورونا فماذا بعد؟[53]

بدأت كل المنظمات العلمية والمهنية الدولية تعيد حساباتها وتنبؤاتها ومعظمها تعيش حالة من عدم التأكد والاضطراب والهلع وهناك من خفض التوقعات في النمو الاقتصادي العالمي ونمو الدول والأقاليم وطال الأمر بشكل مباشر نشاطات التصنيع العالمية والتوقعات بان يستمر متدنيا وضعيفا خلال السنة اللاحقة وتأثر قطاع صناعة الخدمات فانخفض مؤشر إنفاق المستهلكين وما سيلحقه من إضرار بمتاجر البيع بالتجزئة والمطاعم والطيران وغيرها.

كذلك أدى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي إلى خفض الطلب على النفط، فانخفضت أسعاره إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات وحدث هذا حتى قبل أن يكون اتفاقات ومساومات حول الانتاج وخفض الإنتاج بين المنتجين وهناك من قال بأن انخفاض الطلب على النفط ناتج من تفشي الفيروس والزيادة المتوقعة في العرض خلاصة القول إنها ضربة مزدوجة لأسواق النفط في العالم أما الأسواق المالية فقد تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر فانخفضت أسعار الأسهم والسندات وخسر المستثمرون وسقطت كل التوقعات ودخلت دول العالم من إطار التدخل المباشر إما بالدعم أو من خلال تبني سياسات لمعالجة الأزمة ولم تتضح الصورة حتى لدى أعلى المستويات فبدأت معالجات

---

[53] نشرت في 20 /3/ 2020

فورية مثل خفض سعر الفائدة فكيف سيكون التحرك اللاحق في ظل هذه الضبابية القاتمة وسقوط كل التوقعات.

تأملات وتساؤلات اقتصادية لما بعد كورونا[54]

السؤال المهم اليوم كم من الزمن يحتاج العالم ليتعافى من صدمة كورونا بعد نهايتها ان شاء الله؟ إنها صدمة اقتصادية أكبر من كل الصدمات والأزمات المالية والأمنية والسياسية، فقد تمزقت قواعد الإنفاق أمام حجم الإنفاق على القطاعات الصحية، فما هي نسبة النمو (- ، +) في الاقتصاد العالمي بعد هذه الصدمة؟ وما هو عدد الوظائف التي ستفقدها الاقتصاديات في العالم؟ وما هو عدد الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي ستخرج من الأسواق؟ ومن سيقاوم ويستمر؟ ومن سيفشل؟ وما هو حجم التداعيات الاقتصادية للسنوات القادمة، وما هي توقعاته؟ الركود، النمو السلبي، أم .....ماذا ؟ وما هو المدى الزمني الذي ستبقى عليه تلك الاقتصاديات؟ وما هو حجم العاطلين عن العمل وعددهم وقطاعاتهم؟ وما هو المدى الزمني الذي يمكن ان تستمر الحكومات فيه بالدعم للفئات الفقيرة والمحمية؟ ثم ما هو دور المتاجر الصغيرة (الأعمال الصغيرة)؟ وبعد كل هذا كيف سترسم الحكومات سياساتها الاقتصادية؟ والأهم من هذا وذاك: كيف ستكون آليات الدين؟ وهل ستقترض الدول؟ ومن هو المقرض؟ ومن هو المقترض؟ وما هي شروط العمليات الاقراضية؟ وما هو مصير الديون العامة على الحكومات؟ وما هي توجهات النظم المالية والمصرفية ومؤسساتها؟ هناك من يتمنى نموا في المدى الطويل، وهناك من يحجم عن اي توقع لغاية بلوغ مرحلة النقاهة من كورونا في الاقتصاديات، وقد تطول تلك المراحل ومن بعدها قد تتضح الرؤية

[54] نشرت في 2020/3/25

ليطرح السؤال: ما هو حجم تكاليف إعادة تشغيل الاقتصاد مرة ثانية؟ وهل سيكون هناك مشروعا أو خطة مثلها مثل ما بعد الحرب العالمية الثانية؟

التدخل الاقتصادي .... للحيلولة دون الانهيار الاجتماعي[55]

يتحدث الاقتصاديون لما بعد كورونا بأحاديث مبهمة ومملة.. كساد ... انهيار النظام الاقتصادي ... أزمة.. وهنا أردت ان أوضح تلك المبهمات من دون تشاؤم وإنما من باب المعرفة.. فعذرا عما تقرأوه إن كان متشائما.. إذ تتحدث دول العالم بمعظمها وكل المؤسسات الدولية عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، وهل سيخرج العالم سليما أم ستتغير نظمه وملامحه؟ وهنا أمامنا مشهدان: الاول فيما اذا تجاوز العالم الأزمة بفترة قصيرة (6 - 12) شهرا وهنا من غير المتوقع حدوث تغيرات كبيرة أو مؤثرة، والثاني: فيما اذا طال أمد الأزمة فستكون الخطورة الكبيرة، والمتمثلة في انهيار منظومة الطلب وانهيار منظومة الإمداد الخلفية والبعدية، وانهيار منظومات السلاسل الإنتاجية والخدمية، وتفكك التكاملات العمودية والأفقية، وستحاول الدول الاعتماد على ما هو متاح لديها ذاتيا، وستتغير عمليات التداخل المالي والاقتصادي وستفرض آليات جديدة في الاستيراد والنقل والسفر وستفرض إجراءات لم تكن في الحسبان، بعبارة مختصرة سيشهد العالم تفككا وتباعدا وسيبقى السؤال: كيف سيؤمن الغذاء والدواء؟ وكيف ستمول الموازنات الحكومية؟ وكيف ستوفر الخدمات الأساسية؟ وكيف سيتم التعامل مع العاطلين والمشردين والعجزة والمساجين والفئات الكثيرة المتضررة؟ كلها ستكون مقدمة لانهيار اجتماعي كلفته عالية جدا، مما يعني ان تلك الدول أمام مشاهد عصيبة قد تستخدم القوة والتدخل في الاقتصاد لحماية النظام الديمقراطي

[55] نشرت في 26 اذار 2020

الرأسمالي. وإذا شخصنا هذا الواقع على مدينتنا فيبدو لي أننا قد تدربنا على ذلك منذ عقود، واليوم ربما سيتكرر الحال وستتضرر فئات واسعة في المجتمع من كل الفئات فمربي الأغنام والأبقار والجاموس والدواجن وأصحاب الورشات والمعامل الصغيرة والمحلات التجارية والخدمية ستتأثر وغيرها كثير ولكنها قادرة على التكيف وبفترة قصيرة بوصفها تعمل في اقتصاد طبيعي لا يتأثر كثيرا بما يحصل بالعالم، ولا يتأثر بالسياسات الاقتصادية بشكل كبير، والأهم من كل ذلك هناك من التماسك الاجتماعي القيمي ما يحول دون ذلك والحمد لله أكتب هذا من باب التحوط للأسوأ ابعده الله عن الجميع.

لعبة بالأرقام وتضليل بالمؤشرات أم حقائق فعلية[56]
نصيب الفرد من تخصيصات القطاع الصحي

منذ أكثر من 15 سنة كان عندي عمل متواصل في مسألة مهمة عنوانها لعبة الأرقام، ويمارسها الجميع حكومات وشركات وأفرد لتلميع صورة معينة أو للتعتيم على صورة أخرى، وما حصل في الأيام القليلة الماضية ضمن أزمة كورونا كانت كافية لأن تضيف برهانا أخر لتلك النظرية، تحديات كبيرة تواجهها النظم الصحية لدول العالم، لا بل وعدم قدرتها على مواجهة الوباء، وهناك احتمال لانهيار النظم الصحية في العديد من الدول المتقدمة؛ إن التحري عن حجم نفقات لتلك النظم الصحية باعتماد مؤشر نصيب الفرد الواحد من النفقات على القطاع الصحي السنوية في الدولة (حجم النفقات لسنة / عدد السكان)تبين بأن معظم الدول المتقدمة يزيد نصيب الفرد الواحد عن 3000$ ، في سنة 2015 أما في الولايات المتحدة فقد تجاوز المؤشر 10000، وفي كندا 4500 $وهكذا في الدول الأوربية، أما في العراق فقد كان المؤشر 115$ لنفس تلك السنة وفي دول جوار العراق كان المؤشر في الأردن 600 $ وتركيا 1000 $ والسعودية والكويت بحدود 3000 $ أما في الدول الأخرى مثل الصين كان المؤشر 500$ وفي روسيا 1300 $ وهكذا ، كل هذا ليس مهما، ولكن أردت ان احصل على المؤشر في العراق لسنة 2019 وقد تبين انه بحدود $75للفرد الواحد، وهو منخفض جدا مقارنة بدول العالم

[56]نشرت في 29 /2020/3

ويوازي دولا في أفريقيا وأسيا، وهنا عدت بذاكرتي لتاريخ النظام الصحي في العراق الذي بلغ عمره قرنا كاملا وكان من أرقى النظم الصحية في العالم، ليس هذا موضوعي إنما أين تنفق المليارات في الدول المتقدمة طيلة عقود من الزمن لتواجه مثل هذا الخطر الكبير؟ وهل تلك البيانات دقيقة؟ أم لهم فيها مآرب أخرى؛ هذه التساؤلات ستطرح من عدة أبواب ومنافذ سياسية واقتصادية وإدارية وسنجد الجواب فيما إذا كانت لعبة بالأرقام أم هي حقيقة فعلية؟

السياسات الاقتصادية لدول العالم في زمن الحرب على كورونا [57]

تعد أزمة جائحة كورونا لا مثيل لها خلال قرن على الأقل وتبدو وكأنها الحرب، فالناس ضحايا موت مستمر، فيما يقبع المهنيون والأطباء في الخطوط الأمامية، وهناك من يعمل في الخطوط الخلفية من خلال تقديم الخدمات الأساسية، وهناك من يوزع الطعام، وهناك من يوزع المواد الغذائية، فيما تعمل فئات كثيرة في توفير الخدمات العامة وكل هؤلاء يمثلون خطوط الدفاع والهجوم والمساندة بما فيهم الفئات الكثيرة التي تحارب من منازلها منعا لانتشار الوباء.

لقد توقف الإنتاج وكأنما المجتمعات والدول في ظل حرب ضروس، فبينما ينشط الإنفاق على التسليح في الحروب عامة نجده ينشط في هذه الحرب على الإنفاق لمحاربة الوباء، واستدامة الاقتصاد، والسمة المشتركة بين الحربين هو دور الحكومة المتزايد مما يعني بأن نجاح الدولة وانتصارها يعتمد على السياسات الاقتصادية المعتمدة وهنا لا بد من التمييز بين مرحلتين: الأولى متمثلة بالحرب على الوباء وإنقاذ الناس، وهو ما يتوقع استمراره ما بين 3 - 6 أشهر وهو أمر يختلف بين دولة وأخرى، فيما المرحلة الثانية هي ما بعد الحرب على كورونا والتي ستكرس على اللقاحات والأدوية والمناعة والاحتواء المستقبلي مع رفع القيود المفروضة وعودة الاقتصاد للعمل بشكل طبيعي .

[57] نشرت في 2020/4/1

سيعتمد نجاح السياسات الاقتصادية خلال الأزمة على ضمان استمرار العاملين بوظائفهم دون فقدها، وكيف يمكن استدامة المستأجرين للأنشطة والأعمال والعقارات، وقدرة الشركات على الاستمرار دونما إعلان إفلاسها، والحفاظ على شبكات الأعمال والتجارة وسلاسل الأعمال، وكيف يمكن ان يحقق الانتعاش وهو ما يشكل التحدي الكبير للاقتصادات المتقدمة التي تستطيع حكوماتها بسهولة تمويل زيادة غير عادية في النفقات حتى مع انخفاض إيراداتها ولكن التحدي الكبير للاقتصادات النامية ولا سيما منخفضة الدخل يتمثل بهروب راس المال وكيفية مواجهته وكيفية توفير التمويل اللازم .

إن إجراءات السياسة الاقتصادية زمن الحرب على كورونا ستكون على عكس حالات الانكماش الاقتصادي الأخرى، ذلك إن انخفاض الناتج في هذه الأزمة لا يحركه الطلب: بل سيكون نتيجة لتدابير وإجراءات الحد من انتشار المرض، مما يعني إن دور السياسة الاقتصادية هو عدم تحفيز الطلب الكلي في الزمن الحالي بل محاولة التركيز على ثلاثة أهداف:

الأول: ضمان عمل القطاعات الأساسية لمواجهة كورونا وذلك في الحفاظ على الرعاية الصحية المنتظمة وإنتاج الغذاء وتوزيعه والبنية التحتية الأساسية، وقد تتضمن إجراءات تدخلية من قبل الحكومة لتوفير الإمدادات الرئيسية باللجوء إلى استخدام السلطات في زمن الحرب مع إعطاء الأولوية للعقود العامة للمدخلات الحرجة والسلع النهائية، وتحويل الصناعات، أو التأميم الانتقائي لبعض الأنشطة،مثال ذلك ما حصل في فرنسا من الاستيلاء على الأقنعة الطبية وذهبت الولايات المتحدة لتفعيل قانون الإنتاج الدفاعي لضمان إنتاج المعدات

الطبية، وقد يكون هناك محاولات لتقنين ومراقبة الأسعار واعتماد القواعد ضد الاكتناز في حالات النقص الشديد الذي تواجهه الحكومة.

الثاني: توفير موارد كافية للأشخاص المتضررين من الأزمة، وما تحتاجه الأسر التي تفقد دخلها بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب الإجراءات الحكومية ومساعدة الناس على البقاء في المنزل مع الاحتفاظ بوظائفهم وتوسيع نطاق استحقاقات الحماية المجتمعية. .

ثالثا: منع الاضطراب الاقتصادي المفرط وهذا يحتاج سياسات لحماية شبكة العلاقات بين العاملين وأصحاب العمل والمنتجين والمستهلكين والمقرضين والمقترضين، بحيث يمكن استئناف العمل بشكل جدي عندما تختفي حالة الطوارئ الطبية، وتقديم الدعم المالي للشركات للحيلولة دون إغلاقها وإنهاء المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل، ومحاولة تقليل الاضطرابات في القطاع المالي للحد من الضائقة الاقتصادية، مما يستدعي لتقديم الحكومات الدعم الاستثنائي للشركات الخاصة، بما في ذلك إعانات الأجور، وبشروط مناسبة، وتنفيذ برامج كبيرة للقروض والضمانات، وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بضخ رأس المال المباشر في الشركات من خلال تخفيف قواعد مساعدة الدولة أثناء تفاقم الأزمة، وكذلك الشركات القابضة الحكومية الكبرى والشركات الخاصة المتعثرة، وإن تدخل الحكومات في الظروف الاستثنائية يجب ان تسوده الشفافية .

إن صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الداعمة للأسر والشركات والقطاع المالي عبر مزيج من الإجراءات في السيولة (توفير الائتمان وتأجيل الالتزامات المالية) وتدابير القدرة والملاءة المالية (تحويل الموارد الحقيقية)، وإدارة عمليات المفاضلة بمنح التعاملات المالية الضمانات أو القروض المدعومة للشركات الكبيرة، عسى أن تكون

مثل هذه السياسات وإجراءاتها مدخلا لحقبة زمنية مقبلة يكون غايتها الإنسان العراقي ومستقبله ورفاهيته. (تم الاعتماد على منشورات صندوق النقد الدولي)

إذا توقف العمل... توقف الاقتصاد..... فهل فهمنا الدرس؟ نحو مبادرات لتشغيل الشباب[58]

لمن لم يفهم بعد! ولمن لم يدرك دور العمل في الاقتصاد! ولمن يماطل ويتحايل وينتظر ان يرتفع سعر النفط في سوق النفط! ..... لكل هؤلاء جاء البرهان طبيعيا ومن دون سابق إنذار ... وحصل ما لم يكن بالحسبان. توقفت اقتصادات معظم الدول المتقدمة والنامية وعلقت العديد من الشركات أعمالها، وتشير التوقعات بأن عدد العاطلين عن العمل في العالم سيكون مئات الملايين من البشر ...وإن في الأفق كسادا لم يشهده العالم منذ أزمة 1929، وأن هناك تراجعا في النمو الاقتصادي وتدنيا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي للدول وللعالم و...و... وستتأثر قطاعات اقتصادية بشكل كبير ومنها ... النقل والسياحة والصناعة والزراعة، و.... و ..ويبدو لي بأن الجميع قد فهم وأدرك بأن العمل هو الأساس في أي اقتصاد، وأن تشغيل الاقتصاد يعني تشغيل موارده البشرية أولا؛ وإن هذه الموارد البشرية هي من يخلق الإنتاج والنمو والتنمية والتطور وهي من يعمل ويبدع ويسهم في سعادة المجتمع ورفاهيته فماذا بعد هذا؟ فإذا فهم المعنيون الأمر هذا بعد 17 سنة فأقول الحمد لله اتى فهمكم متأخرا! ولكن لم يعد مجديا أفهمتم أم لم تفهموا فقد قضي الأمر .... وما على الشباب إلا أن يدبر كل منهم أمره بنفسه ..... فالعمل عنصر الإنتاج الأهم، فالأرض لا تعني شيئا دون عمل، ورأس المال دون عمل لا يعني شيئا؛ إذن أنت

[58] نشرت في 2020/4/11

يا إنسان المورد الحقيقي الذي يبدع ويراكم رأس المال، ولهذا لا بد من ان تكون مبادرات في مجتمعنا للتشغيل كيف يكون ذلك هذا ما ينبغي التفكير والشروع به كبرنامج مجتمعي لتشغيل الشباب والعاطلين عن العمل أسوة ....ببرنامج السلات الغذائية!!!!!!!!!

ضاعت الفرصة مرة أخرى[59]

بين 2010 و2020 أضاع العراق فرصة ذهبية أخرى تضاف إلى الفرص التي أضاعها خلال العقود السابقة بإضاعة الإيرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع الأسعار والتي دخلت العراق منذ سنة 1972 بحروب وسوء إدارة وفساد ..... وإلى أن تعود الأسعار لسابق عهدها يكون سكان العراق قد تجاوز الخمسين مليون نسمة إن شاء الله!!!!!

[59] نشرت في 16 /2020/4

الصين والولايات المتحدة ولعبة الأرقام..... توقعات وتنبؤات... بين سعيد ومبارك[60]

كثر الحديث والنشر في الأيام الأخيرة عن توقعات اقتصادية لما بعد كورونا وهناك من بدأ يروج عبر بعض القنوات التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي من أن الصين ستتبوأ المكانة الأولى وتليها الهند ومن ثم الولايات المتحدة للعقود القادمة، ويصف البعض تحليلاتهم وتوقعاتهم بأنها علمية ووفق دراسات وقياسات دقيقة، وهكذا بدأنا عهد المزايدات والخطاب المستهلك الذي عشناه منذ عهود وفي هذا الخضم يأتي الأمر المهم لا بل وهو جوهر الموضوع من قبل دول الغرب والولايات المتحدة بأن الصين قد أخفت معلومات ولم تفصح عن أخرى، وهناك من ادعى التضليل في بياناتها ومعلوماتها، أيا كان الأمر لا يهم! ما يهم فعلا هو أنّ كل تلك التنبؤات والتوقعات التي نسمع عنها في تصنيف الدول والقوى الاقتصادية قائمة على بيانات ومعلومات عن تلك الدول لتستخدم في عملية التنبؤ والتوقع مما يعني بأن كل البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية قائمة على التضليل، وتعاني من عدم الدقة ناهيك عن أنها كمؤشرات لا يمكن ان تخدم عملية التحليل ومنها الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بشقيه النقدي والحقيقي، ومن هنا لا يمكن ان يكون هناك قياس دقيق وتنبؤ موضوعي إذ لا يمكن المقارنة بين قوى عظمى ستتبوأ مكانها على هذا الأساس حتى وان اعتمد سعر الصرف

[60] نشرت في 20 /2020/4

ومؤشر تعادل القوة الشرائية Purchasing power parity PPP ذلك أن هذا المؤشر يعتمد في قياس مستوى المعيشة في الاقتصاد، وفيما اذا كانت عملة الدولة تحت القيمة لغرض الإنتاجية، أو في صياغة سياسات خفض التلوث وهكذا، وليس للمقارنات بين قوة اقتصادات الدول العظمى، ومما يؤشر حاليا التعاطف الكبير مع الصين من قبل الكثير ولا سيما من العرب ويبدو أنهم لم يتعلموا الدرس فمنذ سبعة عقود من الزمن كنا طبلنا وزمرنا للاتحاد السوفيتي في وقتها يبدو سنعيد الكرة، وايا كان ذلك فالمقارنة حتى باستخدام PPP لا تعد علمية دقيقة اقتصاديا ولا ماليا لسبب بسيط مفاده علاقة الارتباط العالية جدا مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما اكده رياضيا وتطبيقيا ساملسون Samuelson سنة 1964 والمفروض ان يعلمه الاقتصاديون قبل غيرهم، ولا ينجروا لمأزق مفاده عدم دقة المقارنة مما يعني ان ما حصل وحتى من المؤسسات الدولية هو سوء استخدام للبيانات والمعلومات من أجل بلوغ هدف معين يضلل القارئ، وايا كانت المقارنات والتوقعات بين الصين والولايات المتحدة فأجدها لعبة أخرى في الأرقام والبيانات ويقف وراءها لاعبون تدفعهم آيديولوجياتهم كما دفعت أسلافهم، لهذا فالمقارنة والتصنيف أكبر من ان يعتمد على أرقام اقتصادية ومالية صنعها أصحابها وتخفي من ورائها ما هو أعظم علما بأن الاثنين كمثل سعيد ومبارك وأظنكم قد سمعتم بالمثل الذي يقول ما .... من سعيد إلا مبارك!!!!!!

من بيع السلف إلى سوق العقود الآجلة والمستقبلية ... كلها أدوات تحوط للمستقبل[61]

يتذكر كبار السن في مجتمعنا ظاهرة بيع السلف التي يمارسها المزارعون وجناة الأغنام والتي اختفت في بداية عقد السبعينات والتي يعود تاريخها لقرون خلت وتتمثل بحاجة المزارع ومالك الحلال للسيولة اي النقد لتغطية معيشته ونفقات قد يحتاجها أو خوفه من تعرض موارده للمخاطر مما يضطره لبيع منتجاته سلفا فقد يبيع قمحه وشعيره وهو سنابل في الحقل وقد يبيع السمن والصوف والخروف سلفا قبل جنيها بأشهر وغالبا ما تكون في الشتاء لتسديد نفقات معينة كالعلف أو نفقات المعيشة إذ يتفق البائع والمشتري فيدفع المشتري الثمن المتفق عليه وحال يتم الحصاد أو تجنى الأغنام يستلمها المشتري وهكذا، وقد كانت هذه الظاهرة منتشرة في ربوع الموصل لغاية بداية عقد السبعينات حيث انتهى سوق السلف بفعل سياسات تلك الفترة التي ركزت على الفلاح والراعي فنسي دوره واصبح دوره كتابة التقارير وحضور الاجتماعات الحزبية وتدخين السكاير ماركة الكريفن A أو الروثمان تنكيلا بالملاك أصحاب الأرض والحلال أو لغايات أخرى الله اعلم بها، لقد كان بيع السلف ظاهرة عالمية تطورت لتشكل سوقا أطلق عليها السوق الآجلة والمستقبلية، ونظمت الصفقات بصيغة عقود ورقية أو الكترونية يتم تداولها بعيدا عن الصفقات المادية ومنها سوق النفط وغيره من المنتجات الزراعية (القمح والبن

[61] نشرت في 2020/4/21

والرز و...) وقد تصل حجم التداولات بالصفقات والعقود في السوق النفطية الآجلة والمستقبلية لمليار برميل في اليوم في حين فعليا في الأوقات الطبيعية يكون التداول المادي بحدود مئة مليون برميل وتبقى التسعمائة مليون برميل هي عبارة تداول بالعقود ومضاربات واستثمارات لجني الربح، ولكن في حقيقة الأمر فإن تلك العقود سواء في بيع السلف التاريخي أو العقود الآجلة والمستقبلية الحالية هي بمثابة أدوات تحوط يستخدمها الجميع حتى لا يتعرضوا لخطر ما فالمزارع وصاحب الحلال يتحوط ببيع السلف لغرض مواجهة مخاطر السيولة والجفاف والأمراض التي قد تصيب منتجاته أو حلاله والعقود الآجلة والمستقبلية هي للتحوط من ارتفاع الأسعار أو تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة أو المخاطر الاقتصادية والسوقية، وهنا يكون بائع النفط قد تحوط واستلم ما اتفق عليه، ولكن حامل العقد نفذه بالسعر السلبي فحقق الخسائر وكان يمكن ان يكون العكس... وكفى بهذا توضيحا ولا تتعب نفسك بالمزيد باستثناء ملاحظة مهمة بأن هذه الأسواق الآجلة والمستقبلية والعقود التي يتم التداول بها قد نشأت في نهاية عقد السبعينات بسبب ارتفاع أسعار النفط وبلوغها حدا لم يعد يستوعبها المتعاملين فخلقوا هذه الأدوات التحوطية والتي تبين لأول مرة فشلها في التحوط فما هو مستقبلها ؟ وكيف لأدوات تحوط لا تستطيع حماية حاملها من الخسائر؟؟ هذا ما ستكشفه التعاملات لاحقا وربما ستنتهي كما انتهى بيع السلف في الموصل.....

السوق وعاء الاقتصاد ..... الكل تعمل فيها لتحقق الأهداف الاقتصادية[62]

لا يحتمل الخطاب الاقتصادي قصص وأساطير وتخيلات فقوانينه واضحة وطقوسه بينة ومدارسه ونظرياته معروفة ونماذجه لا يقتحمها إلا الاقتصادي حسب، إنها التقنيات التي لا يفهمها إلا أبناء الصنف، وما عدا ذلك فهو ليس اقتصاد؛ قل ما شئت سياسة فكر خواطر إلى غير تلك العناوين، ووعاء الاقتصاد السوق، وقد ولّت كل النظريات التي تعاملت مع الاقتصاد خارج هذا الوعاء، وتقوم آلية السوق على العرض والطلب والناتج هو السعر، ومن يقف وراء العرض أو من يقف وراء الطلب؟ تلك هي السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحريك الطلب وحفزه أو حفز العرض وتحريكه لغرض تحقيق هدف ما، وحركة السوق لا يمكن وقفها بل يمكن التدخل بنسبة بسيطة ضمن ضبط حركة السوق وتوجيهها في الأزمات والاضطرابات وبعكسه هو تدخل مرفوض، فالسوق هو من يحقق التوازن ويحرك الاقتصاد وقطاعاته وكل عمل السوق أمر خارج إطار عمل الحكومة، فيما يكمن دور الحكومة في تفعيل الأدوات المالية من خلال وزارة المالية المسئولة عن السياسة المالية وأدواتها الضرائب والموازنة فيما البنك المركزي يمثل الهيئة المستقلة المسئولة عن الأدوات النقدية وصياغة وتنفيذ السياسة النقدية وأدواتها عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف وأدوات البنك المركزي وما

---

[62] نشرت في 26 /2020/4

اختلاف كل النظريات والمدارس الاقتصادية إلا في العمليات والأدوات، ويعلمنا التاريخ بأن أكبر النظم الشمولية في التاريخ قد فشلت وبقيت السوق هي الطريق لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وفهم السوق ليس أمرا نظريا بل هو ميدان يصعب ولوجه إلا برؤية ومهارة وقدرة؛ يروى بأن نجاح شركة الصابونجي للسمنت (بادوش) حفز الحكومة في بداية الخمسينات من القرن الماضي للدخول في هذه الصناعة (السمنت) فقررت بناء معمل حمام العليل فغضب مصطفى الصابونجي(مالك الشركة) من هذا فشدّ الرحال للعاصمة وقابل صديقة رئيس الوزراء انذاك(نوري السعيد) وقال له لماذا دخلت الحكومة منافسا لنا في صناعة السمنت وهو ليس من مهامها؟ فأجابه نوري السعيد هذه سوق اشتغلوا انتم ونشتغل احنا والكل على الله .....فرؤية الحكومة كانت المشاركة بين القطاعات (رواية المرحوم الحاج هاشم الحاج يونس سنة 1990 وقد كان المدير المفوض للشركة عند تأسيسها في بداية الخمسينات)

سردية الرواية والقصة في حديث الاقتصاد والأعمال[63]

يبدو أن ما اعتمدته لعقود من السنين من توظيف للقصة والرواية في حديث الاقتصاد والمالية في العراق بات منهجا علميا ومدرسة يعوّل عليها في صناعة القرار الاقتصادي وصياغة إستراتيجيات الأعمال وعلى المستويين الجزئي والكلي، وصناعة أحداثهما فقد أثبت فاعليته علميا على مستوى الناس ومستوى متخذ القرار وفق ما طرح في المنتديات الاقتصادية العالمية ..... وتبرير ذلك بأن هذه القصة والرواية قادرة على خلق التصورات وحفز المشاعر باتجاه حقيقة معينة فلا يمكن فهم البيئة الاقتصادية للموصل في القرن التاسع عشر إلا من خلال الروايات والقصص للرعاة ومربي الأغنام لرسم معالم النشاط الرعوي في المدينة، ولا يمكن توصيف الحالة الاقتصادية للعراق إبان الحصار إلا من خلال القصص والروايات التي جسدت الحالة في المجتمع ولكشف تداعياته مستقبلا، ولا يمكن فهم الدور الاقتصادي لصناعة القيمر في الموصل إلا من خلال العودة لروايات بيت شلاوي، ولا يمكن فهم الكساد الاقتصادي في الموصل إلا من خلال روايات قصص ومعاناة تجار باب السراي والفيصلية و... و...وسواق الشاحنات من السيطرات والخاوات وهكذا دواليك؛ إذن بات واضحا دور سردية الرواية والقصة في حديث الاقتصاد والأعمال وصناعة أحداثهما وبلوغ الحقيقة، وفي فهم كيف يمكن أن تكون تلك السردية أداة لفهم الظاهرة ومن ثم صياغة القرار ..... والأهم لبث الوعي الاقتصادي والمالي في مجتمعنا .

---

[63] نشرت في 10 /2020/5

الزراعة والصناعة في الموصل ... خياراتنا محدودة [64]

الأمنيات بتطوير الزراعة والصناعة في العراق كبيرة، ويستشهد البعض بالتاريخ والاقتصاد عن ذلك من قريب وبعيد، وكأن الزراعة والصناعة لعبتان للأطفال يمكن شراؤهما من سوق النبي...، (سوق شعبي بالموصل) الموضوع اعقد من القول كان وكنا، فالزمن غير الذي تتحدثون عنه، والمجتمع غير مجتمع عقود خلت، وأيا كانت قصة الزراعة والصناعة لا كما نعهدهما بذاكرتنا؛ إنهما نشاطان مرتبطان بالحكومة والمجتمع، فالحكومة هي من يهيئ السياسات الاقتصادية للزراعة والصناعة وهذا أمر ليس بالهين فهو يحتاج وضوح من الحكومة لرؤيتها ومسارها ومنهجها وبنيتها التحتية وإدارتها القطاعية والمالية وهذا كله مفقود لدينا ولتحقيقه نحتاج لسنوات وعقود أو ربما لن يتحقق فبيئتنا غير مستقرة ومضطربة، والجانب الثاني رغبة الفرد في مجتمعنا بالعمل في الزراعة والصناعة (ليست وظيفة) وهنا تكمن المشكلة، فإذا كان مستثمرا واجه من المشاكل ما لا يعد ولا يحصى في التعامل والإجراءات والفساد والعمال والتسويق وأخيرا السيطراتوالأتاوات والقائمة تطول .... وإذا كان عاملا واجه من المشاكل الكثير ومنها عدم قدرته للعمل ورغبته الجامحة للتوظف عند الحكومة براتب، وهو يعمل ضمن المماطلة والابتزاز وعدم الامتثال للأوامر وعدم تمتعه بالحد الأدنى من الثقة والقائمة تطول (في غياب منظمات العمل والتشغيل) واسألوا المزارعين وأصحاب الأعمال وستجدون معاناتهم من مصدرين اثنين

---

[64] نشرت في 2020/5/12

الحكومة بإجراءاتها وموظفيها وقوانينها وتعليماتها وروتينها وفسادها و...و . والعامل بضعف كفاءته وقدرته وتطاوله على المال وعدم التزامه وعدم الوثوق بأمانته وعدم قناعته بأجره....ولهذا سيبقى الوضع كما هو عليه لأجل غير مسمى إلى ان يغير الله ما في الاثنين الحكومة والإنسان، مما يعني ان على المجتمع تبني المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المعتمدة على الفرد أو العائلة فقط وما عدا ذلك سيكون فاشلا لا محال .....وهذا يلقي على المجتمع تبعات تنظيم وتطوير ودعم مثل هذا الخيار فهو من يشغل العاطلين ويجعل من الفرد والعائلة منتجة لسلة غذائية لها لطول السنة وكذلك يضيف قيمة على الناتج المحلي الإجمالي وهذا لا يتم إلا من خلال برامج تتبناها منظمات المجتمع وتنهض بها وتراقبها بعيدا عن الحكومة!!!! ...

زيف الشعارات الثورية التي سوقها الاقتصاديون التقدميون بعد تموز 1958 [65]

الجدولان المرفقان طي هذا المنشور يوضحان زيف الشعارات التي روّج الانقلابيون لها بعد سنة 1958 ويظهر الجدولان كيف ازدادت صادرات النفط لدول الاستعمار، وكيف تقلّصت صادرات العراق من غير النفط لتلك الدول بين سنة 1958 و سنة 1962 إن بيانات هذه السنوات الخمس تظهر كذب الشعارات الثورية وما سُوّقَ للشعب المسكين، وإن هذين الجدولين من اصدارات من كان معارضا وبخط يديه وهو من تبنى الفكر الاشتراكي الشيوعي وهو ممن درس ونال شهادته من بريطانيا عقر الاستعمار، وهو من عمل في مجلس الاعمار لثقتهم به وهو من طغت عليه ايديولوجيته فكتب بعد الانقلاب عن تطلعات الثورة والتطورات الاقتصادية وهي زيف وكذب وهكذا كان اللعب على الحبال من أجل المصالح الشخصية والايديولوجية لمعظم الرواد الاقتصاديين العراقيين الذي درسوا في الولايات المتحدة وبريطانيا إبان العهد الملكي وانقلبوا على من وثق بهم وزيفوا الحقيقة، وما هي الا سنوات حتى تجدهم وبفعل الثورات اللا مباركة قد تشتتوا ما بين متسول في دول الاستعمار او من فقد عقله وآخرون قبعوا في دورهم الى ان قضوا اجلهم، هكذا إذن مجتمعنا في كل عصر وحين شعارات زائفة وتطبيل وتزمير ومصالح شخصية تطغى على مصلحة المجتمع، والخاص يأكل العام والمزاجية الفردية بعيدا عن الحقيقة.

---

[65] نشرت في 2020/5/15

ذهب زمن الاقتصاد وحان وقت الإدارة [66]

لم يعد مجديا اليوم الحديث عن الاقتصاد وكيف يجب ان يكون؟ وماذا لو فعلنا؟ وكيف كان ينبغي ان تكون السياسات الاقتصادية؟ وتلك كانت صناعتنا؟ وهكذا كانت زراعتنا؟ وأين هي قطاعاتنا الاقتصادية ونظمنا؟.... وإلخ من هذا الحديث، فقد كتب الكثير وحذّر العديد من وقوع الخطر! وها قد وقع الحدث وانخفضت أسعار النفط، وأصبحنا في أزمات مركبة، وحان وقت الإدارة فكيف يمكن ان يصنع القرار الإداري في الاقتصاد؟ الذي يمكن ان يهوّن علينا آثار ما حدث؛ أجل إنه وقت الإدارة وأعني إدارة الاقتصاد بكل أوجهه، فهل سنتمكن من اتخاذ القرارات والتنفيذ في ظل تعقد المتغيرات المحيطة بها والبيئة المضطربة التي تحكمها اليوم؟ وضمن هذا التوجه الإداري لا بد من استغلال الوقت أفضل استغلال واعتماد الإجراءات الوقائية وخياطة الجروح العميقة النازفة وتعقيمها واعتماد المناورة في التدفقات والتباطؤ قليلا في سداد الالتزامات لكسب الوقت إنها أشهر حرجة على الجميع، ولا بد للإداري من بلوغ الهدف بأقل كلفة ضمن منظور قصير قد لا يتجاوز عدة أشهر فهل ستكون الدرس الأخير... ربما وربما قد لا تتوفر الفرصة ثانية فسنساق مرغمين للعمل في القطاعات الاقتصادية التقليدية لتوفير لقمة العيش وكأنك يا ابو زيد ما غزيت وتصبح الثروات المفقودة من أساطير الأولين.!!!!!

---

[66] نشرت في 2020 /5/24

الدولار عملة دولية ووسيطا للتبادل بين دول العالم[67]

تستخدم معظم الدول في تعاملاتها التجارية وغير التجارية الدولار من حيث المدفوعات والمقبوضات، وتحتفظ الدول باحتياطياتها الفائضة من التجارة بالدولار وتودع معظم الدول وتقترض بالدولار وتحتفظ معظم الدول احتياطيات عملاتها بالدولار غير آهبة بارتفاع أو انخفاض قيمة الدولار، فالدولار هو العملة الدولية السائدة منذ سنة 1957 كذلك فإن اعظم الدول تجارة مثل الصين واليابان يعتمدان في تجارتهما على الدولار، والأهم من ذلك فإن معظم الدول تستخدم الدولار كوسيط للتبادل في تحويل عملاتها المحلية، وتستخدم البنوك المركزية في معظم الدول الدولار في شراء سندات الخزينة الأمريكية والاستثمارات الورقية، وتحقق كل الدول منافع كبيرة من ارتفاع قيمة الدولار بفعل ما يخلقه الدولار من قوة تنافسية للسلع المصدرة من معظم الدول في العالم، وانخفاض قيمة الدولار يضر بالدول اذ يجعلها غير منافسة في السوق العالمية لأجل ذلك من مصلحة كل الدول في العالم ان يستمر الدولار كعملة دولية قوية ورب سائل يسأل فمن يقف وراء الدولار؟ وهذا سؤال يغيب جوابه عند الكثير فيقارنوه بعملاتهم المحلية، وهنا يختلف الدولار في سلوكه الدولي وقيمته وسوقه عن باقي العملات، ومن يقف وراؤه البنية التحتية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم كله فهو وسيط للتبادل الدولي وأي دعوة غير هذه هي مجرد أحلام وأمنيات اقتصادية ومالية يطلقها البعض لغرض الترويج وأي تغير في هذا المضمار يحتاج لعقود من

---

[67] نشرت في 27 /2020/5

السنين ويحتاج ايضا لتغيرات في سلوك الشركات في العالم والأفراد وهذا أمر غاية في الصعوبة، ولهذا سيبقى الدولار عملة عالمية ووسيطا دوليا في التبادل لأمد طويل وأي تغير في الوسيط الدولي لتبادل العملات أو (انخفاض (في قيمة الدولار ليس في صالح دول العالم وسيغير مستويات المعيشة والمعايير المعتمدة في العالم ككل فيزداد ثراء الأثرياء ويزداد فقر الفقراء.

منظمة التجارة العالمية وتحديات ما بعد كورونا[68]

ليرحم الله أ.د. سالم النجفي رحمة واسعة في مناقشاته لهذا الموضوع

***

منذ منتصف عقد الأربعينات من القرن الماضي وحال انبثاق النظام المالي الدولي بمؤسساته وأهدافه، وهو يعمل على تحرير التجارة، وتمخض ذلك عن سبع جولات للمفاوضات انتهت بتوقيع اتفاقية التجارة الدولية وانبثاق منظمة التجارة العالمية في سنة 1994 وبدأت الدول نشاطها للانضمام لتلك المنظمة وتطلب هذا توفر شروط متعددة وقاسية منها الإصلاحات الهيكلية في اقتصادات الدول النامية الراغبة بالانتماء للمنظمة، وقد كان هذا موضوع نقاش وبحث عالمي لزمن طويل فالمنظمة بمثابة أحد أركان نظام العولمة الذي أرست دعائمه الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أكثر من خمس وعشرين من العمل سنة تُطرح اليوم مناقشات كثيرة في الولايات المتحدة حول إلغاء منظمة التجارة العالمية أو إصلاحها أو الانسحاب منها وستشهد الأشهر القادمة تقييما لذلك، وإن ما قد كشفته كورونا عيوبا عميقة في النظام الاقتصادي العالمي يتطلب مزيدا من الإصلاح والتحري عن أسباب تمكين منظمة التجارة العالمية من النهوض بالصين وقبول عضويتها وكيف استفادت الدول المختلفة من تفريغ الصناعة الأمريكية وتحولاتها وشبكات إمدادها، مما استدعت الولايات المتحدة

---

[68] نشرت في 2020/6/2

اليوم لطرح كل تلك الخيارات وما هي المشاكل والتحديات التي قد تبرز؟ علما بأن الواقع يظهر بان المنظمة تعاني من مشاكل في أعمالها، وعيوب في عدة جوانب كونها مؤسسة مبنية على حقائق اقتصادية وجيوسياسية تغيرت بشكل كبير على مدى الثلاث عقود الماضية مما جعل هذا المطلب والتغيير مهمة ضرورية للولايات المتحدة تجاه المنظمة بهدف تسهيل تحرير التجارة العالمية وتشجيع أعضائها على وضع القواعد والالتزام بهذه القواعد وهو أمر يبدو أكثر صعوبة اليوم من ذي قبل ولسان حال الولايات المتحدة """ خلينا الصين ورانا مدت ايدها بالخرج""

يبدو كان بين الموصل ونابولي تكامل صناعي[69]

اتصل بي قبل أيام صديق عزيز وأخ كبير ليعقب على منشور كنت قد نشرته وأبدى إعجابه واهتمامه الكبيرين واعتذر عن عدم قدرته على كتابة التعليق وتأكيدا لما ورد في المنشور قال سأروي لك باختصار قصة حدثت معي قبل أربعة عقود من السنين أو يزيد، فقلت كلي آذان صاغية.. قال كنت رئيسا لوفد زار ايطاليا لمهمة رسمية وبالتحديد لمدينة نابولي وفي احد أيام الإيفاد وضمن البرنامج زيارة منطقة قريبة من نابولي اتجهنا نحو منطقة خارج نابولي ونحن فيها بدت هناك روائح كريهة فسألت ما هذه الروائح قالوا هذا هو المصنع الذي نزوره الآن هو خاص بتصنيع المنتجات نصف المصنعة التي نستوردها من مدينتكم الموصل وهي الجلود والمصران ومن اجل ذلك وتكريما لكم جئنا لنعرفكم أين تذهب منتجاتكم نصف المصنعة التي تصدروها لنا وقد كان لهذا وقعا طيبا تعرفنا على أهمية صناعتنا ومنتجاتنا، فقلت له إنها صناعة حرفية قديمة في الموصل وتؤشر البيانات التي بحوزتنا ومنذ سنة 1869 بانها كانت صناعة وتجارة رائجة في الموصل بسبب حجم القطاع الرعوي فيها من الأغنام والأبقار والجمال لغاية ثمانينات القرن الماضي فقد حدثني أحد الدباغين القدامى قال عندما يقل الجلد الخام في السوق وفي أوقات معينة ومن أجل ان لا تتعطل مدابغنا كنا نستورد الجلد الخام من ايران وتركيا ونعمل على معالجاته ليكون نصف مصنع ونصدره وقد ضمت صناعة الدباغة في نهاية القرن التاسع عشر أكثر من 250 حرفي متخصص ثلاثة أرباعهم يعملون

---

[69] نشرت في 3 /2020/6

بجلد الغنم، وكان الجزء الأكبر يصدر إلى بريطانيا وفرنسا وايطاليا والذين اهتموا بتاريخ الموصل وتراثها اعرف مني بذلك، وقلت له سيدي إنها عقود متتالية شهد العالم تطورات كبيرة على كل المستويات وتغيرت قواعد اللعبة وما زلنا نبحث عن خياراتنا في الحياة...

أين المبررات القانونية والمالية الضريبية لاستقطاع نسب من الرواتب التقاعدية؟[70]

تم استقطاع نسبا معينة من الرواتب التقاعدية والسؤال ما هو الوجه القانوني والمحاسبي لهذا الاستقطاع؟ وان الرواتب التقاعدية تصدر من هيئة التقاعد وان هذه الرواتب هي تراكمات لاستقطاعات شهرية تحت مسمى الاستقطاعات التقاعدية طيلة مدة عمل الموظف وهي اصلا قد خضعت للضرائب وإذا كانت هذه المبالغ المتراكمة تمثل استثمارات لدى الهيئة فالتحاسب الضريبي يتم مع الهيئة وما تحققه من دخل وفق القانون أما ان تستقطع من الراتب التقاعدي نسبا متباينة فهذا مخالف للقانون الذي ينص على عدم شمول الرواتب التقاعدية بالضريبة وترفضه الأعرف المحاسبية والضريبية التي تعتمد التحاسب السنوي وفق قانون ضريبة الدخل على مجمل دخله المتحقق، أما ان ينفذ الاستقطاع وبدون قاعدة قانونية مع رفض مجلس النواب ذلك مما يعني أنه مخالفة تشريعية ودستورية وقانونية وضريبية وهي تمثل بحق خضوع المبلغ للازدواج الضريبي وهذا ما لا تقره الأعراف المالية والمحاسبية والضريبية والأهم من هذا وذاك ليس من صيغ العدالة الاجتماعية ان يتم الاستقطاع من الحلقة الأضعف في المجتمع قبل تحقق الدخل فارجعوا للقوانين والنظم والأعراف التي تحقق العدالة الاجتماعية وتدعم الثقة في مجتمعنا

[70] نشرت في 2020/6/11

إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي في العراق: مطلب لم يتحقق[71]

تعود مشكلة العراق الاقتصادية والمالية لسنة 1990 عندما فُرض الحصار الاقتصادي بحجة ان العراق يشكل خطرا على السلم العالمي، والمقصود بالحصار وقف التعاملات والمدفوعات المالية منه وإليه، وعلى أثر ذلك تعطّلت التجارة والصناعة والزراعة، وتعطّلت كل الأنشطة النقدية والمالية والاقتصادية، وحلّ من الكوارث والأزمات الكثير، والتي طالت المجتمع والسياسية والإدارة فلم يكن الحصار حظرا على الصادرات النفطية وغير النفطية ولا على الاستيراد بل كان تعطيلا وتجميدا لكل المدفوعات التي يمارسها نظام المدفوعات العراقي Payments System ضمن المنظومة الدولية وقادت في النهاية لاحتلال العراق، وعندما رفع مجلس الأمن العراق من طائلة الفصل السابع في سنة 2013 بقي العراق تحت الرقابة الدولية وما زال بانتظار اكتمال الشروط التي أُلزم بها، وتعهد بتنفيذها منذ سنة 2005.

ويتم منذ ذلك التاريخ تقييم العمل كل ستة أشهر من قبل المستشارين لصندوق النقد الدولي، وتأتي التقارير بأن الحال كما هو عليه وتعاد الكرّة، وهكذا دواليك، والشروط كثيرة منها إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ولاسيما قطاعه العام ونظامه المالي بكل مؤسساته المصرفية وترشيق الهيكل الإداري للحكومة، وتنويع إيرادات الموازنة، وكانت

---

[71] نشرت في 10 /2020/7

أحدى أهم التوصيات تقوية النظام المالي وسلامته وقد وصفت التقارير النظام المصرفي بأنه نظاما خاملا إلى حد كبير، وجاء في توصيات تقرير 2005 ضرورة إصلاح نظام المدفوعات وفق خطة لتأسيس نظام حديث للمدفوعات لخدمة القطاع المالي وخدمة التنمية الاقتصادية وتسهيل الإدارة المالية الكلية والإدارة المالية الحكومية، وضرورة قيام البنك المركزي بإعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي والمصارف الصغيرة الخاصة.

وتستمر التوصيات عبر التقارير السنوية والنصف سنوية تباعا، وقد صاغ البنك المركزي إستراتيجيته للمدة من 2016 - 2020 وتضمنت كل التفاصيل والجزئيات الخاصة بالإشراف والإصلاح وإعادة هيكلة وتطوير القطاع المالي، وخلق الاستقرار والشمول الماليين، ويبدو لم ينفذ منها إلا الجزء اليسير، ليأتي تقرير صندوق النقد الدولي في تموز سنة 2019 ويعيد ويؤكد التوصيات نفسها، بإعادة هيكلة النظام المصرفي الحكومي والخاص، وضرورة تفعيل الإشراف المصرفي وهيكلة عملية الوساطة المالية ودعم عملية الشمول المالي تجاه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور كبير باستيعاب الداخلين على سوق العمل، وتضمن التقرير تفاصيل وجزئيات دقيقة لدعم الاقتصاد العراقي، وقطاعاته ودعم نظام المدفوعات.

إن كل تلك المراجعات طيلة المدة 2005 ولغاية 2020 لم تحقق جزءا يسيرا من المطلوب تحقيقه وبقي المطلب إعادة هيكلة النظام المالي، ولكن الأهم من هذا وذاك ما زال هناك الكثير من المعوقات والمشاكل التي تعترضه وأهمها افتقار التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي وحالة الانقطاع التي يعاني منها النظام المالي العراقي في موضوع شمول المصارف والمؤسسات المالية في إقليم كردستان

العراق وحالة التباطؤ التي يعاني منها العراق في التكنولوجيا المالية وغيرها مما يجعل عملية إعادة هيكلة النظام المالي (وعناصره: المؤسسات المالية والمصرفية والأسواق المالية وعملياته: في المدفوعات والتسويات والمقاصات وأدواته: الورقية والبلاستيكية والرقمية) هي الأساس في أية عملية إصلاح اقتصادي ومالي وإداري. إن معاناة العراقيين أفرادا وشركات ومنظمات من صعوبة تنفيذ المعاملات المالية الدولية ضمن منظومة المدفوعات الدولية International payments systemوالعزلة التي يعيشها النظام المالي العراقي ومؤسساته المالية والمصرفية، وغياب الكثير من الأنشطة المالية الحيوية في ظل التطورات الكبيرة والمذهلة التي شهدها العالم خلال العقدين المنصرمين، والاستخدام الفاعل للتكنولوجيا الرقمية؛ ناهيك عن فشل النظام المالي العراقي في عمليات الوساطة المالية وتعبئة الموارد من ودائع وأنشطة تأمينية وادخارية وائتمانية واستثمارية، وغياب مساهمتها في التنمية الاقتصادية والمالية ومحاربة الفساد حرم المواطن العراقي من استخدام حقه في التعاملات المالية الدولية، ويؤشر في الوقت نفسه بأن كل هذا لم يكن عفويا وتكرار الطلب والمتابعة المستمرة من الصندوق بدلالة طول المدة الزمنية للإصلاح (2005 - 2020)، وتعاقب فيها أكثر من أربع حكومات ويؤكد بأن السياسة قد اختطفت القرار الاقتصادي والمالي ومؤسساته وما زال.

سرقت أبواب الاقتصاد فلم تعد مفاتيحه نافعة[72]

ما يعلمه الاقتصاديون ان للاقتصاد ثلاثة مفاتيح هي: سعر الصرف وسعر الفائدة والتعرفة الجمركية، أجل هي مفاتيح من يمسكها يستطيع فتح أبواب الاقتصاد على مصاريعها، فإدارة هذه المفاتيح يمكن ان تفتح للاقتصاد أبواب نموه وتنميته وتحقيق توازنه الداخلي والخارجي، فسعر الصرف هو من يضبط علاقة الاقتصاد مع اقتصاديات دول العالم من حيث قيمة العملة تجاه العملات الأخرى في العالم، وقد اثبت هذا المفتاح فاعليته في الكثير من الأزمات التي ضربت الدول النامية والمتقدمة، وسعر الفائدة هو من يحدد كفاءة وفاعلية النظام المصرفي في أداء دوره في تعبئة الموارد وإعادة توزيعها وهو جوهر عملية النمو والتنمية، ويشهد الجميع بقدرة هذا المفتاح في دعم تنمية القطاعات وتشغيل الموارد الجامدة؛ أما التعرفة الجمركية فيشهد القاصي والداني من الدول بأنه المفتاح الذي يحمي المنتجات الاقتصادية وينشط الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات ويحقق الموارد للموازنة، وفي العراق يمكن القول بأن هذه المفاتيح الثلاثة قد فقدت قدرتها ولم يعد لها دور ولا أهمية، وتركت الأبواب مفتوحة فسعر الفائدة معطل وسعر الصرف مشلول عن الحركة ويعمل على كرسي الإعاقة، ومفتاح التعرفة الجمركية فقد أهميته بعد ان سُرِقَ الباب بقفله واستعنا بالحارس فمتى نعيد تركيب الباب ونصلح القفل لنستخدم المفتاح .....انتظرونا في القرن الثاني والعشرين !!!!

---

[72] نشرت في 17 /2020/7

العراق في أدبيات المؤسسات الدولية سنة 2020 [73]

شكل تفاعل الاقتصاد والاجتماع ومنذ سنوات مدخلا معاصرا ومنهجا يعتمد في التحليل والتقييم بعيدا عن تقديم المقترحات والسياسات القائمة على الأحلام والأمنيات ونسخ الماضي لتوقعات المستقبل باستخدام بيانات تعاني من الدقة والنوعية، فيتخذ التجريد الأصم بعيدا عن المؤثرات المباشرة وغير المباشرة فتخرج توصيات ضعيفة ركيكة لا تحاكي الواقع ولا تقترب من توقعات وتنبؤات صائبة او قريبة من الدقة ويستمر الزمن وتكون كل المعطيات التنموية معكوسة النتائج، وهذا ما فقهه المعنيون بالاقتصاد والاجتماع Socioeconomicsوهو ما يعيشه ويلمسه الفرد يوميا .

تناولت بعض الدراسات الاقتصادية - الاجتماعية للمؤسسات الدولية في سنة 2020 وعلى أثر تداعيات أحداثها الجسام تصنيف دول العالم باعتماد معيارين: الهشاشة والنزاعات والهدف محاربة الفقر والتنمية المستدامة، فسميت دول الهشاشة والنزاعات Fragility and Conflictsوضمت 43 دولة يعيش فيها نصف فقراء العالم والبالغ عددهم 500 مليون نسمة من أصل مليار فقير في العالم عن الدول الأخرى، أي فرزت دول الهشاشة والصراعات عن غيرها من الدول، واعتمدت الدراسات عدة معايير في هذا التصنيف منها المطلقة ومنها النسبية .

تعود فكرة التصنيف لبداية القرن الحادي والعشرين عندما اعتمدت المؤسسات الدولية هدفا لها وهو نهاية الفقر سنة 2030، فتبين ان

---

[73] نشرت في 17 /7/ 2020

هناك دولا أصبحت في سنة 2020 أكثر فقرا من ذي قبل، وأن دول الهشاشة والنزاعات هي الأكثر فقرا، وقد قسمت إلى أربع مجموعات تبعا للبيانات المعتمدة من سنة 2000 - 2015 وتبين انها تضم دولا :
١. لا تمتلك تقديرات (افغانستان والكابون وارتيريا وجزر المارشال والصومال) ٢. دخلت التقدير حديثا (كيريباتي ولبنان ومدغشقر ومالي وجنوب السودان وتوفالو) ٣. لم تُحدّث تقديراتها (البوسنة وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد والكابون وغينيا بيساو وهايتي والعراق وسيراليون والسودان وزمبابوي ٤. ليس لديها تقديرات وغادرت التصنيف (انكولا والكونغو وغينيا والنيبال وأوزباكستان وغينيا الجديدة).

لقد ضربت الهشاشة والنزاعات والعنف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا، وظهر بان كل فرد من خمسة أفراد في هذه الدول يعاني من العنف مما قاد للمزيد من الفقر فأطلق عليه بـ extreme poverty اي الفقر المدقع، وكان من أسبابه غياب الأمن والقدرات المؤسسية والقياسات الاقتصادية الدقيقة لقياس الهشاشة والنزاعات، وظهر أيضا بان عدم توفر البيانات يعد أحد أهم المعضلات، فيما أخذت بيانات الحرمان أشكالا عدة فقد تكون النزاعات سببا في عدم توفرها او انها غير دقيقة او ربما تاريخية منتهية او غيرها من الأسباب؛ علما بان بيانات معايير الحياة تؤشر بان 400 مليون نسمة تعاني من هذه المشكلة وهي الحرمان من البيانات .

اما المعضلة الأكبر فهي تكمن في الفقر الذي يخص المهجّرين والنازحين، فعلى الرغم أنهم يعيشون في دول واقتصادات تضم بيانات محدّثة، ولكنهم غالبا غير مشمولين بالمسوحات وخاصة أولئك الذين يعيشون في مخيمات، وهم غالبا الأكثر فقرا مع كل المعاناة المادية

والنفسية والخدماتية التي يعانون منها، وقد أشرت الدراسة بأن كل سبعة أفراد من أصل عشرة يتأثرون بالهشاشة والنزاعات في دول الهشاشة والنزاع، وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة الفقر في بقية دول العالم بشكل عام فيما يلاحظ ارتفاعها في دول الهشاشة والنزاعات وقد كان للنزوح دورا مهما في زيادة نسبة الفقر.

إلا ان ما يثير الاهتمام حقا يتمثل بالآثار الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل المترتبة على حركة الأجيال، واعتمدت الدراسة مقارنة في هذا المضمار بين العراق وفيتنام، ومضمون المقارنة كيف تقود النزاعات بآثار سلبية على الصحة والتعليم، وكيف يؤثر الاثنان على انخفاض الإنتاجية، وكيف تقود النزاعات إلى تدمير النظم الاقتصادية والاجتماعية وفقدان قدرة الدولة على خفض الفقر.

ولقد تم التركيز على رأس المال البشري ببعديه التعليم والصحة، وظهر بوضوح حجم التدمير المستمر للأجيال في الأمد الطويل واعتمدت الدراسة مقارنة بين العراق وفيتنام للمدة بين 1940 و 1990 وكيف كان للحروب تأثيراتها على التعليم والصحة، فيما تستمر رحلة النزاعات والهشاشة فيهما للمدة ما بين 2000 و 2020، ورسمت توقعاتها لغاية سنة 2030 تلك السنة التي كانت هدفا لخروج العالم من الفقر، ولكن ما حصل هو العكس، فقد غاص العالم في سلسلة جديدة من النزاعات والعنف والهشاشة ليفقد هدفه، ولتصبح دول الهشاشة والنزاعات في سنة 2030 أكثر فقرا مما كانت عليه، ويضاف لذلك زيادة الهجرة وعدم المساواة ليصل مؤشر جيني في العراق سنة 2020 رقما عاليا 1,05 للسكان بعد ان كان 0,29 سنة 2012، وهو يؤشر حالة الفقر وعدم المساواة بين السكان في سنة 2020. (كلما ارتفع مؤشر جيني أشر عدم مساواة في الاقتصاد).

وقارنت الدراسة فقر النازحين بين دول في ثلاث قارات كان منها: العراق وبيرو والصومال وجنوب السودان وأوغندا وتبين من خلال استخدام المعايير المرجعية بأن مستويات استهلاك السكان النازحين أقل بنسبة 30 %من استهلاك السكان غير النازحين، وان الدولة الأسوأ أوغندة ويليها العراق ومن ثم الصومال وجنوب السودان وبيرو، وأظهرت الدراسة تمييزا بين الفقر والنزاعات وكان للعراق موقعا وسطا بين أعلى الدول نزاعا مثل افغانستان وسوريا وليبيا وأكثر الدول هشاشة مثل الكونغو ولبنان وليبيريا مما يعني بأن العراق قد جمع الهشاشة والنزاعات بشكل جعله الدولة الوسط.

إن من جملة الاستنتاجات التي خرجت بها هذه الدراسات أنها ألقت الضوء على ظاهرتين خطيرتين النزاعات والهشاشة وهما الأكثر فتكا وتأثيرا على الاقتصاد والمجتمع في الأجل الطويل مما زاد تعرض هذه الدول ومنها العراق للمخاطر وسوء الحكم بالرغم من وفرة الموارد ونزاعات أصحاب المنافع وهشاشة المؤسسات وغياب المشاركة والأهم من كل هذا اتضح بأن هدف سنة 2030 للتخلص من الفقر في العالم بات هدفا لا عقلانيا.

إن قراءة مثل هذه الدراسات والوقوف عندها تظهر وبوضوح معاناة الفرد العراقي طيلة أربعة عقود من الزمن من النزاعات والحروب وكان هناك تدهورا مستمرا في البنى المؤسسية العراقية وانهيارها مما سيقود لتأثيرات مستقبلية وخيمة ولا سيما في تآكل رأس المال البشري بحكم انهيار أهم المؤسسات الصحة والتعليم فهما من يعنى بالإنسان وبناؤه ومستقبل أجياله مما يعني بأن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية ستتراكم وتتفاقم وتقود للمزيد من النزاعات والهشاشة وتصبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خبر كان.....

وهمية خط الفقر في العراق[74]

يتحدث البعض من السياسيين والاستراتيجيين والاقتصاديين وغيرهم عن خط الفقر وكانه امر واقع وخط موجود ومقياس معتمد عالميا والحقيقة غير هذا وذاك فما خط الفقر الا خط وهمي مثله مثل خط الاستواء وخط الحياة وغيرها من الخطوط الوهمية فالدول تختلف اقتصادياتها فيما بينها فلا يمكن مقارنة دول افريقيا بامريكا اللاتينية ولا بدول اسيا او الكاريبي او بدول اوربا اذ تختلف مستويات الدخول الموارد وقيمة العملات ومؤشرات اخرى ولكل دولة من الدول خصوصياتها، وعند الحديث عن خط الفقر في العراق لا يجوز الحديث عنه بالمفهوم المطلق فالموضوع نسبي اكثر منه مطلق ، اذ تؤخذ في احتسابه مواضيع كثيرة منها الحرمان والمعرفة ومستوى المعيشة وتنطلق منها قضايا التعليم والصحة وفرص العمل وانماط المشاركة المجتمعية وحتى ان اخذت كل هذه المؤشرات في احتساب خط الفقر ساكون معترضا بشدة لانه لا يعبر عن الواقع الفعلي لخط الفقر واعتراضي يكمن بحجم الفساد قي العراق ولهذا اجد ان خط الفقر مرتبط بحجم الفساد فاذا استطعنا قياس حجم بحيرة الفساد التي يغرق فيها العراق عندها يمكن قياس خط الفقر فيه وهذا من الصعوبة بمكان فقد تصل الى نسب عالية جدا مقارنة بدول اخرى ولهذا تجنبوا الحديث عن خط الفقر فقد وصف العراق على الرغم من كل موارده بانه بلد فقير لسبب بسيط انه غير قادر على استثمار موارده ويعتمد النقد فقط وهذا الكلام منذ ما يزيد على النصف قرن او يزيد وقد

[74] نشرت في 16 /2020/8

اضيف عليه الفساد و الهشاشة وعدم مشاركة مواطنيه واحجامهم وغيرها من العوامل التي ندر ان تجدها مجتمعة في دولة عدا العراق.... لاجل ذلك فللفقر خطوط عندنا وكل خط يعمق ما قبله وما بعده وكلها وهمية فقد يكون لكل محافظة خط ولكل مدينة خط ولكل فئة اجتماعية خط وجيب ليل وخذ عتابة!!!

قراءات غير مجدية[75]

منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي أتابع منشورات البنك الدولي وكانت مجلة التمويل والتنمية تصلني بالبريد العادي أما التقارير والكتب فكانت المكتبة المركزية لجامعة الموصل قسم المنشورات الدولية حافلة بها وغالبا ما كنت أعرض في المجلات العراقية والعربية لهذه التقارير وحسب أهميتها وقد صدر قبل أيام تقرير عن البنك الدولي بعنوان:

The human capital index 2020 update: human capital in the time of covid - 19

ويعني مؤشر راس المال البشري في زمن كورونا ويطلق مصطلح رأس المال البشري على كل الخبرات والمهارات البشرية، ويركز على المؤسسات الصحية والتعليمية ونتاجاتها المتراكمة في حياة الناس، وكيف تسهم في بناء قدراتهم لتمكنهم من بناء مجتمعهم وزيادة دخله وثرواته فيكون متماسكا ومنتجا، وهذا ما تعمل عليه الدول وقد أعدت مؤشرات لتقديره وترتيب الدول بموجبه، وعنى التقرير وبيّن ما آل اليه رأس المال البشري وآثار الفايروس عليه، وتمت المقارنة بمؤشرات لما قبل كورونا سنة 2018 وما بعدها، وبهذا يمكن ان توفر مرجعيات للمقارنة للاستفادة منها واعتمدت منهجيات للحساب والتقدير لـ 174 دولة هذا باختصار شديد ما جاء به التقرير ولكن ما يهمني ما ورد حول العراق فكان الأقل من بين المؤشرات العالمية والاقليمية فقد بلغ المؤشر 0,41 في سنة 2018 انخفض الى 0,40 في

---

[75] نشرت في 24 /2020/9

سنة 2020 ناهيك عن مؤشرات تفصيلية اخرى وهو مؤشر ضعيف جدا بحسب التصنيف الدولي للعراق الذي يقع ضمن مجموعة الدول الأعلى متوسطة الدخل، وعلى الرغم من الدقة الكبيرة التي تتسم بها مؤشرات البنك الدولي إلا أني وجدتها مضللة بالنسبة لي، فليس كل ما يكتب على الورق يطابق الواقع فهم يقدرون مؤشراتهم وفق منهجياتهم وأنا لي منهجيتي في التقدير، فمن يقف على الخبرات والمهارات والصحة والتعليم والخدمات بواقعها وميدانها الذي يعيش به غير ما تقيسه المسوحات وتقدره الإحصائيات ووجدت أن كل تلك العروض والقراءات ذهبت في مهب الريح فلا تراكم للخبرات ولا إنتاج للمهارات بل تراجع مستمر طيلة تلك العقود الأربعة وتآكل مستدام لرأس مالنا البشري ويتفاقم الأمر عندما تسير في الشارع أو تراجع دائرة لحاجة معينة أو عند التبضع والمرض أو تعلم أطفالك ولهذا لم أجد ما يشجعني للقراءة وبهذا عنونتها بغير المجدية.... فعذرا سادتي!!!!

النظام المصرفي خط الصد الأول للمخاطر والأزمات المالية[76]

بالمختصر المفيد ومن دون إطناب أذا أرادت الحكومة بناء خط صد أول لمواجهة المخاطر والأزمات المالية ومعالجة الفساد وإصلاح الاقتصاد وحل معظم مشاكله فالمسألة تحتاج لأمر بسيط وهو إصلاح النظام المصرفي في العراق، وإذا سألت عن السبب فيمكن توضيحه وكما يلي: النظام المصرفي في الدولة مثله مثل منظومة الماء في البيت فالنقود هي الماء وأي تسرب أو كسر أو نضوح بالأنابيب يقود لمشاكل كبيرة في الدار فكذلك المصارف هي بمثابة القنوات التي تجري فيها النقود؛ تخيل سيدي القارئ بأن المليارات من الدنانير في المعاملات المالية (دفع أو قبض) تتم بقيد محاسبي بين طرفي التعاملات المالية عبر المصرف وهم على ثقة كاملة بالمصرف فيمكنه التعامل عبر مختلف الأدوات التقليدية والإلكترونية في أي منطقة كان في العراق عندها لا تجد شخصا يحمل نقوده بيده أو بأكياس أو علاقات أو صناديق كارتونية أو ربما غير ذلك فكل مدفوعاتكومقبوضاتك أيا كنت بالبطاقة فماذا يعني هذا؟ هذا يعني بأن النقود ستكون ضمن النظام المصرفي للدولة وستكون أنت مطمئن على أموالك من التلف والسرقة والأهم إنك ستكون واثقا من أن مبالغك مؤمّنة وبعيدة كل البعد عن النقص والملزق والمخزق وفي الوقت نفسه أصبحت الدولة تملك مستوى عالياً من السيولة وقادرة على تفعيل اليات الائتمان والتمويل ولأصبح العراق فوك النخل

[76]نشرت في 2020/10/1

بأربعة أصابيع! وقد يكون ما أتحدث به لدى البعض خيالا! فأقول نعم في العراق هذا الحديث محض خيال، ولكن في العالم كل العالم هو واقع حال فلا (شدّة ولا دفتر) ولا فساد في الأرض مما يعني إن أردنا أن نمحق الفساد ونقضي عليه فالبداية لا بمجلس ولا بمحاكم ولا بنزاهة البداية بتأسيس نظام مصرفي مناسب ويكون حاله حال النظم المصرفية في العالم وما برح صندوق النقد الدولي ومنذ التسعينات يقدم للعراق الاستشارات والنصائح ولحد هذا اليوم ولكن بالمقابل لم يفعل العراق ما يفيد نفسه عندها كل شيء يكون شفافا وويل للفاسدين من الرقابة المصرفية إن كشفت تعاملاتهم وعوراتهم، ورب قائل يقول لدينا مصارف ولدينا بطاقات ماستر كارد فأقول نعم ولكن اعذرني ما عدنا ثقة! أنا أحتاج ثقة في التعاملات فلا يجوز ان أودع نقودي وتحجب عني أو تحمل بعمولات ثقيلة فلقد وصفت المصارف بأنها قنوات لنقل النقود فلا يجوز ان تغلق تلك القنوات أو تحدث فيها التكسرات فالقنوات النقدية يجب ان تكون سالكة لكي تخلق عند الناس الثقة وبعكس ذلك اعتقد سيبقى هناك غياب للثقة والسؤال كيف تبنى الثقة؟ بالتأكيد من خلال مؤسسات مصرفية متمكنة وليس بدكاكين صيرفة ولا يتم هذا إلا بدمج المصارف الأهلية بما لا يزيد عن 6 مصارف متمكنة تعمل في العراق وتحويل المصارف الحكومية لشركات لجعلها قادرة على صد كل الأزمات وقد تحتاج هذه العملية شهورا أو ربما عقودا من السنين أو ربما لا تتحقق؛ وحال تحققها تصبح مصارفنا موضع ثقة مجتمعها عندئذ يأتي الحديث عن تمكين مؤسسات الخدمة العامة التربية والصحة والتعليم والحماية وإن بقيت المصارف العراقية قنوات ضعيفة تسرب ما يجرى فيها من نقود فلا تستطيع ممارسة دورها الاقتصادي والمجتمعي عبر الادخار

والائتمان والاستثمار فتبطل كل جدليات الاقتصاد الكلي وتصبح كلاما فارغا.

تعددت الرؤى والضباب كثيف[77]

الرؤية هي وثيقة تحدد الأهداف الحالية والمستقبلية للمؤسسة أو للمدينة أو الدولة بهدف بيان وتوضيح اتجاهات التطور ومساراته فتكون بذلك دليلاً للمساعدة في اتخاذ القرارات التي تتناغم وتنسجم مع مجموعة الأهداف المعلنة والمفصح عنها والتسريع بتحقيقها وقد تبنت الكثير من الدول والمدن والولايات والمحافظات هذا المنهج وحققت النتائج المرجوة الا ان مشكلة الرؤية ليس في صياغتها وإنما في الأرضية التي تستند عليها فإذا كانت أرضية هشة ضاعت الجهود ومضت السنوات ولم تحقق الأهداف اما إذا كانت أرضية صلبة آتت أكلها وحققت أهدافها وما أقصده بالأرضية تلك المنظومة التي تعمل في إدارة المدينة أو المحافظة أو الدولة وهنا سأركز على محافظة نينوى فقد كان هناك فريق عمل كبير ضم خبراء من جامعة الموصل في الهندسة والزراعة والتربية والصحة والإدارة والاقتصاد والصناعة وغيرها وتكامل هذا فريق بمهنيين من مختلف دوائر المحافظة في القانون والمعلوماتية والإدارة الحكومية والتطوير والبحث وغير ذلك وعمل الفريق بجهد مستمر لما يقرب من السنة وكانت هناك اجتماعات أسبوعية وحلقات نقاشية وندوات وضم العمل آلاف الصفحات في مختلف القطاعات لنينوى بكافة أقضيتها ونواحيها وقراها وقصباتها وتنوعها السكاني وانتهى الفريق لرؤية نينوى 2030 علما بأن كل تلك الجهود كانت تطوعية من أجل خدمة المدينة وطبعت الرؤية ونشرت وكان لها وقعا كبيرا على مستوى العراق فقد

---

[77] نشرت في 7 /2020/10

أشادت بها جهات كثيرة ولم تمض سنة أو اثنتين إلا وقد سقطت الموصل بيد الإرهاب ومضت سنوات وتحررت المدينة ونسمع ما بين الحين والآخر ومنذ التحرير أن كل فريق يعد له رؤية ويبدو أن هناك الكثير من يرغب أن يشغل فراغه يقترح رؤية معينة وتستمر حلقات الرؤى بين معظم الفرقاء في المدينة مما يؤشر حقيقة واضحة ومهمة إن كل تلك الرؤى مصيرها الفشل قبل أن تولد وأعود لرؤية نينوى 2030 وعلى الرغم من كل الجهود الكبيرة إلا أن أرضية التنفيذ كانت رخوة وهو المأخذ واختصر ذلك بكلمات دبلوماسية غياب المنظومة التي تعتمد المشاركة والمساءلة والشفافية فقد كان الإرهاب قد فعل فعله في خلق الانقسامات بعد ان انتكس المجتمع في 2003 وما بعدها ويبدو أن الفريق كان يؤمن بأن تنفيذ الرؤية 2030 كفيل بتفعيل واعادة عملية المشاركة المجتمعية .. ولكن ما حصل في 2014 وما بعدها احبط كل الرؤى لذا فإن من يبحث عن رؤية معينة هو في الحقيقة باحث عن امر اخر فبناء المنظومة والأرضية الاجتماعية قبل الرؤى والأحلام فلا رؤية في ظل الفوضوية والعشوائية والانقسامات والعنف فالرؤية تحتاج الى افق صافي في الزمن المنظور واللامنظور فلا رؤى في ظل ضباب كثيف وانعدام للرؤية واتساع الفتق على الراتق. .!.....

هنينا للاحصائيين والتربويين في دحض قوانينهم[78]

منذ عقد التسعينات واحد اهم الاجندات على طاولة المؤسسات الدولية الحوكمة والفساد والشفافية وغيرها من العناوين التي تشغل الاكاديمين والمهنيين ولا يعملون بها وفي خضم تلك المناقشات والقراءات كان البعض يبرر ويضع الحلول ويثرثر بالمعالجات كان الفساد قد طال كل المفاصل وكنت اسمع بمعدل ١٠٠ بالمئة لطلاب البكالوريا ومنذ سنوات فانكر هذا المعدل واقول هو ليس صحيحا البتة ويحاول البعض اقناعي ولكني ارفض لانه امر غير معقول حتى في قوانين الاحصاء والتوزيعات الطبيعية والاحتمالية وابرر ذلك بالفساد ايا كان مصدره وقد نما وترعرع وكبر وكانت احدى زميلاتي العزيزات حفظها الله تصفني (بان لا يعجبني العجب ولا الصوم برجب) وتاتي اليوم نتائج البكالوريا لتؤكد تلك الفرضية وتنسف قوانين الاحصاء والتوزيعات الطبيعية وبهذا يكون الفساد قد توج ملكا على كل الانشطة والاعمال وتبا للاحصاء والاحصاء التربوي ونعم لنظرية السوق فما دام القطاع الصحي في حاجة وطلب متزايد فالعرض موجود فالكل اطباء وصيادلة ومساعدون لهم ان شاء الله ولتخسا بقية التخصصات المهينة ولسان حال مجتمعنا يقول لقد وقعنا في بئر عميق اظلم يصعب الخروج منه والحمد لله ..... وكورونا منه براء وكان الله في عون كليات المجموعة الطبية على مدخلاتها فصبر جميل والله المستعان .....!

---

[78] نشرت في 9 /2020/10

انتهت ازمة السيولة ودخلنا ازمة الاقتصاد[79]

اذا كانت ازمة العراق هي ازمة سيولة كما يدعي البعض ومضمونها عدم قدرة العراق على سداد التزاماته عند الاستحقاق او عند الطلب وانها تظهر في الاجل القصير وتتم معالجتها بشهرين او ثلاثة اشهر فقد انتهت وهذا امر واضح اما ان تستمر لاكثر من ستة اشهر وليس هناك ما يلوح في الافق بتغير في اسعار النفط في الاجلين القصير والمتوسط وربما حتى البعيد هذا يعني تفاقم الازمة وتحولها الى ازمة قدرة ايفائية ويقصد بها عدم قدرة نهائية على سداد الالتزامات فعلى مستوى الشركات تكون التوصية بتصفية الشركة او دمجها اما على مستوى الدول ومنها حال العراق فستكون هناك معالجات نقدية ومالية اسؤها مر وسيدفع المواطن ثمنا باهضا لقاء تلك المعالجات بعد استنزاف الاحتياطيات من العملات الاجنبية تحت عنوان الاقتراض الداخلي وايا كانت تلك المعالجات فانها ستزيد الفقير فقرا وتتحول الازمة من مالية الى اقتصادية واجتماعية وهي الحالة الاسوا التي تمر بالدول لاجل هذا فقد ازفت الازفة ولا بد من العمل على وجه السرعة واعادة النظر بحجم الانفاق وتعبئة الايرادات والسياسات المالية والنقدية الاصلاحية ويبدو لي ليس هناك مبرر للمزيد من النقاش والمقترحات فقد فاضت القنوات الفضائية والاعلامية والتواصل الاجتماعي بالمقترحات لدرجة انها فقدت معناها علما ان اي مقترحات اصلاحية اقتصادية تحتاج اشهرا وسنوات لتحقق فوائض في الايراد ولهذا سيتم التوجه للمعالجات المالية والنقدية فهي تؤتي اكلها بسرعة

---

[79] نشرت في 2020/10/11

وهذه طبيعتنا لحين ارتفاع سعر النفط فننسى الاصلاحات والعمل ونذهب لجني المليارات من الايرادات النفطية لننفقها وما هي الا اشهرا او سنوات وتعاد الكرة مرة ثانية وثالثة..... ونرجع نتباكي وهكذا.... وهنا سيكون حديثي وكلماتي للناس بضرورة التهيؤ والتفكير بالعمل والاعتماد على القدرات الذاتية فهذا ما يوفر لك دخلا معينا للتحوط لما هو ات عسى ان اكون مخطئا ولا تحدث هذه التوقعات المتشائمة..! علما بان المدة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢٠ دارت الدائرة ثلاث مرات اي لدغنا خلال ١٥ سنة ثلاث مرات ولم نتعلم والحمد لله ولهذا اشك اننا سنتعلم الدرس وسنبقى على حالنا او ربما اسوا وقديما قيل بيت الكذاب خراب!!!

بياناتنا ومعلوماتنا فاسدة [80]

تطورات العالم في موضوع البيانات والمعلومات مخيفة ومرعبة بفعل التكنولوجيا فلم تعد البيانات ذات قيمة بحكم توفرها وبالدقة ولكننا في العراق ما زلنا في ضلالنا القديم ولسنا قادرين على صنع بيانات لنا فالبيانات السكانية مشكلة وفي الاقتصادية والمالية مشكلة اكبر وعلى مستوى الجغرافية والتاريخ فحدث ولاحرج فلا احصاءات لا مسوحات ولا استبيانات وان سالت لماذا؟ جاءك الجواب لا بد ان يتوافق اهل السياسة ... عندها تقول اذا كانت البيانات والمعلومات توافق اذن: ماذا بقي لغير التوافق؟ اجل حتى الفساد توافق مما يعني ان كل ما متاح من بيانات غير صحيحة البتة وان نظرت بعقلانية تجد ان هناك تضليلا في البيانات والمعلومات واذا دققت النظر اكثر بلغت بابا مسدودا وبحرا ممدودا ودخلت في متاهات لا اول لها ولا اخر ! واذا بحثت عن معلومة معينة وجدت منها انواعا كثيرة متناقضة ومتضادة فتاخذ ما تشاء وما يخدم هدفك فالسياسة اليوم هي من يصنع البيانات والمعلومات ليحسن السياسي توظيفها اينما ووقتما شاء وستكون بالتاكيد وفقا للهدف المطلوب مما يعني ان القرارات ونتائج الانتخابات والاقتصاد والمالية وعدد السكان وتركيبة السكان والدخل والخطط والبرامج والزراعة والصناعة والتجارة وكل ما يخطر ببالك غير صحيح وغير دقيق فهل انا محسوب وموجود؟ ربما وربما ساكون رقما سالبا (خيال) تذكروا هذا الكلام بعد الانتخابات باذن الله بعد ان تنفذ بالخير والبركة!!!

[80] نشرت في 2020/10/13

علم الاقتصاد لا يحل لغزا ولا يفك طلسما[81]

مناقشة رسالة ماجستير بعنوان يكتنفه الكثير من المغالطات وعدم الدقة اذ لا يجوز القول تعبئة راس المال، بل يقال تعبئة الاموال funds mobalization او الموارد resource mobalization ولا يمكن ان يقال لغز الاستثمار الادخار ويمكن القول علاقة او متساوية او معادلة او متطابقة او .... وهما ليسا لغزا اذ تشكل هذه العلاقة نصف الاقتصاد الكلي او ربما أكثر لا بل ان الاقتصاد الكلي يقوم على الادخار والاستثمار فهل معنى هذا ان كل مدارس الاقتصاد ونظرياته ونماذجه ورواده عبر قرن من الزمن كانت تلعب لعبة حل الالغاز ومنها لغز الادخار والاستثمار؟ وهل باتت العلوم الاقتصادية مجالا لحل الالغاز والحزازير؟ وهل أصبح الاقتصاد منهجا لحل الفوازير وفك الطلاسم؟ والمصيبة العظمى انها في عينة من دول العالم!!!!! من لا يتقن مصطلحات علمه ومفاهيمه ومناهجه ومنهجياته لا ينشر غسيله على الملا، بل اركنوه على الرفوف!!!!

[81]نشرت في 14 /2020/10

خطر سعر الصرف وتبعاته: اربعون سنة ولم نتعلم الدرس[82]

يبدو العقود الاربعة الماضية التي مرت على العراق لم تكن كافية ليتعلم المعنيون بالامر حجم الأضرار التي يمكن ان تصيب الاقتصاد والمجتمع والدولة جراء خطر سعر الصرف ان وقع لا سمح الله!
في سنة 1979 بيعت الورقة النقدية فئة 25 دينار (ام الحصن) بمئة دولار في أسواق نيويورك ولندن اي كل دينار عراقي كان يساوي 4 دولار في السوق العالمية فيما كان كانت قيمة الدينار ٣.١ دولار وكانت ورقة فئة ٢٥ دينار في السوق العراقية 77,5 دولار اذ كانت العملة العراقية فوق قيمتها over value وبعد مسيرة شائكة طيلة اربعة عقود 1980 -2020 استقر الدولار مؤخرا 1220 دينار تقريبا ولا بد من التذكير بتلك السنين العجاف التي كانت أشبه بالكابوس الذي حط على هذا البلد ومجتمعه فخسر من خسر وأثرى من أثرى وافتقر من افتقر والحديث طويل ومؤلم ومرد كل تلك المصائب هو سعر الصرف للدينار العراقي بالعملات الأجنبية ، ونسمع اليوم الكثير من المقترحات والتوقعات والتعليقات حول سعر الصرف ومخاطره وليعلم الجميع بأن ابشع خطر يواجه العراق اليوم اقتصادا ومجتمعا وسياسة يتمثل بخطر سعر الصرف ولكم في الأربعين سنة الماضية مثالا واضحا مقارنة بكل الدول وعبرة لا ينبغي نسيانها ..... ويقصد بخطر سعر الصرف تذبذبه وعدم استقراره مما يخلق حالة من عدم

---

[82] نشرت في 2020/10/22

الاستقرار في السوق تقود لنتائج كارثية على الاقتصاد والمجتمع بشهادة العقود الأربعة التي مضت فقادت لانهيار قيمة الدينار من اربعة دولارات الى ما قيمته 0,00083 دولار يعني الدينار يساوي اقل من واحد من الف من السنت وهي قيمة لا يمكن تخيلها، اربعون سنة وقد حملت معها تاكل مستمر في قيمة الدينار ولم يلاحظ اية معالجة او سياسة تذكر لدعم الدينار حتى بعد ٢٠٠٣ ولغاية اليوم .... لذا فادارة سعر الصرف للدينار قد حاولت استقراره في السنوات الأخيرة مع هوامش بسيطة للتغير لذا دعوه مستقرا على سعره حتى ولو تطلب الأمر فرض المزيد من الضرائب وخفض النفقات دون المساس بسعر الصرف وبعكسه فسيلحق بالعراق كارثة اقتصادية واجتماعية قاسية جدا قد تكون نتائجها خطيرة وستستمر عقودا في المستقبل لا سمح الله وسيفقد الدينار المزيد مما تبقى من قيمته الضئيلة التي احتفظ بها فماذا بعد ذلك!!!!!!

إقرأوا الورقة البيضاء تؤجروا[83]

دخل الاستاذJohn flecture المحاضرة وبدأ الحديث وغالباً كان يشير الى مرجع بعنوان الورقة البيضاء white paper وكان هذا سنة ١٩٨٣ وما ان انتهت المحاضرة وبدأت بمراجعتها استوقفني موضوع الورقة البيضاء وبعد البحث والاستفسار تبين لي بانها خطة اعتمدتها الحكومة البريطانية في حقبة معينة ونجحت في تطبيقها وكان مضمونها علمياً يركز على السياسة النقدية التي يمكن ان تطبقها الحكومة لمعالجة أزمة معينة وكانت ورقة علمية بحتة وخطة متكاملة ببرامج جاهزة للتطبيق وبعد سنوات باتت مرجعاً معتمداً في محاضرات مقرر المالية الكلية. macro finance

تذكرت هذا وأنا اقرأ ورقتنا البيضاء التي صدرت قبل أيام وضمت ٩٦ صفحة بمحاور متعددة والحمد لله، وقد حاولت أن أجهد نفسي لقراءتها رغم ما انتابني من ملل وخمول فقد احتوت كلاماً مللنا منه للحد الذي بات طرحه غير ذي جدوى.. صناعة وزراعة وتجارة وكذا وكذا ولا بد.. ويجب ... وسوف... ولعل...

المهم قرأتها سريعاً كما تعلمنا ذلك في أصول القراءة السريعة للمراجع وكنت أبحث فيها وبين أسطرها وصفحاتها عن أمور لم أجدها فقلت غلب على الورقة البيضاء الاقتصاد وغابت المالية عكس ما جاء به عنوان الورقة "الإصلاح المالي" فلم أجد للمال رائحة ولم أجد للنقد طعما بل كانت بمعظمها اقتصادية للعظم وحاولت أن أطبق

---

[83]نشرت في 27 /2020/10

منهجيتي في العمل العلمي فلم أفلح فقد حضر السؤال لماذا why وغاب السؤال كيف how؟ فغابت معالجات الفساد.

ويعلم الجميع ما هي مكامن الفساد في العراق وقنواته وغابت المعالجات المصرفية والمالية وكنت اتمنى ان تتضمن الورقة إعادة هيكلة المصارف الأهلية ودمجها لتصبح عدة مصارف تشكل مؤسسات مصرفية بوصفها شركات مساهمة عامة وطنية ذات قدرة مالية وكذلك اليات تحويل المصارف الحكومية الى شركات مساهمة عامة ، وأيضاً تحويل شركات القطاع العام لشركات مساهمة عامة وتسجل كل الشركات في سوق العراق للأوراق المالية وغابت المعالجات الرقابية وكيفية حصر المنظومة الرقابية بديوان الرقابة المالية ومنحه الصلاحيات الرقابية وغابت ايضا معالجات استقرار البيئة العراقية امنياً وسياسياً واقتصادياً ومالياً وان توضح لنا الورقة كيفية تعبئة المدخرات وتعظيم الإدخار وكيفية تشجيع الإستثمار إذ من دون مصارف موثوق بها وبيئة مستقرة لا تتحقق تلك الرؤى... ترى ماذا بقى ؟ ما بقى ... ورد في الورقة... اقرؤوها تؤجروا!!

ما لا يكتبه التاريخ بين دفتيه ترويه ذاكرة المجتمع:
السياسة واحة الثروات في العراق[84]

عاش العراقيون على المهن والتجارة والزراعة والرعي وكانت ثروات الاثرياء غالبا من الزراعة والرعي والتجارة فتلك هي بركات العمل وقوة تحالف اهل المدن بمن حولها وان تصنيفات المهن كفيلة بتبيان ذلك وهذا ما استدعى وصفهم باروع الاوصاف ولكن هناك قلة اثرت من تعاملها مع الولاة واهل الحكم وتسعفنا الحكايات والروايات كيف ان علاقات البعض مع اهل الحكم منحتهم القابا باشوية وثروات لعوائلهم امتدت عقودا من الزمن وشملت الاراضي والعقارات وما ان وقع العراق تحت الاحتلال البريطاني الا وانبرى الكثير في الوقوف على ابواب المعسكرات طمعا في الحصول على مقاولة او عقد او ما شاكل فاثرى الكثير ابان تلك الفترة فعمرت القصور والقيصريات وما زال المثل لدينا "الانكليزي طش الفلوس طش" وجاءت الحرب الثانية لتشكل بابا للاحتكار واستغلال الموقف فاستطاع البعض بناء ثروات كبيرة ايضا اما عقود الخمسينات والستينات فقد اعطت نماذج وإنماط جديدة في الثراء وتراكم الاموال جوهرها فساد وظاهرها تعاملات ونشاطات وهكذا استمرت الحالة الى ان توج الحزب الواحد على الملك العام فاعتبرت مرحلة متميزة في بناء الثروات من خلال العلاقات والواجهات والعمولات والكراميات والمنح والهبات والعطايا وكانت الكارثة يوم وقعت اولى الحروب في الثمانينات لتتحول الى

---

[84] نشرت في 2/11/ 2020

شبكات من حزبيين وعسكريين ورجال اعمال وتطور الحال في التسعينات فكان العراق واحات للثراء لفئات كثيرة بحجة العمل على كسر الحصار والتهريب وتجارة السلاح والنفط وشكلت فئة من الاثرياء انتشرت على بقاع الارض تحسبهم اسيادا وهم اغراب وتمر السنين لنصحو على ما بعد ٢٠٠٣ وبدا اللعب على المكشوف والبقية انتم اعرف بها لقد كانت السياسة طيلة كل هذه القرون والعقود وراء ثروات الاثرياء اجل فاللاعب الرئيس هو السياسة بمختلف نظمها وحكوماتها وبتباين الوانها واشكالها ولكن ما يثير العجب كيف استطاعت الحكومات الديمقراطية لما بعد ٢٠٠٣ وبعد الوقوف على باب المحتل من شرعنة الثراء ووضعت له قنوات رسمية من رواتب ومخصصات ومنح وتقاعدات وتعهدات وتعاقدات وقل ما شئت وكلها بقوانين شرعها مجلس النواب الموقر واقرتها الحكومات العتيدة ونفذتها مؤسسات وفئات كثيرة صالحة من المجتمع وحجتها التوافقات واستطاعت بناء الشبكات المناسبة لحركة تلك الاموال لتمتد على مساحات واسعة بين عشرات الدول في العالم ولهذا ليس هناك ما يثير العجب فهذه السياسة تعز من يدخلها وتثريه وتجعله في الصف الاول وتذل من لا يدخلها وتضنيه وستمضي الايام والسنين وسيصبح ساسة اليوم اسياد قومهم واثرياءه واعيانه وملاكه في الغد مثلما كان اعيان الامس هم سراق أمس الاول ويدور الزمن وتلك الايام نداولها بين الناس من السياسيين الاثرياء ومن تبعهم ودار في فلكهم وسبح باسمهم في واحة الثراء فمنهم من هاجر لبلاد الخير والامان ومنهم من ينتظر ... هذه بعض الروايات من تاريخنا الشفهي المحفوظ في الذاكرة المجتمعية فاذكروه قبل ان يمحى وعذرا للمؤرخين فرواياتنا سماعية ووثائقها شفهية محفوظة في الذاكرة!!!

نشر على وكالة انباء عراقيون الرابط في اول تعليق

إرحموا وزارة المالية فانها عزيز قوم ذل[85]

يبدو ان وزارة المالية استفاقت الان من غيبوبة استمرت ١٧ سنة ولكنها بعد ان فقدت ماليتها وسلطتها ومع هذا فهي استفاقة مباركة والحمد لله ،،، تتسم وزارة المالية بتخصصها ومهنيتها ولا يمكن فهم ما يدور فيها الا من قبل المتخصصين والمهنيين في المالية والمحاسبة ويرفض اي كلام غير هذا، ففيها حسابات وكشوفات وقوائم مالية وتسويات قيدية وتخصيصات وفيها الفعلي والمتوقع والمخمن والمقدر وفيها الموجودات والمطلوبات والفصول والمواد والانواع وفيها النظم المحاسبية المركزية وغير المركزية وموازنات الاداء والبرامج وفيها السلف والائتمانات والتعهدات والتسديدات والتحصيلات والمقدمات والمستحقات وغيرها كثير مما لا يفهمها الا من امتهنها ودرسها وطبقها ومارسها وبعكسه يكون الفرد فيها مثل الاطرش بالزفة وهذا شيء طبيعي جدا فلا يمكن ان يمارس الطب الا من امتهنه ولا يمكن ان يمارس الهندسة الا من تعلمها ومارسها ولهذا كان الله بعون وزير المالية وهو يمارس عمله وهو يعلم بان النظام المالي الحكومي لا يمكن تجزئته ولا يمكن ترك كشوفاته سائبة الا بمطابقتها ولا يمكن ان يؤجل مستحقات عليه او له ولا يمكن ان يحصل على ايرادات الا باجالها ولا يمكن له ان يمنح قروضا لمتعسرين ولا يمكن له ان يحصل ما هو غير متوقع ولا يمكن خرق مبدا مقابلة الايرادات بالنفقات وهو مبدا من مباديء المحاسبة و...و الخ وعلى مر عقود القرن العشرين ولغاية عقد التسعينات كانت وزارة المالية تمتاز بذلك

---

[85] نشرت في 3 /11/ 2020

فقد استوزرها اناس متخصصون بدءا من اول وزير مالية ساسون حزقيل لغاية محمد حديد وانتهاء بفوزي القيسي بنهاية عقد السبعينات من القرن الماضي ولكنها ومنذ عقد التسعينات من القرن الماضي بدات تفقد عزها وصلاحياتها ومبادئها.... توصيف عمر وزارة المالية الذي يقدر بمئة سنة سيكون في المقالة القادمة!!!

وزارة المالية في مئة عام [86]

تاسست وزارة المالية سنة ١٩٢١ بتاسيس الحكومة العراقية وبهذا يكون عمرها اليوم قد بلغ مئة سنة ولغرض الفهم والتحليل يمكن ان نقسم هذه المدة الى ثلاث مراحل : المرحلة الاولى وتمتد من سنة ١٩٢١ ولغاية ١٩٥٨ وهي مرحلة تاسيس الوزارة وتثبيت اركانها ويعود الفضل لمؤسسها ووزيرها الاول ساسون حزقيل وقد غلب على تلك المرحلة الانضباط والتشدد ومسك المال بقيود واجراءات مالية ومحاسبية صارمة ومعظم اطر تلك المرحلة ممن امتهنوا المالية والمحاسبة وليس من الاطر الاكاديمية وقد اثبتت تلك المرحلة نجاحها بتاسيس نظم مالية ومحاسبية ورقابية حكومية صارمة ومنضبطة وفاعلة اما المرحلة الثانية : وتمتد من سنة ١٩٥٨ ولغاية ١٩٧٩ وتكاد تكون هي مرحلة النمو والتطوير ويعود الفضل لوزيرها الاول بعد انقلاب تموز ١٩٥٨ رجل الاعمال محمد حديد ولما كانت الوزارة قد ارست دعائمها كانت قادرة على استقطاب الاطر الاكاديمية من خريجي كلية التجارة والحقوق فانطلقت نحو التطوير المهاري ولاسيما في النظم المحاسبية والموازناتية والرقابية وبرزت قيادات مالية من مدراء عامين ووكلاء وزراء ساهموا بشكل فاعل ابان تلك المرحلة ومنهم عبد العال الصكبان وحنا رزوقي وحسن النجفي وحسن عبد المنعم خطاب وعبد المنعم السيد علي وغيرهم كثير وتميزت بالانضباط العالي والاجراءات المالية الدقيقة وكانت هناك مساهمات كبيرة في تطوير الموازنة العامة للحكومة والنظام

---

[86] نشرت في 6 /11/ 2020

المحاسبي الحكومي وانتهت المرحلة بوفاة وزير المالية طيلة عقد السبعينات الدكتور فوزي القيسي لتبدا مرحلة ثالثة من عمر وزارة المالية وهي مرحلة الانحدار وتمتد من سنة ١٩٧٩ ولغاية ٢٠٢٠ وكان من اهم سماتها هيمنت القرار السياسي على القرار المالي وتبوء كرسي الوزارة اناس سياسيون غير متخصصيين وغير مهنيين عدا استثناءات معينة في عقد الثمانينات وطرد الوكلاء المهنيون شر طردة واستبيحت الضوابط المالية للموازنة العامة للحكومة ولاسيما بفترة الحصار على العراق وشاعت اعرافا غريبة في عالم المال الحكومي منها توزيع المبالغ والاكراميات (بلوكات النقد) واستثناءات البعض من الضرائب وهيمن ديوان الرئاسة على الوزارات ومنها وزارة المالية وغيرها وشاعت الفواحش في العرف المالي الحكومي لتاتي سنة ٢٠٠٣ وتسقط كل النظم المحاسبية والمالية وسادت الفوضى واستمر الانحدار سنوات فكانت الموارد المالية النفطية الكبيرة والضخمة ستارا وغطاءا لكل الفواحش ما ظهر منها وما بطن وشاع الفساد وانتهكت الاعراف والمباديء المحاسبية والمالية وفقدت الوزارة سلطتها المالية على باقي الوزارات وباتت مهمة الوزارة توفير التخصيصات المالية للنفقات التشغيلية والاستثمارية دونما مقابلة للايرادات وما تحققه االوزارات من ايرادات تتصرف بها نفسها وما على وزارة المالية الا توفير الاموال لتغطية النفقات واستمرت حالة الفوضى الى ان كشفت الحقائق بعد الازمات المتتابعة وانخفاض الايرادات وظهر العجز المالي المروع واليوم الكل يطالب وزارة المالية فكيف يمكن اعادة بناء النظام المالي الحكومي بمنظوماته الفرعية الثلاث الموازنة والمحاسبة والرقابة ؟ ان اعادة بناء المنظومة **المالية الحكومية يستلزم غطاءا قانونيا وتشريعيا وبيئة مستقرة وهذا لم**

يتوفر في خضم كل التحديات والمخاطر التي يلمسها الجميع ! وكذلك يستلزم تطوير الادوات والعمليات المالية الحكومية والاجراءات والضوابط في ظل بيئة المساءلة والشفافية والحوكمة وهذه كلها لم تتوفر لغاية الان فما زلنا ننظر للتشريعات والقوانين وكانها لعبة سياسية او ربما الكترونية او ربما ليلة حمراء فالمالية ليست سياسة والقانون ليس كلمات بسطور والتشريعات ليست ليالي حمراء وإنها ليست (كلمات بسطرين نكول بيه....) انه من يضبط علاقات المجتمع والناس والمنظمات ويوازن عملها ويحفظ الحقوق العامة والخاصة.... فقد تقود كلمات بسيطة لبحور من دماء (مقولة داود الجلبي سنة ١٩٢٥) او تحويل الملك العام للخاص (فساد) او فقر وانقسامات وحروب..... هذا ما خلفته النظم المتعاقبة منذ عقد الستينات ولغاية اليوم وهذا ما حصده مجتمعنا من السياسة وانتهاك القانون فانتظروا الاصلاح لتتوفر الاموال وتوزع الرواتب انا معكم منتظرون!!!

ديوان الرقابة المالية: خيار العراق لمحاربة الفساد[87]

ان من يطلع على تاريخ الرقابة المالية في العراق يقف متسائلا كيف لكل هذا الارث الرقابي ان يتلاشى ويسمح بتفشي الفساد وتدني اداء العمل الحكومي المالي وغير المالي للحد الذي وصفت البلاد بالهشاشة واحتل موقعا متقدما فيه؟

ان الصراع بين الادارات الحكومية والرقابة المالية قديم في العراق وهو يمثل صراعا بين الفساد والنزاهة من خلال الرقابة والاشراف فانحسر الفساد وانتصرت النزاهة عقودا من الزمن، فاذا كانت الرقابة الداخلية (الرقابة داخل الادارة الحكومية) تمارس من قبل المديرين بمختلف مستوياتهم من اعلى مستوى وهو الوزير وانتهاءابادنى مستوى اداري في اصغر وحدة ادارية في الوزارة او المؤسسات والهيئات التابعة لها ولم تات اكلها فهناك الرقابة الخارجية التي تمارس انشطتها على كل الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية لتضبط الاعمال وتضعها بمسارها الصحيح، وكانت قد تاسست اول مؤسسة رقابة خارجية في العراق سنة ١٩٢٧ تحت عنوان دائرة تدقيق الحسابات العامة وبادارة بريطانية ولغاية سنة ١٩٣٥ فتعرقت ادارتها واستمرت بعدها تمارس الرقابة الخارجية باطرها البسيطة لغاية خمسينات القرن الماضي حيث شهدت الانشطة الحكومية توسعا وتطورا مما استدعى تطوير منظومة الرقابة الخارجية لتتوائم مع الانشطة الحكومية وبذلت جهودا باتجاه تطوير المؤسسة الرقابية في العراق وبرز الدكتور عبد الله النقشبندي وتبنى

---

[87]نشرت في 2020 /11/12

هذا المشروع وقدم مقترحه بعد دراسة طويلة بكتاب تحت عنوان " الرقابة المالية في العراق ومشروع مجلس الاشراف والتنظيم " سنة ١٩٦٤ وتضمنت نظرية الرقابة والاشراف تاسيس ديوان للرقابة المالية ليتولى الرقابة المالية وتقييم الاداء والكفاءة والتقاضي واستمرت جهوده متواصلة امام تحديات كبيرة وصعوبات وتعقيدات وظروف غير مستقرة وكانت هناك قوى تقف بالضد منه ومن مشروعه من داخل وزارة المالية واستمر بالكفاح مع زملاء له وكانت هناك محاولات لاذابة مشروعه ضمن مشاريع عربية اخرى ومنها مصر ولكنه اصر على ان يكون مقترحه عراقيا هو الافضل وبعد مخاض صعب اقر قانون تاسيس ديوان الرقابة المالية في اذار ١٩٦٨.

واستمرت مسيرة ديوان الرقابة المالية المتالقة لغاية بداية عقد التسعينات وبسبب الحصار وظروف العراق فانحسرت نشاطاته وتدنت لغاية ٢٠٠٣ وبدت توجهات تدعو لحل الديوان بكل الطرق ولكن كان الديوان باطره وقياداته اقوى من كل التحديات وبرز الاتجاه نحو تشتيت صلاحياته وهذا ما حصل فعلا بين هيئة النزاهة ومكتب المفتش العام وعلى الرغم من كل ذلك كان وما زال الديوان عنوانا الرقابة المالية في العراق وهو من يعول عليه في محاربة الفساد واجتثاثه من جذوره فيما لو انيطت به مهام الرقابة المالية والتقاضي في الجرائم المالية وهو امر يمكن ان يتحقق.

تعد تجربة العراق في الرقابة المالية رائدة بين الدول العربية وشكلت ارثا كبيرا يستدعي توظيفه بالشكل الصحيح في تعديل مسارات الادارات الحكومية وتقويم ادائها وتحقيق الكفاءة وخلق انماط جديدة في الاشراف والرقابة والانضباط في العمل الحكومي وهو قادر على

ذلك اذا ما دعم الديوان ومنح صلاحيات العمل الرقابي والاشرافي كاملة، اما اذا بقي الاصلاح مسالة سياسية فانتظروا توافقات السياسين بعد عمر طويل ان شاء الله !!!!

حديث الموازنة الغث![88]

ليرحمك الله يا حنا رزوقي يامن ارتبط اسمك بالموازنة العامة للحكومة وتشهد مجلة وزارة المالية على ذلك ويرحم كل من اسسها وساهم بتطويرها علميا وتطبيقيا طيلة قرن من الزمن فقد انطلقت سنة ١٩٢١ والعراق من اوائل الدول العربية التي طبقت الموازنة، ولكنها اليوم مع الاسف قد سف اسمها وساء استخدامها ورخص تداولها واصبحت لعبة وحديثها غث!! فعذرا ايها المؤسسون والمطورون فقد ضاعت جهودكم ولم يحفظ العهد.

الموازنة مفهوم مستقبلي فهي ترجمة رقمية للخطة وتمثل ارقاما تقديرية لجانبين هما المدفوعات (النفقات) والمقبوضات (الايرادات) اي ما سيدخل الخزينة من نقد وما سيخرج منها خلال سنة قادمة بدءا من ١/١ ولغاية ٣١/ ١٢ وتكتسب صفة التوازن لتظهر ان كان هناك عجزا ام فائضا في النقد وقد تطورت الموازنة في اسسها ومفاهيمهاوتطبيقاتها عبر عقود في الدول ومنها العراق ولست بهذا الصدد انما بصدد المفهوم الذي تبنى عليه الموازنة وهو المستقبل!! اجل المستقبل فالموازنة للسنة القادمة، مما يعني بان الحكومة عندما تعد الموازنة فانها تعتمد تقدير النفقات والايرادات وتظهر عجزا او فائضا تقديريا وليس فعليا بعبارة اوضح:::: تقدر نفقات وايرادات السنة القادمة حتى لا تقع هناك مشكلة، ولكي تكون الحكومة على بينة من امرها للسنة القادمة ومما لا شك فيه ان الحكومة تاخذ على محمل الجد كل التحديات والمخاطر التي يمكن او من المحتمل او المتوقع ان

---

[88] نشرت في 18 /11/ 2020

تواجهها فتتحسب لذلك!!! اجل تتحسب لما سياتي فما دام لديها تقديرات لا بد ان تتحسب تتحوط تتحفظ .... والا ستقع الحكومات في مطبات وازمات هي في غنى عنها، ولهذا تسعى الحكومات لتطوير هذه الاداة وهذا ما معمول به في كل دول العالم، وبهذا تكون الموازنة احدى الادوات المهمة جدا في السياسة المالية وللموازنة دورا رقابيا غاية في الاهمية من خلال مقارنة المقدر بالمنفذ والوقوف على الانحرافات ومشكلة الموازنة الحكومية انها تعتمد تقدير النفقات اولا ومن ثم تقدر الايرادات وهذا ما تتميز به الموازنة الحكومية عن اية موازنة اخرى فالشركات تقدر الايرادات اولا ومن ثم النفقات بينما الحكومة تقدر النفقات ومن ثم تقدر الايرادات ومضمون الاختلاف ينبثق من مسؤولية الحكومة عن نفقاتها التشغيلية والاستثمارية، وايراداتها تاتي من تلك النفقات التي تنفقها بينما الشركة تعتمد الايرادات اولا لانها تعتمد السوق في بيع سلعهاوخدماتها وتكون موزانتها دالة للسوق بينما ايرادات الموازنة الحكومية تاتي من نفقاتها، والانفاق هو من يحرك السوق ولهذا تعتمد الانفاق اولا ومن ثم الايرادات ما يعني ان الانفاق يحتل حيزا كبيرا في الاقتصاد كونه من يحرك السوق الذي يعد بيئة لشركات الاعمال.

اما في العراق فقد أصبح الانفاق دالة للسوق العالمية للنفط ذلك ان ايراداتنا ليست من نفقاتنا وانما من ريع النفط وبهذا فقدت الموازنة مضمونها وهدفها ووظيفتها ولم يعد لتقدير النفقات والايرادات دورا وبدلا عن ذلك تتجه الانظار لسوق النفط وبدلا عن تقدير النفقات وتحريك السوق بهدف زيادة الايرادات اتجهت الانظار لتغطية الرواتب لسد الافواه الجائعة والحديث يطول فيه الغث والسمين ..... ابعدكم الله عن الغث والمغثات!!!!

نشرت على موقع وكالة انباء عراقيون

عصر الازمات المركبة [89]

مرت على العالم ازمات مالية كثيرة ولكل ازمة سماتها وانماطها وتداعياتها ولكن ان تكون الازمة مركبة فهذا ما هو جديد على العالم، فمنذ بداية الازمة الصحية في بداية سنة ٢٠٢٠ تبعها فورا ازمة مالية شملت العالم باسره، فتداعت المؤشرات الاقتصادية لاقتصادات الدول قاطبة ومنها التوازن المالي للدول Fiscal Balance وتبعها الناتج المحلي الاجمالي واسعارالنفط وغيرها من المؤشرات وبدات الحكومات بتبني سياسات مالية انفاقية على القطاع الصحي ودعم المؤسسات المالية والمصرفية والسؤال كيف استطاعت تلك الحكومات تقديم ذلك الدعم خارج توقعاتها ؟ وكيف وفرت الاموال لتغطية تلك النفقات لمواجهة ذلك الوباء او الجائحة؟ وكيف دعمت مؤسساتها المالية والمصرفية؟

ان متابعة اجتماعات قمة العشرين التي عقدت في الرياض وما خرجت به من توصيات وما تناولته من نقاشات عبر اللجان المنبثقة عنها اشرت بان هناك تحديات ستواجه العالم في العقد القادم وقد حملت في مضامينها جوانب لم يكترث البعض لها، ومنها تحديات المناخ والتغيرات الطبيعية فهل كانت جائحة كورونا بمثابة انذار للعالم بان هناك ما لم يكن في الحسبان وما هو خارج التوقعات يمكن ان يضرب العالم في ايام او اسابيع ويحول مجتمعاتها واقتصادياتها الى وضع مترد وبائس ! لم تكن توقعات قط بان تكون هناك جائحة عالمية وكانت وتبعتها ازمات مالية لم يشهد العالم لها مثيلا منذ الحرب

---

[89] نشرت في 24 /11/ 2020

العالمية الثانية وحصلت، فقد اختلت التوازنات المالية الحكومية والخاصة وتآكلت مدخرات العالم لعقود لمواجهة تبعاتها المالية فهل سيكون هذا درسا للعالم بحدوث ما لم يتوقعه؟ ترى إذا كانت هناك توقعات بازمات مناخية خلال سنوات العقد القادم وهذا ما عرضته القمة وباتفاق العشرين اقتصاد الاكبر بالعالم ترى ما هي تحوطات الدول والحكومات لما هو غير متوقع؟ واذا تم التركيز على المتوقع فان العالم سيشهد ازمة مناخية اشد وأعتى من كورونا بمرات ومرات وستكون تداعياتها وخيمة على بني البشر في معظم أرجاء الارض ترى هل بدا العالم بالتهيؤ والاستعداد لذلك؟ هذا ما ركزت عليه قمة العشرين لكن الاهم ما هي توجهات وتحوطات الدول النامية والاقل نموا الفاسدة منها وغير الفاسدة الهشة منها والصلبة؟ انه مستقبل الازمات المركبة فقد تكون ثنائية الابعاد كما حصل في سنة ٢٠٢٠ وقد تكون ثلاثية الابعاد كان تكون: مناخية وصحية ومالية ! فأين المفر!....مما لا شك فيه سيخرج منها من تهيأ لها وسيندحر فيها من استهزء بها والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه.....

التجارة: ما قبلها بناء.. وما بعدها تنمية [90]

تنفق الدول عشرات المليارات من الدولارت من اجل فتح الطرق واختصارها من خلال شق الانفاق وبناء الجسور العملاقة وتشييد الموانىء والمطارات ومد سكك الحديد وغير ذلك، كل هذا من أجل التجارة وتطويرها وتنميتها، وتنفق المليارات في تطوير الاتصالات وبناء المواقع الرقمية والشبكات من أجل تسهيل التجارة، وتنفق الحكومات الملايين لأجل تسهيل وتبسيط الإجراءات، وتعمل الدول على بناء وتطوير نظمها المالية والمصرفية بهدف دعم التجارة وتطويرها وغير ذلك لأجل التجارة، وكل ما ذكر وغيره كثير هو لتوفير بنية تحتية للتجارة! أجل التجارة... فهل هي بهذه الأهمية؟ والجواب لا شك نعم؛ لا بل هي أهم من ذلك كونها تشكل مفتاح الاقتصاد، فهي من يدعم ويطور الصناعة والزراعة وصناعة الخدمات وهي جسر الثقافة وهي من يخلق الثروة ويزيد الدخل القومي والقائمة تطول، وقد شغلت التجارة مساحة كبيرة في إطار علم الاقتصاد تحت باب التجارة نظرياتها وإجراءاتها وممارساتها سواء كانت تجارة الداخلية أم الخارجية الدولية، وتطورت منها علوم كثيرة الإستراتيجية ، التسويق ، اللوجستك أو الإمداد، التكامل، التنافسية، الخدمات المالية، المعايير، الجودة ..و .و .. وقد خطت الدول خطوات كبيرة في هذا المجال وتشكلت أقطابا وبدت صراعات عالمية لا بل هناك من المؤسسات الدولية من صاغ اتفاقية للتجارة وأسس منظمة للتجارة ... ولا بد من الاشارة الى ادبيات المؤسسات الدولية التي غالبا

---

[90] نشرت 3 /12/ 2020

ما تردف ربط التجارة بالاستثمار كل هذا وما زال الأمر لا يعنينا وسباق العالم على أشده منذ عقود وما زال الامر غامضا لدينا وتنافسية الدول قد بلغت تخمتها وغالبا ما نعللها بالمؤامرات علينا، ويبدو ان كل هذا لا يحمل اي معنى ومضمون لما نصبو اليه .... تذكرت كل هذا وأنا أشاهد وأتابع طوابير الشاحنات الممتدة لعشرات الكيلومترات تنتظر عبور الجسر وتذهب بطريقها لهدفها بضائع معطلة بشاحناتها وشوارع غير مؤهلة للنقل ومؤسسات خاملة في نشاطاتها لادارة النشاط التجاري وغيرها من الخسائر وعلى الرغم من كل ذلك قلت كان الله في عون التجار كيف يوفرون السلع والبضائع! وكان الله في عون سواق الشاحنات وكان الله بعون الناس في شوارع مكتظة بالشاحنات.

لقد كان عقد التسعينات من القرن الماضي حافلا بالنقاشات والحوارات والمؤتمرات والعنوان الرئيس التجارة، والتي وضعت اوزارها ورتبت نظمها والياتها وحققت الدول خطوات متقدمة في تجاراتها وابرزتها فوائض الحسابات الجارية لموازين المدفوعات لها واكدتها مؤشرات مساهمة التجارة في الدخل القومي وبدانا نسمع في تلك السنين بظاهرة قديمة حديثة عادت لها الدول بقوة وهي مناطق التجارة الحرة والتي تطورت بشكل كبير جدا لتشكل ظاهرة مهمة في بداية القرن الحادي والعشرين فكانت نماذج رائعة في مساهماتها في الدخل القومي وتطوير قطاعاتها لذلك سيكون لها حديث في مقالة لاحقة .

حديث التجارة... وذكرى المناطق الحرة [91]

لقد كنت وما زلت والحمد لله متابعا جيدا لتقارير التنمية العالمية منذ بداية صدور اول تقرير سنة 1978 وقد كان تقرير سنة 2009 تقريرا رائعا في موضوعه ومناقشاته وكان بعنوان
((Reshaping Economic Geography إعادة تشكيل الجغرافية الاقتصادية .... فانهمكت بقراءته وشغفت بأفكاره والحالات التي طرحها، وعرضت إحدى تلك الأفكار حينها لأحد طلاب الماجستير المتفوقين فتم الاتفاق ليكون مشروع بحثه في التجارة والاستثمار ومركزا على مناطق التجارة الحرة واعتمدت محافظة نينوى حالة دراسية للتطبيق وأنجزها بتفوق سنة 2010، وعندها زادت قراءاتي عن المناطق الحرة وما كان مني إلا أن بدأت مشروع كتاب بهذا الموضوع ليعرف بالمناطق الحرة ومفاهيمها وتصنيفاتها وأشكالها وأهدافها وأنجز الكتاب كاملا باستثناء جزئية:
تخص الترابط الأمامي Forward Linkageوالترابط الخلفي Backward Linkage .
وقد تضمن الكتاب خمسة فصول وغطى ما عدده أكثر من 150 صفحة متخذا من أصغر منطقة تجارة حرة والتي عادة تكون في المطارات تحت مسمى السوق الحرة وانتهاءاً بأكبر منطقة حرة في العالم وهي الاتحاد الأوربي والاتحاد الآسيوي آسيان وعرض الكتاب للسوق العربية المشتركة التي تجاوز عمرها السبعين سنة والتي

---

[91] نشرت في 4 /12/ 2020

انتهت بمنطقة التجارة العربية الكبرى التي نسمع بها ولا نراها ويبدو أنها ماتت وانتهت من زمان....

وبقي الكتاب ملفات رقمية بين حنايا حاسبتي المركونة منذ سنة 2014 علما ان كل تلك الفصول والمباحث كتبت سنة 2010.

وما ان كتبت مقالة " التجارة ما قبلها بناء وما بعدها تنمية " بالأمس القريب وكان عنوانها من وحي الشارع والطوابير الطويلة من الشاحنات؛ إلا وتذكرت ما كنت قد كتبت قبل سنوات فعدت لتلك الفصول الخمسة عن مناطق التجارة الحرة ويبدو أنها قد غطت في نوم عميق وها هي قد استيقظت مما يعني أنها لا بد أن تخضع لإعادة قراءة وتحديث وإعادة كتابة ومراجعة أو ربما ستعاني من إهمالي وعدم اكتراثي بها مرة ثانية ويكون حالها حال المناطق الحرة ومشاريعها في العراق.....

كانت مقترحات لمناطق حرة في نينوى[92]!

لست بصدد التعريف المفهومي والاصطلاحي للمنطقة الحرة وتعدد مسمايتها، وانما يمكن القول باختصار هي ظاهرة قديمة تطورت في عقد السبعينات، واستخدمت بشكل اكبر منذ بداية عقد التسعينات؛ انها مناطق منعزلة عن محيطها لها قوانينها واجراءاتها التي تحكمها، ومن اهدافها التصدير وتشغيل الايدي العاملة وتشغيل الموارد الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وغير ذلك، وتستلزم توفر مقومات منها بيئة امنية وسياسية واقتصادية مستقرة، ووضوح في الاتفاقات وشفافية في للتعاملات، وهذه المناطق يمكنها جذب الاستثمارات الاجنبية، وعقد شراكات مع شركات البلد المضيف، وايضا خلق روابط خلفية للموارد بانواعها وروابط امامية مع جهات لاغراض التصدير، وغالبا ما يصار الى قوانين تنظم عملها ولايشترط ان يكون موقع المنطقة الحرة على منفذ بحري او ميناء بل لا بد لها من موقع استراتيجي ياخذ في الحسبان القرب من الموارد والاسواق، وبرزت عددا من الدول ومنها: الصين ودول شرق اسيا وعددا من دول امريكا اللاتينية وفي منطقتنا العربية برزت الامارات والسعودية ومصر والاردن وتونس والمغرب وغيرها من الدول وبقي العراق بعيدا عن هذه الظاهرة.

وكانت هناك دراسة اعدت في قسم العلوم المالية والمصرفية جامعة الموصل " رسالة ماجستير " ركزت على مسح المجال الاقتصادي لمحيط الموصل، وما تميزت واشتهرت به مدنه من صناعات تقليدية نابعة من كل تلك المناطق ومسحا ميدانيا للمهارات وقوى العمل

---

[92] نشرت في 7 /12/ 2020

اعتمدت الدراسة مقترحا وفق اسس اعادة تشكيل الجغرافية الاقتصادية لمحافظة نينوى لثلاث مناطق الاولى في الصابونية، والثانية في فلفيل والثالثة في الحمدانية بين برطلة وقره قوش وبعشيقة وفق معايير نابعة من اهتمامات اهل كل مناطق الموصل ومهاراتهم في الزراعة والصناعات التقليدية والتجارية وقدراتهم في عقد شراكات اجنبية لتطوير تلك الصناعات وفتح افاق جديدة لتلك المناطق، وخلق فرص العمل وتشكيل ريادات اعمال، وهناك من المقومات الاقتصادية ما يساعد في ذلك مما يعني ان تلك المناطق الحرة لا بد ان توفر البنى التحتية والحماية لتكون ذات قدرة تنافسية في السوق الاقليمية، ويبدو ان كل تلك الدراسات كانت اضغاث احلام، ولكن الاهم انها وثقت بدراسات علمية ستشهد الايام والسنين بذلك، واليوم اختلفت الرؤية فمستوردات الابقار من بقاع الارض البعيدة جعلت المربين المحليين يحققون الخسائر تلو الخسائر، وحرقت معظم بساتين الزيتون التي يصل عمر اشجارها لمئات السنين في بعشيقة وبحزاني، وهجرت صناعات المؤونة وحلت محلها المستوردات المعباة المريحة وهكذا انتهت حكاية مشوقة من حكايات الموصل ومدنها لفرص استثمارية رائدة ورائعة كان يمكن ان تكون نموذجا في التعايش والريادة.... واليوم فردا واحد يتاجر بمئات الملايين من الدولارات والالاف عاطلة تنتظر فرصة عمل... وعدنا لقصة لا اول لها ولا اخر يبدو كان هذا هدفها...ولتعلمنا المنظمات الانسانية الدولية صيغ التعايش ويوزعوا لنا المساعدات !!!....

هل نكتشف لقاحا للفساد؟[93]

منذ بداية كورونا وتزامنها مع تدهور أسعار النفط وتفاقمها والكل يبحث عن حلول ومعالجات لهذا الوباء الخطير ما بين اللقاحات والأدوية فيما نحن نبحث عن كيفية تمويل العجز في الموازنة نتيجة انخفاض الايرادات في مقابلة النفقات الحكومية، وخصصت الدول عشرات المليارات لقطاعاتها الصحية ومؤسساتها ولمساعدة الدول الفقيرة لمواجهة كورونا وفيما اتجهنا للاقتراض لتغطية ذلك العجز ... وما بين المقاربتين بون شاسع وكبير فقد كان الوباء مستفحلا وأرقام الإصابات والوفيات تتفاقم وفرضت الإجراءات الصارمة على الحركة والأنشطة والتجمعات فيما لاذ العراقيون بالبحث عن حلول لتغطية الرواتب والنفقات الضرورية، واليوم اكتشف اللقاح وصنّع ووزع وحقن بعض الناس في بعض الدول، ونحن ما زلنا نقترض ونهندس ماليتنا ونحاول تفعيل تكنولوجيا المال ونصدر الأوراق البيضاء ونرفع الورقة الحمراء بأن القادم من الشهور سيكون صعبا، ومنذ سنة وما زال الكلام عن الفساد والإصلاح والمعالجات والترقيعات... وفجأة أذن مؤذن أن ارتفعت أسعار النفط وتجاوزت الخمسين دولار والحمد لله إنه بداية نور في ذلك النفق المظلم الذي عاشه البعض وان شاء الله سيرتفع أكثر وأكثر ونتخطى المشكلة فيما عربة الإصلاح قد غاصت عجلاتها في طين لازب يصعب سحبها.. وعملت الدول والشركات وأنتجت اللقاحات ونشطت اقتصادياتها وبدأت تطلب النفط وارتفع

---

[93] نشرت في 11 /12/ 2020

سعر النفط في السوق واستبشر الناس خيرا فهل ستحل مشاكلنا المالية قريبا فالمقارنة هنا بين سباق العالم في اكتشاف اللقاح وسباقنا في تغطية النفقات والإصلاح وإذا تجاوز سعر النفط الستين دولار للبرميل نسينا ما فات ونعلن النصر على كورونا من موقع الحدث وتكون موازنتنا قد حملت بالمزيد من النفقات لدفع الفوائد والمستحقات وما زالت عربة الفساد والإصلاح تنتظر من يسحبها وربما سيترك أمرها إلى أن يقضي الله أمرا ... يبدو أن يجد العالم لقاح كورونا أسهل من أن نجد لقاحا للفساد وهكذا وبعد سنة كاملة ضاعت فرصة أخرى لتنضم إلى باقي الفرص الضائعة علينا ولم لا فإن مع العسر يسرا

ماذا يعني انهيار اقتصادي؟ واللاعب الفاعل السياسة[94]!

يقول البعض ويصرح باننا مقبلون على انهيار اقتصادي! وسؤالي هنا ماذا يعني انهيار اقتصادي؟ فاين المصارف والمؤسسات التي ستنهار! فسواء انهارت المصارف والمؤسسات ام استمرت سيان! فلا دور لها ولا مساهمة منها في الاقتصاد!! اذن اين سيحدث ذاك الانهيار المزعوم؟ واذا كان المقصود الوزارات والمؤسسات الحكومية فهي ليست ميدان لاي انهيار فهي تعمل وفق اليات حكومية، بعبارة مختصرة لا يوجد لهذا المصطلح معنى... والامر كله بيد القوى الفاعلة المتعددة ومنها الحكومة وليس السوق; علما بان الانهيار الاقتصادي يحدث في اقتصاديات السوق، وان مؤسساته هي التي تنهار بسبب ظاهرة الدومينو وتاثيرها ونحن لسنا منها. نستنتج من هذا ان من سينهار هو دخل الفرد وثروته ايا كان هذا الفرد بفعل تناقص دخله الحقيقي وانخفاض قيمة العملة اي ارتفاع الاسعار بالعملة المحلية.

ان ما يثير الاستغراب والعجب بان يحدث هذا الامر في هذا بلد وهو من كان قد مر وعبر عقود من الزمن بازمات مالية ونقدية عديدة وكان ينبغي ان يكون قد كسب الخبرة والتجربة اكثر من اي دولة في العالم وان يكون قد تمرس واكتسب الدروس والعبر مما مر عليه ولكن مع الاسف نجده اليوم في حالة وجوم وسكوت او ربما في حال من يعلم ويرى ولا يقدر ان يفعل ما يجب فعله؛ او ربما يعتمد سياسة خليها هي تصفى ..... يقال كان ينتظر الصحفيون والمحللون الماليون

---

[94] نشرت في 19 /12/ 2020

رئيس البنك الفدرالي ليقراوا ملامح وجهه ويبنون على تلك الملامح توقعات متفاءلة او متشائمة.... اما في الحال الذي نحن فيه، فليس لهذه الطقوس اهمية تذكر فاي حدث مهما كان كبيرا او صغيرا فامره الى الحكومة وقواها الفاعلة ناهيك عن ما يلاحظ من التداخل في المهام فسعر الصرف من مهمة البنك المركزي والموازنة من مهمة وزارة المالية ولا علاقة بين هذا وذاك الا من خلال السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة.

ويبقى ما تقراوه عن انهيار اقتصادي لا محل له في قاموس هذا البلد، فما حصل في سنوات الحصار يثبت ذلك، وان الانهيار ربما قد يكون في مجال اخر وهذا ايضا مستبعد جدا بفعل القوى الفاعلة على الارض والتي لا تسمح باي تغيير، لذا فان كل ما يحدث سيتجرعه الناس رغم مرارته وسيكون حالنا اسوا مما كان في التسعينات او ربما بعد سنة ٢٠١٤ الى ان يستعيد النفط سعره ولنا في تاريخنا المالي والاقتصادي والسياسي وتجارب دول العالم دليلا ومرشدا.... ويبقى القادم مجهولا واللاعب الفاعل السياسة ورحم الله العلوم المالية في مثواها الاخير .....؟؟؟

متى تكون سياسة تخفيض قيمة العملة Devaluation ناجحة؟[95]

تعتمد سياسة تخفيض قيمة العملة في الدول الصناعية المنتجة المصدرة والسبب يكمن في جعل صادراتها من المنتجات منافسة في السوق العالمية فتزيد الصادرات ويحقق الفائض في ميزان المدفوعات وتحصل الدولة على العملات الاجنبية لدعم عملتها وقد استخدمت هذه السياسة في كثير من الدول المتقدمة والنامية اما في الدول الفقيرة غير الصناعية وغير المنتجة فهي سياسة ثبت فشلها في كثير من الدول ولحق بها كوارث ومشاكل في كل الجوانب ولهذا رفضت كثير من الدول مثل هذه السياسة وتبرير ذلك ان سعر الصرف هدف تسعى الى استقراره الحكومات لخلق الثقة بالاقتصاد وايضا لتقليل الخسائر التي يتحملها اصحاب الاعمال والمستثمرين ودعم الثروة والمدخرات بالعملة الوطنية اما ان يعتمد لتغطية عجز الموازنة فهو يعود لما ذكر اعلاه في الدول المصدرة لمنتجاتها اما في الدول غير المنتجة وغير المصدرة فالضرائب هي الاداة الافضل وتشمل الدخل والتعرفة الجمركية وغيرها من الضرائب والسبب هو لتقليل الفجوات وتشجيع الانتاج والاستثمار وخلق الثقة بالاقصاد ولهذا فخفض النفقات وتقليصها وزيادة الايرادات هي الوسيلة الافضل في الدول غير المنتجة النامية ولنا في تجارب دول العالم امثلة كثيرة في الفشل والنجاح

---

[95] نشرت في 19 /2020/12

استقلالية البنك المركزي ودوره في الاقتصاد!![96]

يتمتع البنك المركزي في كل دول العالم باستقلاليته عن الحكومة ووزاراتها ومؤسساتها كونه يمثل السلطة النقدية ومهمته اصدار العملة وادارتها وصياغة السياسة النقدية ومراقبة المصارف، وتعد العملة مفصلا مهما في الاقتصاد والمجتمع فهي خزين القيمة، واداة التبادل وتحتفظ بقوة الابراء، وغالبا ما يكون البنك المركزي في صراع مع وزارة المالية في كل دول العالم بسبب التناقض في الاهداف والتناقض بين السياسة النقدية التي تتبناها البنوك المركزية، والسياسة المالية التي تعتمدها وزارة المالية ليتباهي كل منهما بمنجزاته.

ولقد ناقشت ادبيات السياسات الاقتصادية كل تلك التناقضات وتحليلها تبعا لتباين المتغيرات والادوات المعتمدة لكل منهما في مختلف المدارس الاقتصادية ويبقى استقرار سعر الصرف هدفا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد المعني لما له من دور كبير في حفظ الثروة وتعظيمها وتحقيق النمو الاقتصادي الذي تسعى الحكومات لتحقيقه.

ان ما يثير الاستغراب والنقاش ان يتسلم البنك المركزي امرا من وزارة المالية بخفض قيمة الدينار وكانما البنك المركزي احد المؤسسات التابعة لوزارة المالية مما يؤشر فقدانه لاستقلاليته وتبعيته لوزارة المالية ويبدو ان الوزارة عاجزة عن تفعيل ادواتها فالقت تبعات ذلك على البنك المركزي فاستجاب صاغرا دونما عرض للاسباب النقدية ومبرراتها، وهنا لا بد ان نميز في الحديث عن النقد

---

[96] نشرت في 2020 /12/21

وادارته وسياساته وبين الاقتصاد والياته وقطاعاته، فهناك بونا شاسعا بين الاثنين، فتثبيت سعر الصرف يعد هدفا تسعى الى تحقيقه كل الدول في تنميتها ضمن حزمة الاهداف الاقتصادية وكانت خطط العراق ان يصل سعر صرف الدينار الواحد الى دولار واحد في سنة ٢٠٠٨ وطرحت مناقشات حذف الاصفار وغيرها وعلى الرغم من كل المقومات التي كانت متوفرة انذاك فقد تم تجاهلها، وكان سعي البنك المركزي حثيثا لخلق الاستقرار وتحقيق ذلك الهدف وتم اعتماد الية ادارة سعر الصرف وضمن هوامش محدودة (+، --) وكانت الصدمات تتوالى منها سنة ٢٠١٤ وما بعدها لتصل الامور الى ما وصلت له، وهناك من يعلل ذلك بشروط الصندوق علما ان تقارير الصندوق تؤكد على اليات الاصلاح للمصارف والاقتصاد وقطاعاته والمالية الحكومية اما عن قروض الصندوق فغالبا ترتبط بمعالجة الخلل والعجز بميزان المدفوعات، وهنا لا يمكن تجاهل توصيات الصندوق اعادة هيكلة الاقتصاد وقطاعاته والمالية العامة ومنظوماتها في مكافحة الفساد وخفض النفقات وتعظيم الايرادات وتحصيل المليارات من الاستحقاقات لصالح الحكومة وتفعيل ضرائب الدخل والتعرفة الجمركية وتبني بديلا عن كل ذلك خفض قيمة العملة التي ستطال اثارها الكارثية المباشرة وغير المباشرة المجتمع بالكامل وترك الفئات المترفة والثرية تزداد ثراءا....

العملة خزين القيمة[97]

احدى اهم وظائف النقد انه يعد خزين للقيمة، ومن هنا تحدث العديد من المفارقات .... ومنها من يحدد قيمة الموجود؟ لا شك يحدده السعر في السوق، فهل السعر يساوي القيمة؟ الجواب بالتاكيد نعم ولا في الوقت نفسه! كيف يكون نعم؟ لا شك في الاجل الطويل عندما يستقر السوق (يتوازن السوق) فيكون السعر معبرا عن القيمة وفي الاجل القصير يكون ألجواب لا! السبب ان اضطراب السوق قد يجعل السعر اعلى من القيمة والعكس ومن عايش التسعينات فقه الامر... واذكر ببداية سنة ١٩٩٦ عندما طبقت الامم المتحدة قرار النفط مقابل الغذاء والدواء وهبط السوق وارتفعت قيمة الدينار واصبحت قيمته (٥٠٠ دينار للدولار الواحد) بعد ان كانت ٣٠٠٠ دينار للدولار! حينذاك اصبح سعر غرام الذهب بسعر طبقة بيض وقد سمعت الصياغ يقولون "يا ناس سعر غرام الذهب بطبقة بيض" لا شك بان الصائغ هو افضل من يميز بين السعر والقيمة وما ان استقر السوق الا وانخفضت قيمة الدينار لتصل خلال اشهر الى ١٠٠٠ دينار مقابل دولار واحد واستمرت حلقات المسلسل.

العملة النقدية وظيفتها خزين للقيمة فاذا استقرت كانت معبرا عن ذلك واي تغيير في سعر الصرف يعني تذبذبها وتناقص قيمتها مما يؤشر فشلها في اداء وظيفتها في خزن القيمة وقد يلجا الناس للعملات الاجنبية الدولار او الذهب او العقار لحفظ القيمة وهي تمثل ثرواتهم والتي ينبغي ان تعظم لا ان تتناقص ، وهذا ما نص عليه القران الكريم

---

[97]نشرت في 22 /12/ 2020

بسورة البقرة " فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون " وهنا راس المال يقصد به الموجودات ايا كانت وهو المفهوم الاقتصادي لراس المال وهو المفهوم العيني وليس الورقي فالورقة النقدية لا يتجاوز عمرها ٣٠٠ سنة وما قبلها كانت العملات معدنية وهو امر مختلف مما يعني ان شيوع التعاملات الورقية "العملات" ينبغي ان تحفظ الثروات بمحافظتها على قيمتها بمساواتها بالسعر ولهذا تسعى الدول والحكومات الى ادارة سعر الصرف لحفظ ثروات البلاد اي ثروات الناس وما نراه اليوم من تذبذب في سعر الدينار سيخلق احجاما عن البيع والشراء بسبب فوضى المنظومة السعرية في السوق مما يعني ان لا يتخذ قرار البيع والشراء لما يرافق ذلك القرار من مخاطر " تذبذب سعر الصرف " وقد تنعكس ان اتخذ القرار بخسائر فعلية وهذا ما لا يرغب به المتعاملون من تجار ومستثمرين او حتى على مستوى الفرد العادي فتراه يحجم عن التسوق او الشراء لحين ان يستقر السعر ومضمون ذلك الاحتفاظ بالقيمة التي يبحث عن تعظيمها الجميع بدون استثناء وهو حق مشروع في ظل فوضى السوق

لاجل ذلك غالبا ما تجد الجميع يبحث عن العملة الدولية او ما يحفظ قيمة ثرواتهم باعتماد الدولار او الذهب او اي موجود وعملية تسييل ذلك تتم بهامش خسارة ضئيل جدا مقارنة بالعملات المحلية، وعلى الرغم من كل ذلك لم تتعظ بعض الدول النامية وتلجا لما هو اسوأ الحلول وغالبا ما تحكمه السياسة وليس السوق والاقتصاد وتخفض عملاتها مما يعني تخفيض القيمة وتاكلها!!...

فالصمت أفضل ما يطوى عليه فم[98]

بدعوة كريمة من قبل مركز الرشد المجتمعي بمناسبة الموسم الثقافي وبالتعاون مع منظمة بيتنا تم تقديم محاضرة عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية للازمة المالية التي تعصف بالعراق وكانت بعنوان "فالصمت افضل ما يطوى عليه فم" تحدثت فيها عن الاثر الاقتصادي الاهم وهو تناقص القيمة وتداعياتها على الفرد والمجتمع ...وكيف يمكن التمييز بين الادخار والاكتناز وضعف المنظومة المصرفية التي شجعت ذلك وقدمت لنبذة تاريخية عن سعر الصرف للدينار العراقي وخطة البنك المركزي لحذف الاصفار ودعم استقرار سعر الصرف لجعل الدينار مساويا لدولار واحد وعرضت باختصار شديد لمشكلة الموازنة وكيف هناك تجاهل تام لمبدا مقابلة النفقات بالايرادات وسيناريوهات لتلك الاثار والتداعيات .... وعلى الرغم من ان عنوان المحاضرة لا يتفق مع مضمون المحاضرة، ولكن لم يعد يجدي الكلام نفعا بعد ان اتخذ قرار تخفيض قيمة العملة وتطبيقه من قبل البنك المركزي وما لنا الا ان نستشرف التداعيات ايجابيا وسلبيا ..... لقد كانت جلسة ممتعة بحق ونشاطا متميزا لمركز الرشد المجتمعي ومنظمة بيتنا ولا يسعني الا ان اشكر القائمين على ادارة المركز واخص بالذكر الدكتور ليث الطعان والاستاذ الفاضل موفق ويسي واشكر بيتنا التي شكلت بحق بيتا موصليا ومجلسا رائعا متفاعلا مع مجتمعه بافراده ومنظماته!...

---

[98] نشرت في 30 /12/ 2020

صندوق النقد الدولي: نصائح وشروط لا اوامر وقرارات[99]

تعودنا دائما ان نلقي تبعات فشلنا على الاخرين ودائما ما نجد شماعة نحمل عليها اخطاءنا ونلقي عليها تبعات اعمالنا واخطائنا واليوم نسمع ونقرا عبر قنوات التواصل الاجتماعي بان ما حصل من عدم استقرار في سعر صرف الدينار مرده اوامر صندوق النقد الدولي مبررين فشلنا في ادارة الاقتصاد والمالية خلال العقود الستة الاخيرة، وقد سال البعض عن صحة هذا الادعاء مما تطلب هذا التوضيح.

يعد العراق من مجموعة الدول الاربعة والاربعين التي ساهمت بتاسيس صندوق النقد الدولي سنة ١٩٤٤ كونه من الدول المبكرة التي انتمت لعصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٣ وبهذا اصبح العراق عضوا اساسيا فيها ومنظماتها التي اسست بعد الحرب العالمية الثانية ، وبدا الصندوق عمله كمؤسسة دولية سنة ١٩٤٧ وتزايد نشاط الصندوق في ستينات وسبعينات القرن الماضي بسبب ما واجهه العالم من ازمات مالية منها ازمة السيولة في الستينات وازمة سعار الصرف في السبعينات وكذلك ارتفاع اسعار النفط وازمة المديونية في الثمانينات..واستمر نشطا لغاية اليوم ...وكان احد اهم اهدافه الاستقرار النقدي العالمي بكل تفاصيله واهم ما في ذلك سعر الصرف ...اقول هذا وهو ما جاء في التزامات الصندوق تجاه اعضاءه علما انه لا يامر اعضاؤه وانما يرشدهم ويهديهم ويشير عليهم بحكم ما يملكه من خبرات ومستشارين عالميين فهناك من ياخذ بها وهناك من لا يلتزم بها وغالبا ما تكون قروضه للدول لمساعدتها في دعم موازين

---

[99] نشرت في 7 /1/ 2021

مدفوعاتها وتكييف اقتصادياتها لتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن النقدي بين الدول، وهناك الكثير من التفاصيل ومراجعة بسيطة لكل بنوده ومواده ومقرراته لا تذكر البتة شيئا عن الموازنات العامة وعجزها، ولهذا لا يمكن ان يتهم الصندوق بفشل الادارة النقدية والمالية للدول النامية،، ومراجعة لكل تقارير صندوق النقد الدولي الخاصة بالعراق تؤشر جوانب مهمة ومنها:

ضرورة محاربة الفساد المالي من قبل حكومة العراق ومؤسساتها وضرورة تكييف وهيكلة الاقتصاد العراقي ونظمه المالية والمصرفية ومعالجة التضخم بالنفقات العامة ومحاولة تقليلها وكذلك معالجة المنظومة الضريبية ويمكن الاشارة الى اخر تقرير صدر بتاريخ ١٢ كانون الاول ٢٠٢٠ للوقوف على اهم ما جاء به:

تحدث التقرير عن تفاقم ازمة كورونا مع ازمة انخفاض اسعار النفط وكيف ستقود لنمو سلبي نسبته تصل الى -١١ من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٢٠ وهذا سيقود لعجز في المالية العامة يصل الى ٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي ولا بد من اجراء مراجعة حاسمة للسياسات الاقتصادية بالسرعة وحماية الفئات الاكثر عرضة للمخاطر وتحتاج الحكومة لموارد مالية مما يستلزم حزمة سياسات تهدف الى خفض الاختلالات المالية وتخفيف القيود والمحافظة على الاحتياطيات ومعالجة مواطن الضعف في المالية العامة وايقاف التوسع في الرواتب وخفض الدعم الذي لا يؤدي الى ترشيد الطاقة وزيادة الايرادات غير النفطية وتعزيز شبكة الامان الاجتماعي والحماية وتنفيذ اصلاحات هيكلية واصلاح قطاع الكهرباء ومكافحة الفساد وتوسيع القدرات المؤسسية واصلاح الادارة الضريبية والجمركية ومعالجة نظام الحوكمة للحد من الفساد وتبسيط الاجراءات واستخدام

التكنولوجيا وتعزيز الشفافية وخاصة في نظام المشتريات العامة وتعزيز القانون والمراجعة والتدقيق وفق المعايير الدولية والامتثال لقواعد مكافحة غسيل الاموال كل هذه ستساعد في تعزيز ثقة الجمهور.

هذا ملخص لما ورد في التقرير فلم أجد ما يخص سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة واذا كنت تسال لماذا؟ الجواب لان هذا يتناقض مع اهداف الصندوق التي من اهمها تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي ومحور ذلك هو المحافظة على استقرار سعر الصرف .

ان خلق المبررات والحجج عملية بسيطة وهذا ما نلاحظه في حياتنا اليومية ولهذا نجد المبررات لنلقيها ونحملها تبعات اي فشل او خطا وهنا لا يمكن القول بان خفض سعر الصرف هو بتوصية من الصندوق انما هو بقرار من وزارة المالية وفقا لما ارتاته الوزارة وهو ليس من اختصاصها، بل من اختصاص البنك المركزي وربما لها حججها فكان هناك نوعا من عدم الاستقرار النقدي وفقدان للثقة والسؤال ماهي اتجاهات ومضامين ادارة النقد والمالية العامة في الاجلين القصير والبعيد هذا ما ستكشفه الايام!!!...

لا حْظَتْ برجِيلْها ولا خْذَتْ سيد علي[100]

ما ان ذكرت المؤسسات الدولية الا ونشط الناشطون بالسب والشتم واتهام تلك المؤسسات بالاستعمارية والامبريالية وما ان ذكر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الا وفاض البعض غيضا وقدحا ولا اعلم ما هو مدى علمهم بهاتين المؤسستين الدوليتين يبدو ان الفيس بوك قد علمهم ما لم يكونوا يعلمون وماعلاقة الاستعمار والامبريالية وهذه المصطلحات التي مللت سماعها ونعلم بان هاتين المؤسستين اللتين يزيد عمرهما عن سبعين سنة وتضم كل منهما عضوية ١٩٠ دولة ولهما من الخبرة والتجارب ما لا تملكه الدول النامية مجتمعة وضمن سباق الدول النامية تركز المؤسسات الدولية على الدول الفقيرة والتي تواجه مشاكل وتحديات فتساعدها وبموافقة حكوماتها ومحاولة انتشالها من واقعها المزري ومستنقعها العفن وفسادها المستحكم.
قبل اكثر من ٢٥ سنة ونحن على منصة المناقشة لطالب دكتوراه انبرى احد المناقشين شتما ولعنا وطعنا بالمؤسسات الدولية وانها استعمارية وامبريالية تذكرت هذا وانا اقرا تعليقا لمنشور عن الصندوق كتبته قبل يومين ويستشهد بقال... جومسكي وحكى ضرطوفسكي وعلل خرابسكي....الخ فقلت في نفسي لقد فعلت في مجتمعنا الايديولوجيات ما فعلت ولا يغيرون قناعاتهم ما اشبه الامس باليوم ولهذا بقيت وستبقى مجتمعاتنا متخلفة ولنفخر بتخلفنا امام المراة فلا احد يرانا ويسمعنا.. لاننا كنا وما زلنا نسير عكس التيار في عالم يتسابق على العلم والمعرفة وما زلنا نتهم مشروعك الدولي يا جون

---

[100] نشرت في 9 /1/ 2021

كينز بانه كذا وكذا ولم يحضرني المثل بصيغته الشائعة الذي تركه اسلافنا فاتصلت باحد الاصدقاء فقلت ماهو ذاك المثل الذي.. فقد اخذ النسيان مني ماخذا.. فقال ..... لا حظت برجيلها ولا خذت سيد علي.... وستبقى عقول البعض بما تربت عليه من ايدولوجيات عوراء..

قطاعاتنا الاقتصادية ثلاثة رابعها الفساد[101]

في العراق ومنذ ثلاثينات القرن الماضي ثلاثة قطاعات اقتصادية: هي العام والخاص والمختلط، وكانت مسيرتها متارجحة تارة لكفة القطاع الخاص وتارة للعام واخرى للمختلط، ويبدو اليوم ان هناك قطاعا رابعا طغى على كل تلك القطاعات وهو قطاع الفساد، واصبح قطاعا مهيمنا على الاقتصاد والمجتمع، وظاهره ربما خاص او ربما عام او مختلط؛ اما باطنه فلا تعرف جذوره ولا فروعه وشبكاته فهو مخفي عن الانظار فيبتلع كل جميل ومزهر في ارضنا ويظهر ان تعاملاتنا بشعة بشكلها ومضمونها،، اهدافه مضللة، وعملياته قذرة وادواته مقرفة ونتائجه سلبية على الاقتصاد والمجتمع.

وانت تتجول في المدينة تلاحظ معطيات هذا القطاع،،، وديان جميلة ردمت تلال ذهبت معالمها واراض سهلية خضراء تحولت لعشوائيات سكنية وتحولت شواطئ النهر بفضله لكتل كونكريتية وغابات قصمت اشجارها عنوة وتيبست سيقانها واغصانها وتحولت لحطب يابس وتستمر حلقات تطور هذا القطاع ليبتلع كل المعالم التاريخية والاثارية والترفيهية وحتى المقابر وبهذا يكون هذا القطاع قد ثبت اركانه وتحول الى ملكيات عقارية لا ينازعه فيها منازع فغسلت الاموال غسلا نظيفا وبالمعقمات فلا وثائق تثبت ولا قرائن تدين الفاسدين ولا مؤسسات مؤتمنة تثبت الملكيات وبات الفساد قطاعا فاعلا يسهم في الناتج المحلي الاجمالي وتراكم راس المال ويسهم في دعم حركة السوق ويبقى العنوان الكبير محاربة الفساد والفاسد مطلوب !! ترى

---

[101] نشرت في 12 /1/ 2021

من هو هذا القطاع وما هي وحداته ومن هم افراده يبدو انه المجتمع كله ومتى نشا؟ لا شك منذ زمن بعيد وقد نما واستفحل وترعرع في ظل بيئات فاسدة غاب فيها القانون تطبيقا وتنفيذا وغابت فيها القيم والاخلاق! وانه يتجه الى ان يجعل من الارض بورا ومن النهر ملوثا ومن الهواء نتنا ومن الناس حطبا له وتلك هي الغاية المرجوة وتبقى لدينا الذكريات نستمتع بها، وتحيا نخب المجتمع وطبقته الادارية المهنية... فهل يصح القول بانها هيكل الفساد؟ ربما .... والا اين تنفذ عمليات الفساد اليس في المنظومة الادارية ترى وما هي ادواته ؟ اليست هي الادوات الادارية نفسها ! هذا يعني انه بات نظاما بكل مقوماته الهيكلية والعملياتية والادواتية ،، اذن هو قطاع اسوة بغيره من القطاعات ولكنه نظام بدون قيم ولا اخلاق فهو قطاع له قيمه المتدنية القذرة وله سلوكياته اللاخلاقية وله تاثيراته المباشرة وغير المباشرة على الفرد والمجتمع وبهذا يكون هذا القطاع قد لامس الجميع افرادا ومنظمات ومجتمع وان كنت ممن لا يعتقد بهذا الراي وان الفساد لم يطالك وانت في حصن منه حصين، فيكفي ان تستخدم حواسك السمعية والبصرية وتستخدم قدميك التي منحك الله او تستخدم سيارتك في التنقل او اواو... وعندها ستقتنع بان هذا الكلام صحيح وان الفساد قد افسد علينا نعمة التمتع بالمشي على الارصفة او رؤية النهر العظيم الذي وهبه الله لنا وتلحظ كم من المجاري تصب في نهر الخوصر الذي فتحه سنحاريب كما يقال او يضيق صدرك من دخان المولدات او رؤية العمارات في حوض النهر وحوض الخوصر او تتالم عندما ترى اطفالا تملا التقاطعات و..و.. عندها ستفوض امرك الى الله وانصحك بقراءة الاية الاخيرة من سورة التوبة عسى الله يفرج عني وعنك الغم ويبعد عنا الفساد....

الفقر .... عنوان لاوجه متعددة [102]

احتل الفقر موقعا مهما بين الدراسات الاقتصادية والمالية ومعظم تلك الدراسات لم تغن المهتم بموضوع الفقر بقدر معايشته لميدان الفقر وحالاته والاهم من ذلك احساس الانسان بحالة الفقر هذه .....اسوق هذه الكلمات بعد ان صادفت حالة قبل ايام ذكرتني واعادتني لعقود مذ بدات اهتم بنشريات البنك الدولي وتقاريره التي تركز على هدف البنك الاول وهو محاربة الفقر واعادتني ذاكرتي لقصة محمد يونس الاقتصادي العالمي من بنغلادش ومختصر قصته انه اكمل شهادة الدكتوراه في احدى الجامعات الامريكية في بداية عقد السبعينات وعاد لبنغلادش وعين استاذا في الجامعة وصادف ان تمر بنغلادش باسوا مجاعة شهدتها في تلك السنوات فلم يعد يحتمل ان يكون استاذا في الاقتصاد ويرى ويسمع يوميا انين الجياع والمرضى ويشهد المئات من الموتى من سكان مدينته وقريته فما كان عليه الا ان ترك وظيفته وانخرط للعمل لمساعدة الناس وقد ابتدا بمبلغ قدره ٢٧ دولار في سنة ١٩٧٦ ، وركز على مساعدة الناس للعمل من خلال القروض العينية البسيطة .... دجاجات .. بطات... نعجة ...بقرة ...ماكنة خياطة ..نول نسيج... وهكذا واستمر يكافح سنوات في توفير التمويل واستطاع مشاركة احد المصارف ليتحول فيما بعد الى مصرف الفقراء وعممت تجربته على بنغلادش بكاملها وبعد ان نجح عممت تجربته من قبل البنك الدولي لتشمل ٦٠ دولة وبلغت قروضه ٢.٣ مليار دولار

---

[102] نشرت في 24 /1/ 2021

اقرضت الى ٢.٣ مليون عائلة في سنة ١٩٩٨ ولتصل الى ١٠٠ مليون عائلة في سنة ٢٠٠٥ وعرف فيما بعد برنامج Grameen Programوقد شمل العالم ككل من خلال البنك الدولي وكرم محمد يونس بجائزة نوبل في الاقتصاد ....تذكرت كل تلك التفاصيل ومئات العناوين لبحوث ورسائل واطاريح جامعية تضم ملايين الصفحات وعشرات النماذج وكتب ومجلات لم تطعم جائعا ويبقى العمل الميداني هو من ينقذ الفقير فما فائدة الشهادات والالقاب وهناك من لا يجد من يسمعه وهنا لا بد من القول بان البنك الدولي قد صنف الدول على اساس الدخول منها الدول عالية الدخل وهناك متوسطة الدخل وهذه الفئة تضم متوسطة عالية ومتوسطة منخفضة الصنف الثالث من الدول هي الدول الفقيرة ومنها الاقل فقرا ومن هذا التصنيف نستنتج بان تركيز البنك الدولي على الدول الفقيرة والاقل فقرا ..وقد تكون تجربة محمد يونس تجربة عالمية اثبتت نجاحها في بلد فقير جدا مثل بنغلادش ودول اخرى في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ولكن عند الحديث عن الفقر في العراق وهو من الدول المصنفة متوسطة عالية الدخل فالامر يختلف ويبقى محل نظر ولكن ما وجدته ان هناك فقرا بنسبة عالية وقد يحس الانسان عندما يسمع ويرى من المشاهد ما يؤلم حقا على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الكثير من المحسنين بنشاطات مجتمعية عبر جمعيات يشهد لها بانها تؤدي دورا مهما وبالغا ولا سيما في الثلاث سنوات الاخيرة عبر نشاطات تطوعية متنوعة ولكن يبقى الفقر احد اهم التحديات التي تواجه مجتمعنا وهو ما ينبغي التهيؤ لمواجهته مجتمعيا ولكن تبقى هناك تحديات مجتمعية عامة ومنها الصحة فالمشكلة التي تعاني منها الفئات الفقيرة هو المرض والجهل والامية فتوفير الحد الادنى من الغذاء والسكن يتبعه

الصحة والتعليم وهذا ما اعتمدته احدى الجمعيات في الموصل فجزاهم الله عن كل نشاطاتهم تلك.

العلوم المالية والنقدية والمصرفية ليست تهريج[103]

شاهدت فيديو يتحدث عن امكانية حل كل مشاكل العراق خلال ستة اشهر باعتماد التطبيقات الالكترونية المالية والنقدية وتاسفت مرتين مرة لما بلغناه من الجهل والتخلف المجتمعي وكانما لا وجود للعلوم المالية والمصرفية وهذه مشكلة عامة لتحييد المتخصصين والمهنيين في هذا البلد ومرة ثانية على تلك العقود الاربعة التي ضاعت من عمري وانا ضمن هذا القطاع ليخرج تالي الزمان من يتحدث بجهل وثرثرة.

وهنا لا بد من توضيح امر غاية في الاهمية ومفاده ان هذه العلوم تتميز بتخصصية عالية نظريا ومهنيا ويصعب على غير المتخصص فهمها والتعامل معها نعم قد يقول قائل ليس هذا صحيحا فالامر بسيط جدا لتتحول العملة الى الكترونية وينتهي الامر وأردُ على ذلك بجمل بسيطة: ان التعامل بالنقد مرتبط بالفرد وسلوكه وخلفياته وثقافته يكفي ان تكون العملة بمثابة اداة لقياس القيمة والثروة وحفظها ولهذا لا يمكن لاي فرد ان يفصح عن ثروته وملكيته قط وهي جزء من النظام النقدي ..ولها طقوسها واليات ادارتها ومرتبطة مباشرة بسلوك الانسان والمجتمع فقد تطال منظومته القيمية والاخلاقية وعملية بناء صيغ للتعامل بالعملة ليست كالطماطة والبطيخ ويبدو ما عشناه لم يعلمنا قط... يتذكر البعض كيف كان هناك دينار اصلي ودينار طبع وما زالت قياساتهم مستخدمة في بعض الاسواق ...وكيف بيعت العشرة الاف دينار ببداية الاحتلال بما يساوي اربعة الاف دينار

---

[103] نشرت في 2021/2/9

فقط...وكيف كان مسار سعر صرف الدينار منذ سنة ١٩٨٠ ولغاية اليوم... يتذكر كيف اختفت اوراق نقدية منها الخمسون دينارا والمئة دينار وهل سال نفسه لماذا ؟ والقائمة تطول ولكن ما هو مهم ان العملة هي اداة ايا كانت ورقية ام بلاستيكة ام الكترونية ام غيرها تعمل في نظام مالي يضم نظاما مصرفيا ونقديا وتتم من خلالها عمليات التبادل في السوق بشكل كامل.

المشكلة بوضوح ليست في العملة فيما اذا كانت ورقية ام الكترونية ام بلاستيكية ام معدنية ام حيوانية ام نباتية المشكلة في النظام المالي والمصرفي واذا سال ماهي مشكلة النظام المصرفي عندها سندخل في تفاصيل دقيقة يصعب على مهرجي الاعلام فهمها ...المنظومة المالية المحلية لا بد ان تعمل ضمن المنظومة المالية الدولية ولما كان النظام المالي والمصرفي المحلي قد خرج من النظام المالي والمصرفي الدولي سنة ١٩٩٠ ورغم العديد من المحاولات ما زال خارج الملعب الدولي بحكم ما لحقه من تبعات فساد وضعف وعدم قدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية خلال العقدين الاخيرين لذا فان مشاكلنا المالية والنقدية ربما ستتفاقم في ظل غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي وبدائية النظام المالي والمصرفي بعيدا عن التعاملات الدولية وضعف ادارة سعر الصرف وان نظرية استقلالية البنك المركزي محض نظرية تدرس في قاعات المحاضرات فقط وان المصارف التجارية غير قادرة على تطبيق ابسط الاسس المصرفية في ادارتها واقتصادها في ظل مخاطر نقدية ومالية ومصرفية عالية جدا الى ان يقضي الله امرا فصبر جميل والله المستعان!!!!!!...

اوراق اقتصادية: الدينار العراقي بين القوة والوهن [104]

تتباهى الدول بعملاتها وتعدها رمزا من اهم رموزها ويكفي استعراض ومراجعة تاريخ العملات ليكتشف القارئ اصالة بعض العملات وقوتها وتاريخها وضعف البعض الاخر ووهنه وخواؤه، وغالبا ما يقال قوة الدولة بقوة عملتها، وقد كانت هناك الكثير من الدعوات في كثير من دول العالم ولاسيما في عقد الثمانينات للتخلي عن العملات الوطنية وتبني الدولار ولاسيما بعض دول امريكا اللاتينية، ولكن باءت كلها بالفشل وعادت الدول لتدعم عملاتها وتقويها عبر سياسات وبرامج اقتصادية ونقدية.

وعند الحديث عن الدينار العراقي لا بد من التذكير بتاريخه العريق والعظيم عبر خمسة عقود من الزمن وتكاد تكون تكون بداية انخفاض قيمة الدينار سنة ١٩٨٢ واستمرت عملية انخفاض القيمة لغاية اليوم؛ انها تشكل قصة دراماتيكية عاشها المجتمع طيلة الاربعين سنة الماضية فقد تحملناه صاغرين الا ان ما يهم هو مستقبل الدينار وقيمته فهل خفض قيمة الدينار ام رفع قيمته واعادتها الى ما كانت عليه (دينار = ٣$) ... هي لصالح الاقتصاد والمجتمع وكيفية تقيم الحالة الافضل؟ هذا السؤال يعود لفلسفة الحكومة وسياساتها وبرامجها لسنوات تجاه سعر الصرف، ولكن يبقى الامر حبرا على ورق لان ليس هناك من يؤمن بهذا الطرح وحجتهم ان ارتفاع قيمة الدينار ستقود الى ارتفاع الاسعار وصعوبات في الانتاج وعدم قدرة المنتج العراقي على المنافسة الدولية وربما تعطل القطاعات الانتاجية

---

[104] نشرت في 17 /2/2021

وغيرها من المبررات..... ان حال الدينار ليس كحال عملات اخرى فالعملات قد تنخفض بنسب معينة بسيطة لا يمكن مقارنتها بالدينار العراقي البتة نعم يمكن مقارنة الدينار ببعض العملات مثل اللبنانية او السورية او اليمنية وايضا قد تسقط المقارنة لسبب بسيط مفاده ان العراق دولة نفطية فيما تلك الدول غير نفطية، و لقد كان انخفاص الدينار لالاف المرات (٥٠٠٠ مرة) من ٣١٠ فلس للدولار سنة ١٩٨٠ الى ١٤٦٠ دينار للدولار الواحد في سنة ٢٠٢١ طيلة اربعين سنة ومن هنا تسقط كل المقارنات والتبريرات، فالدينار حالة فريدة بين عملات دول العالم ومن هنا يمكن طرح فرضية مفادها: امكانية عودة الدينار الى قيمته السابقة او ما يقربه منها لنتمكن من مقارنته بنظرائه من العملات الاخرى.

يبدو لي ان رفع قيمة الدينار لا تؤثر في الانتاج ولا في المنافسة الدولية للمنتج العراقي بل العكس سيدعم الانتاج ويفتح افقا للاقتصاد بكل مؤشراته ولكن هذا يتطلب استقرارا سياسيا واقتصاديا ليتسنى اصلاح النظام المالي والمصرفي وخلق الثقة للمتعاملين وافراد المجتمع والدفع بزيادة الطلب على الدينار من خلال سعر الفائدة وعوامل الجذب وهذه تعد مسالة معقدة بطبيعتها ومضمونها الاجتماعي والاقتصادي والمالي اذ ليس من السهولة اعادة الثقة المفقودة بالنظام المالي والمصرفي وحتى اذا استوفي الشرطان فمن الصعب فك تعامل المجتمع بالدولار بعد ان وجد المستثمرون والمدخرون ضالتهم بالدولار بوصفه عملة دولية مستقرة قياسا بالدينار وعلى الرغم من ذلك لا بد من خلق البيئة التنافسية وطرح المحفزات للتعامل بالدينار وتقديم ضمانات مصرفية للمدخرات والائتمانات حال تعرضها لاية مخاطر وتبقى مسالة غاية في الاهمية

وتكاد تكون المرتكز لتقييم سعر صرف الدينار وهي عرض النقد اذ لا بد من السيطرة على عرض النقد سيطرة تامة باشكاله الثلاثة التي يعرفها الاقتصاديون ولا يمكن السيطرة على عرض النقد الا من خلال نظام مصرفي كفوء وفاعل بمؤسسات مصرفية لا بقالة صيرفة.
اما ايهما انفع للمجتمع سعر الصرف الحالي ام سعر الصرف المعدل ٣$= دينار؟ ان تقييم سعر صرف الدينار لا بد ان يتم من خلال السوق المالي وبادواته وعملياته ومؤسساته وليس بقرار حكومي وهذا يحتاج لزمن طويل ولكن ليس هناك نية فهناك بون شاسع بين الفقر والغنى وبين القوة والوهن!!!.....

الموازنة في العراق قصة لا تنتهي![105]

The neverending story!

منذ اشهر والحديث عن الموازنة ويتكرر الامر سنويا لدرجة لم يعد لي الرغبة بسماع امر يخص الموازنة، فقد مللت حديثها وكرهت حتى شكلها وموضوعها، وعذرا لم يعد لي القدرة ان اسمع من يتحدث بها فقد انتهك قانونها وغابت توقيتاتها وضاعت مضامينها وبعثرت ارقامها، فتوقيتاتها ينبغي ان تبدا منذ شهر تموز من كل سنة لتنتهي ويصادق عليها ويبدا تنفيذها في بداية السنة التالية وبعد هذا انها ارقام تظهر التدفقات الداخلة والخارجة من الحكومة بصيغتين تشغيلية وراسمالية اما ان تتضمن صيغا للبيع واساليب للشراء فهذا ما لا يمت للموازنة بصلة ثم ما علاقة الموازنة باملاك وعقارات الدولة وما علاقتها بالاراضي وما علاقتها بالتشغيل والعمالة والتوظيف وغيرها من الجوانب التي لا تخص الموازنة يبدو لي ان الموازنة باتت برنامجا لطلبات المستمعين ورغبات السياسين واداة وساطة وسمسرة لحل المشاكل وتصفية الحسابات ....! وبعد كل هذا ما زال البعض يتحدث عن الموازنة فرحا مسرورا ويمني الاخرين انفسهم بانتظار الموازنة ... مضت سنة ٢٠٢٠ بدون موازنة كسابقتها ٢٠١٤ ويبدو ستمضي سنة ٢٠٢١ وما زلنا في مارثون اعدادها واقراراها وستذهب لسنة ٢٠٢٢ وتستمر الحلقات ..... اما طفح الكيل بهدر الزمن اما بلغ السيل الزبى .... والمصيبة العظمى ان الموازنة اداة

[105] نشرت في 18 /2/ 2021

تخطيطية تخصيصية رقابية فاي تخطيط واي تخصيص واي رقابة هذه.... لقد فسدت ولم تعد تصلح وقد مضى شهران وتتوالى الشهور ولم يصادق عليها مما يؤكد بالوجه القاطع لماذا اننا في اسفل ركب الامم وعن جدارة واستحقاق فاذا كان الخلل في الاعداد فما بالك بالتنفيذ وما بين حانة ومانة ضاعت لحانا، وضاعت كل تلك الجهود التي بذلت في تطوير الموازنة منذ قرن من الزمن فهنيئا لنا بالقصة التي لا تنتهي..

لا شيء يصنع في العراق[106]

عرض على شاشة قناة الجزيرة الوثائقية فلما وثائقيا بعنوان لا شيء يصنع في العراق واعيد عرضه مرات عديدة وذهب الفلم الى معظم مناطق العراق ليبحث عن صناعة ما... وبعدها اتجه الى الدول المصدرة للعراق ومنها تركيا وايران والصين وانتهى بنتيجة "لا شيء يصنع في العراق."

نعم الان لا شيء يصنع ولكن هناك من يقول كان العراق مصنعا وانتهت صناعته في العقدين الاخيرين نعم كانت هناك صناعة في العراق فقد كانت يدوية بدائية واستمرت لغاية الاربعينات من القرن الماضي وما ان جاءت الخمسينات الا ونشطت الصناعة واستمرت لغاية نهاية السبعينات لتبدا مرحلة الانحدار لغاية ٢٠٠٣.

ان من اهم ما يميز الصناعة في العراق انها تجميعية ليست تكاملية معظمها حكومية وهناك قطاع خاص بسيط ويمكن ان يصنف بالاعمال الصناعية الصغيرة فالنسيجية تستورد الخيوط ويتم النسيج في العراق والكهربائية تستورد الاجزاء وتجمع وفي الغذائية تستورد المواد الاولية وتقطع وتعبا فقط ولم يتم التركيز على النوعية، بل كان التركيز على شعارات المبادئ الايديولوجية التي تبنتها الحكومة " الاشتراكية: **من لا ينتج لا ياكل" ولهذا ما ان فرض الحصار على** العراق الا وتوقفت معظمها بسبب وقف الاستيراد.

---

[106] نشرت في 20 /2/ 2021

قد لا يوافقني البعض الراي ويستطرد البعض بذكر مناقب ما قبل ٢٠٠٣ في الصناعة ويتناسون حقيقة مفادها لو كنا دولة صناعة لما انتهت صناعتنا منذ ١٩٩٠.

ان بناء قاعدةصناعية لا بد ان تعتمد على صيغ من التكاملات الاستراتيجية القبلية والبعدية وهذا ما تبنته حكومات ما قبل ١٩٥٨ حيث السكر تكامل مع زراعة البنجر السكري والنسيج تكامل مع الغزل ومن قبله زراعة القطن والزيوت النباتية ومن قبلها برامج زهرة الشمس وحب القطن والكتان والالبان ومن قبلها حقول تربية الابقار وانتاج الحليب ومن قبلها العلف وهذا ما اعتمدته شركة نستله السويسرية في الصين في عقد التسعينات وهكذا فيما غابت هذه النظرة التكاملية عن صناعة السبعينات وما بعدها فكانت صناعة يتيمة ما ان شنت الحروب وفرض الحصار الا وانهارت وتوقف معظمها.

روى لي احد الصناعيين المخضرمين رحمه الله وقال " ان صناعة القطاع الخاص في العراق لم تكن لولا الدعم الحكومي في كل مفاصلها ومنذ بداية الخمسينات وانها تعتمد على الخبرات والمهارات البشرية " نعم كان العراق بعدة ملايين ولم يفكروا بعيدا والعراق اليوم ٤٠ مليون وانه في غضون سنوات سيتجاوز الخمسين مليون وعلى الرغم من تعاطف الكثير من الناس والحنين للماضي ما زال يؤرقهم ....الا ان الامر قد انتهى اليوم وضاعت اخر حلقات الصناعة من الناس الرياديين والخبراء والمهاريين ويبدو فعلا " لا شيء يصنع في العراق " ويبدو لي من الافضل البحث عن مسار اخر غير الصناعة بعد التطورات الكبيرة التي شهدها العالم في السنوات الاخيرة والتوجهات الحثيثة لما بعد عصر الصناعة التي يقودها الشباب المبدعين في العالم وبلدنا زاخر بفئة الشباب وما يحتاجونه هو التوجيه

والدعم ولكن في ظل غياب كامل لرؤية تنموية مستقبلية يصبح حديثنا هشيما تذروه الرياح!.....

قال ان الاقتصاد السياسي للإصلاح والتغيير[107]

يتقن الاقتصاديون التحليل وبناء النماذج الاقتصادية ويفهمون السياسة والمصالح والصراعات والتحالفات ويفهمون نوعية الحياة وكيفية استدامتها واذا ارادوا اجراء تغيرات واصلاحات عليهم التفاعل مع الناس والمجتمع ضمن صيغ وتفاهمات ولتحقيق كل ذلك يجب ان يكونوا سياسين واذا تحقق ذلك استطاعوا تحويل الفكر الى واقع وبعكسه تبقى اعمالهم حبرا على ورق.

نعم هو الاقتصاد السياسي! ومنه ينبع الإصلاح! وفيه تفهم القيود السياسية على الإصلاحات الاقتصادية، ويشير الإصلاح الى التغييرات في السياسات الحكومية أو القواعد المؤسسية عندما تفشل سياسات وبرامج الحكومة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك وضع المؤسسات والسياسات البديلة نحو الأداء الأفضل ومن هنا فان الاقتصاد السياسي يتناول فكرة مفادها: اعتماد الإصلاح والتغيير لصالح المجتمع والاقتصاد وتنميته واستدامتها، وهنا انقسم الاقتصاديون فالجيل الأول منهم ركز على صراع المصالح بين الاطراف السياسية المتعددة في المجتمع التي تكون قادرة على تعطيل الإصلاحات لغرض تحقيق منافع خاصة وإضافية من خلال البقاء على الوضع السائد ومحاولة الاستمرار به، فيما ركز الجيل الثاني منهم على أسباب تضارب المنافع والمصالح بين الاطراف وما هي مديات نفوذ تلك الجماعات في الاقتصاد والمجتمع،

---

[107] نشرت في 4 /3/ 2021

وكذلك طرحوا أفضليات المجتمعات وما هي معاييرها وكيفية فحصها فيما يخص المنافع العامة .

ان مناقشة ما ورد اعلاه يمثل الاقتصاد السياسي بكامله والذي يمتد عمره لأكثر من قرنين من الزمن وقد بلغ أخر معطياته في الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية وانعكست في تحقيق رفاهية وسعادة شعوبهم وهي ضمن التوجه الثاني الذي سبق ذكره فيما بقيت دول تبحث عن أطراف الصراع وتحاول تشخيصهم وتسميتهم ولكنها تخشى منهم وتعجز الحكومة عن تنفيذ الإصلاحات بسبب قوة أطراف الصراع وهيمنتها على المنافع العامة فيما تجد بعض الدول خارج إطار هذه التنظيرات سيما اذا كانت المنافع العامة تهيمن على الاقتصاد، واذا سالتني من هي هذه الدول : انكم تعرفونها حق المعرفة ومنها العراق واليمن وسوريا ولبنان وليبيا وقس على ذلك فما زلنا خارج اطار الاقتصاد السياسي وربما نقارن بدول سبقتنا بعدة قرون فلا نعرف اطراف الصراع ولا اهدافها وما زلنا نكتم الافواه ويكون الحديث بالالغاز والرموز وتبدو معايير نوعية الحياة بعيدة عنا كثيرا ولهذا فنحن في مرحلة ترسيخ الامن ويبقى كل المجتمع موضع شك وريبة.....عندها يصبح الحديث عن الاقتصاد السياسي ضربا من ضروب الترف الفكري ليس الا؛ ويبتعد الاقتصاديون عن السياسة وتصبح الاصلاحات والتغيرات سياسية بحتة دونما اقتصاد ويحجم الاقتصاديون عن الفعل الميداني ويبقون في اطار النظرية وبناء النماذج وكانهم في الطابق العاشر من البناية وهم يرون الشارع من ابراجهم العالية دون فعل يذكر.....

العراق والتفاؤل بالنمو الاقتصادي العالمي[108]

اشرت تقارير العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية حالة الانفراج التي يشهدها العالم بعد اكتشاف اللقاح لفيروس كورونا وتوزيعه وتلقيح فئات اجتماعية كثيرة وعادت حركة الاقتصاد وتحركت الصناعة والتجارة وزاد الطلب على النفط فاشر ارتفاعا تدريجيا في اسعاره، وتراوحت تنبؤات نسب النمو الاقتصادي ما بين ٢ بالمئة الى ٥.٥ بالمئة وهي تنبؤات متفائلة ويحق لتلك الدول ان تفخر بقدراتها والتحديات التي واجهتها والتي لم تشهد لها مثيل منذ ازمة ١٩٢٩.

وهنا لابد من الاشارة الى الاثر الايجابي الكبير والمباشر لذلك النمو العالمي على العراق فارتفعت اسعار النفط وبدا يتنفس الصعداء وهنا يحق لنا ان نقييم ادارة الازمة وكيف تعامل معها العالم من جهة والعراق من جهة ثانية ....وبكلمات مختصرة فقد عوضت الدول المتضررين من القطاعات والافراد والمجتمع ماليا وهيات اللقاحات ونفذت برنامجها اللقاحي وضخت المليارات من عملاتها في الاقتصاد بينما العراق حمل تبعات ازمته على قطاعاته وافراده والمجتمع باستقطاعات وخفض العراق سعر صرف عملته فخلق مزيدا من الكساد في السوق والاقتصاد وما زال اللقاح في بدايته وارتفعت الكلف والاسعار.

على الرغم من صعوبة المقارنة بين اقتصاديات منتجة واقتصاد مستهلك ولكن تبقى المقارنة جميلة لترينا بعض المفارقات ومنها مثلا: ما زالت موازنة الحكومة تنتظر الفرج والولادة العسيرة كان الله في

---

[108] نشرت في 9 /3/ 2021

العون والكل يتسابق في النمو والعمل ولكن الحمد لله هم ينتجون ونحن نعيش على فتات انتاجهم، فارتفع سعر النفط كي نعيش ونتحمل المزيد من الازمات التي قد تلوح في الافق وهنا تذكرت قصة "تنبل او رطبة" الذي نصحوه بان يجلس تحت النخلة ويفتح فمه لتسقط الرطبة في فمه فرد قائلا " والعلس على من؟" اي من يمضغ الرطبة؟ نعم ارتفعت اسعار النفط ويتوقع ان يحقق العراق نموا اقتصاديا وكل هذا النمو من تعب اليمين وعرق الجبين!!!!

الموازنة أداة سياسية قبل أن تكون مالية[109]

إذا كانت الموازنة وثيقة مالية تعد من قبل الحكومة يتم تصديقها من قبل السلطة التشريعية، وتظهر فيها الإيرادات والنفقات والديون العامة بهدف تحقيق أهداف كلية معينة، وأنها كشف تقديري بموارد المالية العامة فهي تمارس دورا أساسيا لما تسعى الحكومة لتحقيقه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وقانونيا وإداريا؛ لذا لا بد من فهم عدد من النقاط المهمة، ومنها أنه لفهم عملية الموازنة فلا بد من فهم ما تسعى العملية لتحقيقه في إطار السياسة والتخطيط، وكيفية توزيع الموارد على القطاعات والمؤسسات، والغرض السياسي لذلك أكثر منها عملية تقنية مالية، ولهذا لا جدوى من تخصيص الموارد دون النظر للعملية السياسية مما يعني بأن مشكلة توزيع او تخصيص الموارد لا يمكن ان تلخص اقتصاديا او تترجم ماليا بكفاءة وفاعلية دونما اخذ الواقع والظروف ضمن إستراتيجية متفق عليها في النمو والتنمية، مما يعني ان الموازنة بتخصيصاتها لا يمكن ان تصاغ اوتوماتيكيا بل لا بد من التعرف على هيكل الإدارة العامة، وهذه تظهر مبررات الإنفاق وبنوده ولأي الأغراض وكيفية التنفيذ .

كل هذه الجوانب تؤشر طبيعة المناخ العام وكل المناقشات والجدالات التي تصدر عن الموازنة ومنها الحكومة المركزية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأحزاب وغيرهم يتم من خلال تفاعل واتصالات بين كل الفئات المختلفة في الرأي في إطار الاقتصاد الكلي، وتبقى هناك الكثير من الجوانب

---

[109] نشرت في 28 /3/ 2021

والخلافات محل نزاع، ومضمونها كيفية دمج الجوانب الاجتماعية بسياسات الاقتصاد الكلي .

ان التركيز على الجانب السياسي في الموازنة يعني دراسة طرق توزيع القوة ضمن الموارد العامة، ولهذا بعدان اجتماعيان: اولهما.. قوة هيكل الدولة الرسمية وثانيهما.. قوة الهيكل غير الرسمي، وتفاعل هذان البعدان يعني خللا في التوازن بين التضمين والاستبعاد لهاتين القوتين، والتي تنعكس فيهما كل تلك التباينات في عملية التشريع وتصديق الموازنة حيث تكتسب شرعية التنفيذ بغلبة أي من القوتين، وتبرز بشكل كبير أثناء التنفيذ في إدارة منظومة النفقات العامة، وينكشف الأمر في ظل منظومة فاعلة للشفافية والحوكمة والمساءلة، وبعكسه تغمط حقوق الفقراء ويعم الخلل في هيكل النفقات على القطاعات العامة وتخفق الحكومة في تحقيق أهدافها.

نخلص مما سبق بأن الموازنة العامة للحكومة هي أداة سياسية قبل أن تكون تقنية مالية وإن إعدادها من قبل الحكومة والمصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية واكتسابها الصفة القانونية وتنفيذها يعتمد على المنظومة السياسية فقد تحولها إلى أداة صراع إيجابي للنهوض بالاقتصاد والمجتمع وقد تكون أداة صراع سياسي سلبي للدفع بالاقتصاد والمجتمع نحو الأسوأ.

المطلوب: قياسات جديدة للفقر وابعاده في العراق[110]

اذا كان الفقر يدفع للمزيد من العمل من اجل البقاء ومحاولة التخلص منه وانه لا يتيح للفقير مساحة لتفعيل التفكير والإدراك والتركيز والقدرة في السيطرة على التنفيذ والأداء، وهو في الوقت نفسه في حاجة لتفعيل الوظيفة الإدراكية عنده لتذكيره بالمهمات الأساسية والتخطيط للمستقبل والقدرة على السيطرة الذاتية هذا يعني بان الفقر يفرض نوعا من التوتر الذي تكشف من خلاله كل تلك السمات والتي ذكرت آنفا، ولهذا يواجه الفقراء صعوبات كبيرة في التفكير بمستقبل عائلاتهم ومما يزيد الطين بلة غياب التعليم والصحة ومعايير نوعية الحياة، وهم بهذا يطبّعون أنفسهم ما استطاعوا بتجنب الأخطار واعتماد سلوكيات الهروب من الفقر، فيما يكون تزاحم المساحة الذهنية والضغط النفسي بمثابة فقر يولد من فقر، وهكذا تستمر الحلقات فيقتل الطموح الإنساني عندهم، علما بان الطموح يسهم بمساعدة الإنسان في تحقيق نتائج أفضل في أداءه ويحسن وضع الفقير وكلما زاد الجهد يعمل على تشجيع الأفراد لرسم طموحاتهم والعكس انتكاسا للفئات الفقيرة وتكون آثاره عميقة وتمتد بين الأجيال .

وغالبا ما تكون الطموحات استجابة لظروف العيش وهي وتختلف في الذكور عن الإناث ويسهم مستوى الدخل في الدولة المعنية ودرجة التدخل الحكومي لصالح الفئات الفقيرة في ذلك، وقد أشرت الكثير من الدراسات والبحوث بان الآثار النفسية تكون مباشرة على طموح الفئات الفقيرة، ومن هنا كانت فكرة المشاريع الصغيرة ومتناهية

---

[110] نشرت في 21 /4/ 2021

الصغر لتلك الفئات وعلى مستوى الفرد والعائلة وكان هدفها كسر الحاجز النفسي للفقير باتجاه المستقبل وخلق الفرص لمنحه نافذة ولو ضيقة باتجاه خلق الطموح والتأهيل في إطاره.

وتشكل الخدمات العامة التي تقدمها الحكومات من التعليم والصحة الضمانة الرئيسة للفئات الفقيرة لبعث الأمل والطموح بصفتها خط الصد الأول لانتشالهم من واقعهم وإيقاف اليأس والتوتر المزمن لديهم، ويختلف واقع الفقر في العراق عنه في دول أخرى وهذا الاختلاف نابع من عوامل كثيرة منها طبيعة الاقتصاد العراقي وما فرضه هذا الاقتصاد على المجتمع طيلة سبعة عقود من الزمن ولاسيما في العقدين الأخيرين فاتساع فجوة الدخل والثروة بين فئات المجتمع وغياب التوزيع العادل للثروة والنمو السكاني الكبير وتعطل القطاعات الإنتاجية وضعف التنفيذ القانوني وعدم مواكبة التشريعات لمجمل التطورات التي يشهدها العالم ويتأثر بها البلد والتحديات الأمنية والسياسية والصحية وغيرها من الأسباب كلها قادت للمزيد من الفقر، ولكن يبقى السؤال كيف يمكن تقييم الابعاد النفسية للفقر في العراق؟ إن مما لا شك فيه أن الفقر في العراق اتسم بتنامي حالة التوتر واليأس وفقدان الأمل وقد دفع هذا للمزيد من التجاوزات على قيم المجتمع العامة وملكيته وهو موضوع واسع ينبغي التركيز عليه، ومن أجل التخفيف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة لا بد من إعادة النظر في ثلاث جوانب رئيسية وهي: أولا خدمات التربية والتعليم والصحة والبلدية والحكومية وثانيا: التطبيق القانوني الصارم والعادل والثالث: السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

لقد انعكست تلك الابعاد على سلوك الفقير فأبعدته عن العمل وتجنب أخطاره وأكسبته صيغا مثل التشكي والمطالبة ومحاولة إخفاء

المعلومات والعنف والتدافع لتحقيق اية منافع ولو يسيرة ليقنع الآخرين بأنه فقير الحال وشيوع ظاهرة مراقبة الآخر وغيرها من السلوكيات التي تلاحظ اليوم اثناء تنفيذ برامج منظماتية وحكومية تعنى بمكافحة الفقر ومنها القروض متناهية الصغر ومشاريع الرعاية الاجتماعية والمساعدات التي تقودها منظمات حكومية وخاصة وبدت ظاهرة الفقر تنمو وتكبر للحد الذي بات يصعب التمييز بين الفقير وغير الفقير والأكثر فقرا، وضاعت حقوق الأكثر فقرا والفقراء في ظل ادعاءات الفقر وهذا ما اكدته بيانات الحماية الاجتماعية والمنظمات المعنية بالحماية مما يستدعي إعادة النظر وتطوير قياسات مستويات الفقر والأكثر فقرا في مجتمعنا لتدارك تداعياته المستقبلية في المزيد من الجهل والمرض.

ارتفاع الاسعار: تداعيات خفض سعر الصرف وسط الضجيج [111]!

قاعدة السوق في العرض والطلب تستند على إنك تشتري عندما تكون القيمة اعلى من السعر وتبيع عندما يكون السعر اعلى من القيمة على هذا الاساس يتم البيع والشراء في الاجل القصير وتحقيق الربح وتراكم الثروة، وتطبيق هذه القاعدة على سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار فإنك تشتري الدينار عندما قيمته اعلى من سعره وتبيع الدينار عندما يكون سعره اعلى من قيمته ومن هنا يبرز السؤال كيف تحدد قيمة الدينار؟ لا شك ان من يصدره كاداة لقياس القيمة يحدد قيمته، ويحاول ان يعززها ويدعمها لا ان يخفضها ويهينها، ومن هنا لا بد ان نقارن اداة قياس القيمة بغيرها من ادوات قياس المسافة والوزن والحجم فلا يجوز ان يكون الكليو غرام عرضة للتغيير ولا المتر ولا اللتر وكذلك العملة وهنا الدينار مما يعني ان رفع القيمة يعزز الطلب عليه فيتعامل به الناس، وبعكسه يحجم عن التعامل به، ويستخدم الدولار بدلا عنه.

ان خفض قيمة الدينار تجاه الدولار منذ اسابيع قاد لركود السوق واحجام المتعاملين به، وقاد لارتفاع الاسعار وهو امر طبيعي والحجة الموازنة!! يعني ان تمويل الموازنة جاء من زيادة عدد الدنانير مقابل الدولار، ولهذا لا تبحثوا عن اسباب ارتفاع الاسعار فسببها خفض قيمة الدينار وهو امر طبيعي أدركه الناس اضافة لارتفاع الاسعار

---

[111] نشرت في 2021/10

عالميا بسبب جائحة كورونا، ولكن يبقى موضوع تداعياته في السوق وانهيار الثقة بسبب ان الانخفاض لم يكن من السوق، وانما بقرار وهذا ما يفتح الباب لمزيد من الانخفاضات السوقية وليست الحكومية المصرفية المركزية! فهل سيستخدم البنك المركزي ايضا ادارته لسعر الصرف ضمن هوامش معينة +، -- ، والى اي مدى سيتحمل البنك المركزي الضغوط السوقية، ومن يضمن ان ياتي البنك المركزي ويقول: ندعو لمزيد من الخفض بحكم ضغوط السوق؟ علما بان سياسة خفض سعر الصرف مسالة تتعلق بميزان المدفوعات وليس الموازنة.

ان تعزيز العملة يعد امر سياديا غاية في الاهمية ويرقى الى اعلى الاعتبارات لضمان الثقة ووقف التداعيات وتبقى الحجج والمبررات الاخرى رهن سياسة مالية ضريبية اذ لا يمكن القبول بخفض قيمة الدينار لتصيب فئة واسعة من ذوي الدخول المنخفضة وهم بعشرات الملايين والتغاضي عن من دخولهم بعشرات الملايين يوميا من دون ضرائب!

منذ سنة ١٩٨٠ والدينار عرضة لتناقص القيمة بسبب سعر الصرف وهو مقياس القيمة مما يعني ان ثرواتنا كانت وما زالت دالة لذلك التناقص ترى اي الخيارات افضل تمويل الموازنة بخفض قيمة الدينار ام دعم قيمة الدينار من خلال الضرائب لا شك ان اعتماد الخيار الاول بخفض قيمة الدينار لانه يصعب على الحكومة تنفيذ الخيار الثاني وهو امر يشبه لحد كبير اعتماد الضرائب غير المباشرة بديلا عن الضرائب المباشرة فيزداد الثري ثراء ويزداد الفقير فقرا وهذا ما تتبناه الكثير من الدول النامية الفاشلة اقتصاديا ولكن ما هو اسوا ان يستخدم لتمويل الاف الوظائف الحكومية العامة قبل اشهر من الانتخابات ...!!!!

قوة الهدم الخلاق[112]

The Power of Creative Destruction
PHIIPOE AGHION, CELINE ANTONIN & SIMON BUNEL

عنوان مثير لكتاب صدر في نيسان ٢٠٢١ "قوة الهدم الخلاق.. الفوضى الاقتصادية وثروة الامم ".. يحكي تراجيديا العالم والامه واخفاقاته وقد تجسدت بتفاقم عدم المساواة والكساد وتحديات المناخ والبيئة وازمة كورونا وتنامي شركات التكنولوجيا العملاقة، ويبدو قد بدا التحول فلم يعد واضحا اليوم اعتماد الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، ولم تعد عوائدها واضحة في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد شابها الكثير من الغموض، ولهذا كان اتجاه المؤلفين في كشف اللغز الاستناد الى طروحات كينزوجومبيتر التي تعود للنصف الثاني من القرن العشرين، وبعد عمل بحثي استغرق عقودا من الزمن، وبالعودة للتاريخ الاقتصادي لكتابات توماس بيكيتي حول راس المال وكيف اخفقت الراسمالية في تحقيق الرفاهية يطرح المؤلفون صيغة او نموذج الهدم الخلاق في تفسير نظريتهم.

لقد اعتمد المؤلفون على ان الهدم الخلاق هو الموجه للسياسات الاقتصادية من خلال الحكومات، وذلك بتاهيل سوق العمل وهو الاهم بالحصول على فرص عمل فيما يحاول الابداع والابتكار الغور في الهدم الخلاق من اجل دعم المراكز المالية للشركات ولاسيما التكنولوجية، ويطرح الكتاب المزيد من التساؤلات حول المنتج

[112] نشرت في 5/ 2021

الغذائي النباتي، وهل ان سياسات سوق العمل الزراعي قادرة على تلبية الاحتياجات جراء عمليات الهدم الخلاق تلك التي تمارستها التكنولوجيا ومعها السياسيين الديموقراطيين، ان طرح التبريرات بفاعلية اليد الخفية يبدو لم تعد كافية للتعبير عن مجمل التحديات، فالثراء الفاحش وشيوع عدم المساواة وسوء توزيع الدخل وتباين مستوياته هي عناوين لطرح كل تلك التساؤلات!!

يؤشر المؤلفون بان تتابع الازمات يبدو قد صدع النظام الراسمالي، فكيف يمكن خلق راسماليةافضل في ظل الهدم الخلاق للابداع، وهنا ياتي التاريخ الاقتصادي وعلى مدى ثلاثة قرون لتناغم مسار الثورات مع النمو الاقتصادي وسياساته، ويصل الباحثون الى تاكيد طروحات جومبيتر بتدخل الدولة ومواجهة الهدم الخلاق والصدمات الاقتصادية التي احدثها فلا يمكن ان يكون الابداع سببا لتعاسة الغد وافشال اقتصاد المستقبل.

تناول الكتاب خمسة عشر فصلا لمعالجة قوة الهدم الخلاق من خلال الثورات التكنولوجية والمنافسة والركود والدخول والابداع والصحة والبيئة وتمويل الهدم الخلاق ومستقبل الراسمالية ولكن الاهم الربط بين الهدم والتدمير الخلاق ومصالح السياسيين فقد تميز المؤلفون في ربط السياسة بالهدم والتدمير من خلال علاقة الاقتصاد بالسياسة، ويستدركون لامر مهم وهو ان الابداع يحتاج الى الديموقراطية وان التغيير التكنولوجي والاحتباس الحراري والاوبئة والركود في الاسواق والمديونية كلها مؤشرات تثير القلق ولكن الابداع يخلق العمل والثروة، ومن هنا وفي خصم نقاش عميق يدعو الكتاب الى راسمالية منظمة تسمح بالحفاظ على المجتمع ومقوماته وازدهاره، ولهذا لا بد من ادارة هذا الهدم الخلاق والاستعانة بقرنين من الزمن

وثورات صناعية غيرت المجتمعات واذا احسن ادارتها والتعامل مع الابداع التكنولوجي واذا تحقق ذلك فهو كفيل با يحقق نموا مستداما ويؤكد الكتاب ان الرسمالية في القرن الحادي والعشرين هي ابداعية بقدر ما هي مدمرة فكيف يمكن الاستعانة بافكارجومبيتر لتدعيم انتاجية النظام الراسمالي وقوة اقتصاده.

ان قرأءة هذا الكتاب تضعنا امام صورة قاتمة للعالم لكنها في الوقت نفسه تلمح بان ضوءا في نهاية النفق والاهم من ذلك انه كشف زيف الكثير من الادعاءات وان الامر سياسي بالدرجة الاولى وهو من يتحكم بقوى الهدم وتدمير الاقتصاد وان هذا النظام الراسمالي يعمل بوجهين الاول تنموي ابداعي خلاق والاخر تدميري ازماتي مغرق بالمشاكل فكيف للحكومات ادارة تلك الثنائية على مستوى الدولة ويبدو اننا جزء من تلك المنظومة العالمية....

هل فقدت الموصل ميزاتها التنافسية في الاقتصاد واصبحت تابعا[113]

تزخر الموصل بميزات تنافسية تجعلها مدينة منافسة لمدن الشرق قاطبة في موقعها الجغرافي وثرائها التاريخي ومواردها الاقتصادية والبشرية وهذا ما جعلها قادرة على الاستدامة لقرون خلت، ولكنها ومنذ بداية القرن العشرين بدات تفقد معظم تلك الميزات، وتُجَردْ منها مواردها تباعا، وكانت البداية في اول اكتشاف نفطي فهو التحدي الاول واستمرت بمقوماتها الاخرى وفقدت ابان القرن الماضي ميزتها الرعوية لتفقد بعدها ميزتها الاستراتيجية الاقليمية والعالمية بفقدها منافذها الخارجية واستمرت التحديات وكانت النكبة الكبرى بعد ٢٠٠٣ اذ فقدت ميزاتها التاريخية والتراثية والبشرية لتصحو في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين فاقدت لمعظم مواردها الزراعية والحيوانية والمائية والتاريخية والمعدنية والصناعية والاجتماعية وعلى الرغم من كل محاولاتها في النهوض والتجديد ولكنها اجهضت خلال العشرين سنة التي خلت وبكافة الطرق والاساليب وكان ابشعها ما حصل في ٢٠١٤ وكفى بهذا عنوانا لما واجهته وما تحملته من اخطار واحداث وباتت تابعا.

اذكر اننا استدعينا في بداية الاحتلال لمحاضرة في كلية الادارة والاقتصاد وكان المحاضر احد المستشارين الاجانب وكانت محاضرته عن اقتصاد الموصل وذكر المحاضر بان الناتج المحلي

---

[113] نشرت في 6 /2021/5

الاجمالي للموصل يقدر بخمسة مليارات دولار في سنة ٢٠٠٢ فثار هذا انتباهي كيف يمكن ان يكون هذا الرقم صحيحا والناتج المحلي الاجمالي لكل العراق لا يتجاوز العشرين مليار دولار في تلك السنة؟ وبدات ابحث وادقق في الحسابات الكلية وبشكل تقديري فاتضح لي صدق التقدير ومن اهم عناصر الحساب كان القطاع الزراعي والرعوي والسمنت والكبريت والنفط والتجارة والكهرباء والموارد المائية ومنتجاتها واقترحت وقت ذاك ضرورة تشكيل وحدة معلوماتية تعني باقتصاد المدينة وحساباتها الاقتصادية .

واليوم تعطلت معظم الموارد وفقدت كل الميزات التنافسية وباتت خيارات الموصل محدودة جدا في ظل تنافسية اقتصادية عالية لمدن اخرى فقد هدمت وتعطلت واستقطعت مقوماتها ....ولقد استطاعت الموصل طيلة قرون توظيف مقوماتها الاقتصادية افضل توظيف من خلال تفاعل قواها الاجتماعية مهنيا وتجاريا وزراعيا ورعويا فكان القطاع الرعوي والزراعي الافضل اقليميا بفعل التفاعل بين المدينة ومحيطها تفاعلا عمليا فالكل ينتج والموصل تسوق وهي تنتج والمحيط يستهلك ويقف على راس تلك الانشطة الرعي وتربية الماشية والزراعة والمهن وهو تفاعل اقتصادي واجتماعي رائع وقل نظيره والامثلة كثيرة ومتعددة وكلها ضمن حالة تعنقد اقتصادي وتكامل افقي وعمودي رغم التحديات التي واجهتها ومنذ القرن الثامن عشر ولغاية نهاية القرن العشرين ، انها حالة التعايش المجتمعي الذي يتحدث به المؤرخون والاجتماعيون والاقتصاديون وهو لا يخل من اخفاقات وسلبيات وازمات ولكن يبقى افضل من صيغة التعايش النظرية التي طبقها الاجنبي فظاهرها ليس كباطنها وشكلها ليس كمضمونها ويبقى السؤال هل يستطيع مجتمع الموصل مواجهة التحديات الكبيرة اليوم

في ظل محدودية خياراته وتبعية اقتصاده ويسهم في خلق ميزات تنافسية؟ ام ستكون الموصل حكاية يقراها الاحفاد في كتب التاريخ والادب.....!

الاقتصاد السلوكي مدخل لحل مشاكل الشباب[114]

يتناول علم الاقتصاد السلوكي Behavior Economics سلوك الناس، ويختلف عن علم الاقتصاد التقليدي بجوانب كثيرة فعلم الاقتصاد لا يعنى بالجوانب العاطفية والسلوكية، ولهذا تضفي النماذج الاقتصادية السمة المقننة للسلوك البشري وفق صيغ غير واقعية منها: العقلانية والأنانية وقوة الإرادة غير المحدودتين ومن هذه الصيغ الثلاث ينطلق الاقتصاد لحل المشاكل وسواء نجح الاقتصاد في حلها أو أخفق فإنها كانت هذه بمثابة الانطلاقة لعلم الاقتصاد السلوكي للمساهمة بواقعية لحل المشاكل كونها تخاطب السلوك والأعراف والمعتقدات والتجربة والخبرة وغيرها من مؤثرات السلوك .

تخيل سيدي ظواهر حياتية يومية الأكل والشرب والتنقل والإدخار والإنفاق والتدخين والضرائب وغيرها من المظاهر لا تحكمها العقلانية المفترضة ولا الأنانية غير المحدودة ولهذا يؤكد الاقتصاد بعدم مساهمة الناس في النفع العام الا اذا كان هناك منفعة خاصة تفوق العامة ولكن في حقيقة الأمر أثبت السلوك الإنساني عكس هذا وكذلك الامر في قوة الإرادة فغالبا من يتخذ الفرد بعض قراراته تبعا لمغريات تسويقية فهي ايضا محدودة في السلوك.

ومن هنا يمكن ان نفسر سلوك مجتمعنا في جوانب كثيرة : المناسف في الولائم بقايا الأكل في المطاعم الفساد والنزوع نحو المنفعة الخاصة بعيدا عن المنفعة العامة غياب الإدخار والنزوع للاكتناز التفنن في الاقتناء المظهري التهرب الضريبي السلوك الهمجي عند

---

[114] نشرت في 2021 /5/15

توزيع المساعدات والإعانات الأعمال التطوعية والمساهمات الخيرية والدعم التطوعي وغيرها كثير !....

هذا غيض من فيض من المشاهدات التي تختزنها ذاكرتنا وننتقدها أو نقيمها وربما نعمل بها من دون وعي لذا آثرت أن تكون هناك عدة مقالات تعنى بالاقتصاد السلوكي وكيف يمكن أن تشكل مدخلا لعمل الشباب لتكون إجابة لتساؤل من قبل أحد المعلقين الشباب على مقالتي الأخيرة وكان : ماذا نفعل نحن الشباب ؟

الاقتصاد السلوكي :الاحساس والوظيفة[115]

يعد أصحاب الوظائف محظوظين بنظر أقرانهم بأن لهم دخلا ثابتا يتباهون به، فيما يتحسر آخرون بأنهم لم يحصلوا على وظيفة، وهذا ما يؤرق الفئة الثانية ويدفعهم باتجاه العمل بكل ما أوتوا من قوة ومحاولة الانتماء لفئة الموظفين، وهذه في الحقيقة مشكلة كبيرة يختلط فيها عاملان هما الدخل Income والشعور أو الإحساس Sense ويحتدم الصراع في خلجات الفرد من هؤلاء إلى درجة اليأس عند البعض فيما يكون آخرون قد تجاوزوا هذه الحقبة وحسموا أمرهم بالتفكير لمستقبلهم بعيدا عن الوظيفة ودخلها وفي النتيجة النهائية ستحقق هذه الفئة الغلبة على كل أقرانهم من موظفين وغير موظفين، فيما تكون الفئة التي تشتت تفكيرها هي الخاسرة وتقف فئة الموظفين ما بين الفئتين، والسؤال لماذا حسمت الفئة الرابحة غير الموظفة أمرها ونجحت؟ أنها ببساطة التركيز على العمل والإحساس به ورسم هدف واضح ووضع الترتيبات والخطوات نحو تحقيقه بادراك كامل فكيف يكون ذلك؟ أنه بسهولة ويسر من خلال إبداع الفرد في خلق الفرصة واستثمارها والتركيز عليها ولنا خلال السنوات العشر السابقة أمثلة وبراهين حية ورائعة على الرغم من كل التحديات التي واجهها أولئك في أعمالهم، ولهذا فالخطوة الأولى هي التخلص من الآثار السلبية التي تتركها الجامعة في شخصية المتخرج (بالابتعاد عن الأنا المفرطة(Selfish وأن ما حصل عليه الفرد من الجامعة هو تنمية ذهنية ليس الا يمكن ان تساعد في إبراز الموهبة والابداع، وليس بناء

---

[115] نشرت في 16/ 5/ 2021

مهارة لعمل؛ لذا فان الاقتناع بأي عمل كان والاندماج ضمن مجاميع تطوعية وتعاونية وهي كثيرة جدا حتى وان كانت عبر كروبات للتواصل الاجتماعي والبدء بأية صيغة كانت من البساطة (الآثار الاجتماعية الايجابية(Social Effects والأهم من ذلك خلق الاحساس (الشعور(Sense بانه المسار ولا غيره وأيضا ان أي مبلغ يمكن الحصول عليه يمثل قيمة Valueولا بد من ترشيد أي قرار يتخذ في الاستهلاك والانفاق وسيجد أن الزمن كفيل بأن يسخر ما يمكن خلال امد معين .

غالبا ما تقدر قيمة شيء ما نسبة إلى أشياء أخرى لسبب بسيط هو صعوبة قياس القيمة المطلقة، وهنا تكمن المشكلة فانت تأكل على قدر جوعك، وليس على أساس حجم الماعون الذي أمامك، والدليل على ذلك ترك كميات كبيرة من الطعام في أطباق الطعام أثناء العزايم والولائم أو في حالات البوفيه المفتوح أو في حالات الوجبات المفتوحة من دون دفع وانطلاقا من هذه القاعدة فانك تشتري لسد حاجتك ولا يبنى القرار في الشراء على أساس التخفيضات او التسهيلات وإنما على أساس السعر النهائي وكذلك على أساس الفرصة البديلة وكذلك اعتماد الدفع الفوري دون تسهيلات الدفع لكي يبعد عن الفرد الشعور بالم الدفع الفوري ومرارته اذ غالبا ما يعتمد البائع على تمديد وزيادة الفترة ما بين الدفع والاستهلاك لتقليل الم الدفع الفوري وخلق الإحساس للمشتري بسهولة الدفع وهو عكس الحقيقة .

إن التأهيل النفسي والمجتمعي للشاب والتخلص من موروثات بالية وأعراف اجتماعية سلبية ضمن كل تحديات العوز التي يعانيها، وإدراك الواقع بعيدا عن ما رسمه وسطره الاقتصاديون التقليديون طيلة ثلاثة قرون من أدم سمث وانتهاءً بسن Sen

وجومبيتر Schumpeterوالذي ترسخ في ذهنية الافراد والمجتمعات هو المدخل الحقيقي لبناء المهارات والابداعات وصناعة القرار ومن هنا يخلق الفرد الآمر وليس المأمور فيكون عندها صانعا للحياة وليس مدمرا لها وللحديث بقية.

الاقتصاد السلوكي: الحرية تعدد الخيارات

الحرية يقصد بها تعدد خيارات الفرد والمنظمات والمجتمع فكلما تعددت الخيارات اتسعت مساحة الحرية والعكس صحيح كلما تقلصت الخيارات وتحددت ضاقت هوامش الحرية وضمن مفهوم الاقتصاد السلوكي تتسع مساحة الحرية بتعدد الخيارات الاقصادية والفرص المتاحة وهنا يكون الاقتصاد السلوكي قد دخل في موضوع الحرية وهو موضوع شائك في الاقتصاد التقليدي فكل نظريات الاقتصاد طيلة ثلاثة قرون بنيت على الحرية لغاية الاربعينات من القرن الماضي ودخول النظرية الكينزية في التطبيق والتي تدعو الى تدخل الحكومة وفعلا طبقتها وحققت اروع النتائج وتبعتها Post Keynesians وبهذا الاستثناء فان كل ما جاء بعدها من نظريات وتطبيقات تدعو للحرية الاقتصادية.

اما الاقتصاد السلوكي فهو يؤيد تدخل الحكومة عبر سياساتها وعلى الرغم من كل محاولاتي الهروب من الحديث عن دور الحكومة لاني اعتبره مضيعة للوقت وغير ذي فائدة وغير مجدي ولا سيما في العراق فله تجربة مريرة عبر ستة عقود من الزمن واحاول بدلا عنه التركيز على اقتصادية الفرد والمنظمة وسلوكهما الا انني اصطدم بجدار عال يصعب القفز عليه وهو ان الاقتصاد السلوكي يمثل تداخلا بين الاقتصاد وادارة الاعمال والمالية ضمن المحور السلوكي للانسان وهنا اصبحت وجها لوجه مع سياسات الحكومة الاقتصادية التي تؤطر وترسم بيئة الاعمال مما اضطرني للحديث عن دور الحكومة وهو امر غير مجدي كما قلت ومؤلم ولكن للضرورة احكام على الرغم من ان الاقتصاد السلوكي يهتم بالجزء ولكنه تداعى للدخول بالكل

ومحاولة العمل على مستوى الاقتصاد الكلي وربما سيدخل على المستوى العالمي من ناحية سلوك الشركات متعدية القومية العالمية عندها ساكون مرغما امام علاقات دولية واختراقات لشركات دولية لدول معينة عندها سيكون لها حديث في اقتصاد سلوكي غير هذا الذي نتحدث به في ظل ضعف الحكومات وجهل الشعوب وطموحات غير مشروعة هنا يكون التدخل خيارا لا بد منه وقد اخترت ذلك لمقالات لاحقة!!!.....

الاقتصاد السلوكي والادخار: الحكومات سرقت مدخراتنا[116]

من يقرأ واقع الادخار ومنذ السبعينات وحتى اليوم يجد تفسيرا لسلوك المجتمع بافراده ومنظماته: قال البعض كلما ادخرنا مبلغا معينا في احد المصارف الحكومية تضاءلت قيمته وتلاشت، وقال اخرون اذا ادخرنا في الاسهم انخفضت قيمة المدخرات بشكل اكبر، وقالت فئةثالثةادخرنا في العقار فكان وزرها اسوا اذن اين ادخر؟ وحين فتح البنك الاسلامي في التسعينات وادخرنا فيه اختفى البنك ومدخراتنا ولا نعلم عنه شيئا، وعندما تاسست المصارف الاهلية ادخرنا فيها بحسابات توفير وودائع ثابتة ووقتية فتلاشت مدخراتنا وهناك من المدخرين منع حتى من سحب المدخرات هذه وقائع من عالم الادخار وليس الاستثمار في بلدنا، ونعلم بان اي ادخار لا بد من ان يحقق نفعا بعوائده ويعظم قيمة المال المدخر وقد تبين العكس؛ ان الادخار يعكس تاكل للمدخرات وتاكل للقيمة وتناقصا في راس المال، فهل هذا يحصل في كل البلاد؟ قلت لا انه فقط يحصل في هذه البلاد، ولهذا تجد الناس كل يوم افقر من الذي قبله وهم في فقر مستدام والدولة تسير بخطوات متسارعة نحو الفقر منذ ستين سنة، وقد يتصور البعض ان هذا كلام انشائي ادبي محض ... كلا! بل هو الواقع وهو سجل لحقائق الادخار في العراق: وقد وثقت هذا ومنذ عقود.

الحديث عن الادخار على مستوى الفرد والمنظمة والحكومة حديث مؤسف، وما نقراه في التقارير والمؤشرات الاقتصادية القومية من ان نسبة الادخار الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة غالبا ما تكون

---

[116] نشرت في 21 /6/ 2021

نسبا مضللة، فهي اولا نسبة وعلى الرغم من اهمية الرقم النسبي لكنها تحتاج الى من يفسر هذه النسبة بسطها ومقامها، وهذا يعود الى التحليل المالي وفيما اذا كان الادخار عدة مليارات ففيه الكثير من المدخرات الحكومية او ربما الايداعات الجارية لمنظمات او مؤسسات وربما يضم ارصدة حسابية مصرفية سريعة الحركة من الايداع والسحب فتحسب على الادخار وهي منه براء، وغيرها من التشوهات البياناتية، والامر واضح وبين؛ انها مدخرات بسيطة لا تغني ولا تسمن من جوع وطالما اعتمدتها الحكومات في تمويل انشطتها الدائمة على حجم ضالتها وهو خرق للثقة والعقد التعهدي للمدخر والبحث عن اسباب ذلك بسيطة يدركها القاصي والداني ولهذا اتسمت مدخراتنا بتناقص القيمة واستدامة ذلك التناقص ومحوره النظام المالي بكل مؤسساته وعملياته وادواته.

اجل النظام المالي واداته العملة التي ما برحت تنخفض قيمتها منذ سنة ١٩٨٠ وفي ظل ضعف المؤسسات المالية والمصرفية وغياب الثقة وتعقيد الاجراءات يصبح الادخار الذي هو بمثابة استقطاع الفرد من دخله لاجل المستقبل عملية فاشلة ومضللة فيكون المستقبل اكثر ضبابية واكثر فقرا ولهذا فان معظم فئات المجتمع ومن يرغب ان يستقطع جزءا من دخله ويحتفظ به لاجل المستقبل تحوطا لمخاطر وتحديات الزمن سيخفق في تطلعاته وتوقعاته ويكون مستقبله اسوا من حاضره وماضيه وتجهد معظم دول العالم ونظمها المالية والمصرفية في دعم هذا النشاط وكذلك المؤسسات بمختلف اصنافها فالكل يدخر وتوفر هذه النظم الاليات والادوات مختلف المغريات لجذب الايداعات وتنمية المدخرات لصالح المدخر وعبر قنوات توجه تلك الاموال للاستثمار في شتى المجالات وهذا ما يسمى بالوساطة المالية.

اذن المؤسسات المالية والمصرفية هي من يُعنى بالادخار والمحافظة على مدخرات الناس وتنميتها بما يوازي القاعدة الاقتصادية ...لكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون...

ان من يحفظ القيمة والحقوق هو سعر الفائدة الذي يمثل سعر النقد أوالحد الادنى للعائد الذي ينبغي ان يعوض العملة عن تناقصها، وسعر الصرف الذي يمثل قيمة وحدة العملة قياسا بالعملات الاخرى، ولست بصدد مناقشة الادخار في الاقتصاد الكلي وسياسات الحكومة انما اود التركيز على ان الادخار هو قرارا فرديا يخص الفرد وعائلته، وهذا هو ما يطلق عليه بقرار الادخار فهو ينشا من الدخل الذي يحصل عليه الفرد والمفاضلة في توزيع الدخل بين الاستهلاك و الادخار ..وقرار الادخار يعد من القرارات الصعبة التي يواجهها الفرد كونها تتعلق بالاجل الطويل وهنا تتسع مساحة المغريات التي تقدمها المؤسسات المالية في العالم من اجل ان يدخر الفرد ويختلف الناس فيما بينهم تجاه هذا القرار فهناك من ينظر للصحة وهناك من ينظر لتعليم اولاده او جوانب اخرى ويطرح الاقتصاد السلوكي الادخار لما لقراره من اهمية كبيرة على مستوى الفرد والعائلة والمنظمة والمجتمع ويكفي ان تستشهد كتب الاقتصاد بان نهضة وتطور النمور الاسيوية كان بفعل مدخراتها، والامثلة كثيرة، وعلى مستوى المجتمع الموصلي فان ما يتميز به التحوط للمستقبل وللادخار في سلوكهم اثر بين، ولكن نبقى اسرى القيد الحكومي والنظام المالي والمصرفي واسرى سعر الصرف فقد تجعلك ومدخراتك لا تملك شيئا وتجربتنا خلال العقود الستة الماضية شاهدة على كل تلك المعطيات والاهم من كل ذلك ان غياب وتعطيل وظيفة الادخار شجع الفاسدين لمزيد من الفساد وباتت

مصارفنا ومؤسساتنا المالية مكمن الفساد وليس لتعبئة المدخرات
ويبقى دار السكن هو خير ادخار اعتمده الاب الموصلي لابنائه! !!!

الفساد المالي وتخطي الحدود... تحليل للمخفيات[117]

التمويل الدولي مادة علمية واسعة وتطبيقاتها اوسع وميدانها العالم باسره دولا ونظما وشركات وتعد تفاصيل ومداخلات هذا الحقل المعرفي معقدة نوعا ما وقد لازمتها منذ سنة ١٩٨٢واول كورس في التمويل الدولي وكانت السنوات الاولى لولادة هذا العلم بعد ان شكل هيكله العلمي وانفصل عن الاقتصاد الدولي وقد تبلورت مساراته وبانت تداخلاته وقد كانت محاضراته ممتعة ومعمقة.

وما ان تاسس قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة الموصل سنة ١٩٩٦ بوصفه اول قسم في العراق الا وكان التمويل الدولي احد اهم مقرراته في الصف الرابع فدرّستُ المادة وتعمقت بها في الدراسات الاولية وتبعتها في الدراسات العليا وألّفتُ فيها ثلاثة كتب كانت وما زالت تدرس في العديد من الجامعات في العراق وخارجه واعتمدتُ فيها منهجية تقوم على تحليل نظام التمويل الدولي بمؤسساته وعملياته وادواته، ويقع ضمن هذا الحقل العلمي مواضيع كثيرة لسنا بحاجة لعرضها ومن ضمنها الفساد الذي يمارس في التمويل الدولي بحكم اختلاف نظم الحكم والادارة والرقابة بين الدول ومحاولة الشركات تخطي الحدود بحثا عن الكلف الاقل والموارد والكفاءة والقدرات في ظل تنافسية عالية واجراءات حكومية صارمة في دولها فاتجهت نحو مناطق حرة او نظما متحررة غير منضبطة او بيئات فاسدة وركزتُ البحث على المسؤولية الاجتماعية للدول في مواجهة هذا الفساد بعد ان تخطى الحدود مرافقا لعمل الشركات والنشاطات التي تتخطى الحدود

---

[117] نشرت في 25 /6/ 2021

في العالم، وهناك امثلة كثيرة شهدتها دول في مختلف قارات العالم وما بثته تلك الشركات من فساد في الدول التي استضافتها.
ان المشكلة الحقيقية في الفساد تتمثل بعدم القدرة على قياسه وتقديره انما تعتمد هناك مؤشرات كثيرة ومنها خروقات للقوانين وتجاوز على الضوابط في الدول فيتم معالجتها وبعدها تعاقب الشركات او تعلق نشاطاتها وتسجل في القائمة السوداء لتلك الدولة وهكذا الا ان ما يلاحظ عن الفساد في العراق هو امر غير كل ما ذكر فاذا كانت الشركات الدولية تفسد في الدول المضيفة لها ففي العراق لا توجد مثل هذه الشركات ولم يكن العراق دولة مضيفة الا للقليل من الشركات فكيف تخطى الفساد الحدود؟ ان تخطي الحدود التي اعنيها ليست نحو العراق بل من العراق نحو العالم مما يعني ان العراق بات مصدرا للفساد لدرجة ان بيئته لم تستوعبه فبدا بتخطي الحدود نحو الخارج فما هي القنوات التي يسلكها وما هي العمليات التي يمارسها وما هي ادواته؟ كل هذه التساؤلات تقع ضمن التحليل العلمي لظاهرة تنتشر ولم تستوعبها بيئتها فتخطت الحدود اجل قنواتها مخفية وعملياتها سرية وادواتها غير معروفة وما يظهر منها نتائج ومشاهدات يلمسها القاصي والداني في الداخل والخارج فيهتدي بتشخيص العارف انها من حصاد الفساد في العراق او في اي بقعة من الارض تجد العراقيين منتشرين ويصل عددهم لعدة ملايين معظمهم يعاني ضيق الحال ويعتاش على المنح الشهرية للحماية الاجتماعية لتلك الدول او الرواتب التقاعدية التي تحول لهم او من دخول نتيجة خبراتهم ومهاراتهم من عمل في دول المهجر ولكن هناك فئات قد تجاوزت ثرواتها مئات الملايين والمليارات قد يبرر من كان قد هاجر قبل عقود طويلة ولكن لا يبرر من كان قد هاجر منذ عدة سنوات هذه الفئات هي

من اعنيها بانها قد تخطت الحدود بالفساد وفيهم من اعتمد سياسة التهرب الضريبي فخاطر واثرى ومنهم من بنى شبكات لقنوات فاسدة مع نظيراتها في العراق فكان وسيطا لغسل الاموال واكتسابها الشرعية ومنهم من مارس النشاطات غير مسموح بها هذه الفئات هي من اثرت وتحصد الملايين والمليارات من الفساد و قنواتها وعملياتها وادواتها مخفية.

ويقف على راس كل تلك الفئات المثرية والفاسدة في بلاد المهجر افراد وشركات ارتبطت بقنوات وشبكات الفساد العراقي فعشّقت قنواتها في الخارج مع قنوات الفساد في الداخل بحكم علاقات مبنية في الداخل ايام الحصار وما سبقه وتلاه فاعتبر من في الخارج بمثابة الوسيط لغسل الاموال الفاسدة لمن في الداخل وشرعنتها باعتماد صيغة ..حللها وخذ نصفها ...وهذا فعلا ما حصل ففاسد الداخل نظف امواله القذرة وشرعنها وفاسد الخارج اكتسب الاموال فاثرى ثراء فاحشا بفعلته هذه بتغطية شرعية بواجهات في الخارج هذه العمليات بدات منذ سنة ٢٠٠٥ حيث بدات افواج المهاجرين بالهجرة وبمباركة المحتل صانع الفساد وعرابيه.. كل هذا يقع ضمن التحليل المنطقي والمنهجي ذلك ان كل ما يتعلق بالفساد مخفيا فلا بيانات ولا معلومات وقد يكون كل هذا الكلام ضربا من ضروب الخيال في التمويل الدولي فاعذروني واغفروا لي فان بعض الظن اثم!!!!!

الاستثمار والصين والعراق.... هواء في شبك [118]

كان ذلك في اب سنة ٢٠٠٢ عندما دعيت لندوة في بيت الحكمة في بغداد عن العلاقات الصينية العراقية وكانت محاضرتي عن "الدروس المستفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين"
وصلت بيت الحكمة في بغداد وكانت الندوة في المساء وكنت ثالث المتحدثين وقد غصت القاعة بالحضور يتقدمهم في الصف الاول كالعادة العراقية المسؤولون الذين لم اميز منهم احدا سوى اللون الاخضر ونياشين وعلامات على اكتفاهم وبدات حديثي عن الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه ظاهرة حديثة ووصفت تدفقاته الداخلة ونموها الكبير بعد سنة ١٩٩٠ وتراكم ذلك الاستثمار بصيغة متنوعة من قبل الولايات المتحدة واوربا ودول شرق اسيا لدرجة انها شكلت رقما قياسيا قارب التسعين بالمائة من شركات ومصانع الصين واتخذت من شركة نستلة Nestle السويسرية حالة دراسية كونها تعمل في اكثر من مئة دولة منتشرة حول العالم وكيف دخلت الصين في بداية عقد التسعينات باربعة مصانع وكانت تستورد ٩٠ بالمئة من موادها الاولية من الخارج والباقي تعتمد فيه على الموارد الزراعية الداخلية وكيف اعتمدت برنامجا تدريبيا للمزارعين الصينين لانتاج المواد الاولية وفق المواصفات العالمية ذلك ان تلك الشركة تنتج المواد الغذائية والتي يعلم الجميع منتجاتها وعلى راسها حليب النيدو ومئات اخرى من المنتجات الغذائية وخلال عدة سنوات استطاع المزارع الصيني بفعل التدريب واعتماد المواصفة العالمية التي

---

[118] نشرت في 1 /7/ 2021

تعتمدها الشركة ان يوفر ٩٠ بالمئة من موادها الاولية المنتجة في الصين والعشرة بالمئة هي المستودة وانتشرت مصانع الشركة في الصين بعشرات الفروع موزعة على عشرات المناطق الحرة المنتشرة على مساحة الصين.

وكان من ضمن الدروس المستفادة هو كيفية التعامل مع الشركات متخطية الحدود متعدية الجنسية وكيف استطاعت الصين جذب الاستثمارات الاجنبية لتكون الرقم الاول في العالم بخبراتها وتكنولوجياتها ومعياريتها ومواصفاتها وضمن اتفاقات قانونية تحمي الاطراف كلها وقد اعقب ذلك نقاشات معمقة كان اجملها من رجل كبير السن علمت انه وزيرا سابقا في الستينات بالنص " كل هذا لكن الصينيون لم يغيروا الجوبستيك لا زالوا ياكلون بها " وهو قول بمضمون عميق على تمسك الصينين بقيمهم وفيه اشارة للجالسين في الصف الاول فاحجمت عن الرد!....

ان الحديث عن الصين والاستثمار والتنمية لم يكن ترفيهيا لديها ولن يكن اعلاميا او حديث سياسة انما كانت قرارات واتفاقات غيرت وجه العالم الى ما بلغته الصين اليوم انه حديث عقدين من الزمن.

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين ولغاية اليوم وحديثنا عن التنمية والاستثمار والشركات حديث ترف وقضاء وقت وتسويف وضحك على الذقون وحديث في الليل يمحوه النهار وسياسة وانتخابات وقل ما شئت لذا بدا حديثنا عن الاستثمار والشركات والتنمية حديثا ساذجا ليس له معنى الا من قبل من يتحدث به لغرض في نفس يعقوب والحقيقة بريئون من الفعل براءة الذئب من يوسف وما حديثي الا حديث الذكريات فعذرا ان ضاق صدركم او نفذ صبركم فحديثنا هواء في شبك لا محال وسنبقى في الجب الى ان يبعث الله لنا السيارة ولكن

متى الله اعلم بذلك فاصبروا وصابروا ورابطوا فكل الصيد في جوف الفلا.....

كيف سرقت السياسة التنمية في العراق[119]

كنا نسمع ومنذ بداية عقد الستينات بان معظم موارد العراق تنفق على بغداد، واستمر الحال في العقود اللاحقة ولغاية اليوم، فماذا يعني هذا؟ هذا يعني وجود خلل تنموي في معادلة التنمية، وفهمها في العراق؛ اذ تؤكد كل نظريات التنمية على التوازن في التنمية مدنا وقرى وقصبات، والتركيز على الاقل نموا من محافظات ومجتمعات ومناطق دون اخرى لخلق التوازن التنموي، وهذا ما شهده العراق خلال عقود الثلاثينات والاربعينات والخمسينات، وما ان انقلب النظام حتى باتت التنمية سلعة للسياسي ايا كان الحاكم عسكريا ام مدنيا، ومن كل الفئات التي حكمت العراق يوظفها حيث يشاء طيلة ستة عقود من الزمن، وكانت رؤيتهم بان التركيز على بغداد سيقوي ويدعم موقفهم السياسي، وما دام سكان بغداد راضين وسعداء فليذهب باقي الشعب الى حيث يشاء

ان قراءة واقعية للتنمية في العراق بعيدا عن التزلف الاكاديمي والفبركة البحثية والتزويق اللاعلمي تضعنا امام حقيقة واضحة وبينة دامغة ان التنمية بعد سنة ١٩٥٨ قادها فكر سياسي احادي التفكير عسكري المنهج او تابع لايديولوجيا حزبية فكلها تعمل ببعد واحد هو توظيف مستدام للنظام وتكررت التجربة لمرات عديدة وواقع حالنا يحكي قصة تنموية بائسة وعلى مر تلك العقود تضخمت بغداد في سكانها بسبب الهجرة نحوها من مختلف انحاء العراق وهي حالة

---

[119] نشرت في 2021/8/6

عاشتها دول عديدة وحاولت معالجتها فيما بقي الحال في العراق من سيء الى اسوأ.

تكمن المشكلة في ان التركيز على العاصمة بزيادة الانفاق عليها خلق فرصا كبيرة للعمل فزادت الهجرة بشكل كبير ورغم كل القيود التي وضعت قبل ٢٠٠٣ الا انها كانت مخترقة ومتزامنة بزيادة السكان المضطرد تضاعف عدد سكان بغداد اضعافا مضاعفة ولاسيما بعد سنة ٢٠٠٣.

لقد تعرض عدد من الدول النامية ذات الكثافات السكانية لهذه المشكلة منذ السبعينات، وتفاقمت وما زالت اثارها لغاية اليوم، واتخذت شكلا متباينا في التنمية بين الاقاليم والمحافظات او بين المدن اما في العراق فقد بدت ملامحها منذ بداية عقد الخمسينات وبداية المشروع التنموي الحقيقي في العراق فتم التركيز على تنمية الاقاليم التي كان يطلق عليها الشمال والوسط والجنوب، فتم توزيع المشاريع بشكل متوازن وبدت اولى معالجات الهجرة من الريف للمدينة، وحالات الفقر علما بان سكان العراق لا يتجاوز ٦ مليون نسمة في الخمسينات، وما ان جاء الانقلاب التموزي الاول الا واجهض المشروع التنموي، وبدت ملامح مشروع جديد هو التسويق للثورة بتوزيع الاراضي على المهاجرين للمدينة وتوطينهم، وحاول الانقلابيون توطين البدو الرحل وفشلوا وحاولوا تنمية القرى والارياف فاسست وزارة الشؤون البلدية والقروية وباءت نتائجهم بالفشل؛ كل هذا كان في عقد الستينات حيث الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي والخلل في رؤية المستقبل، فكانت اهدافهم سياسية غير موحدة لا بل متباينة في المنهج والرؤية والابعاد.

وتميز عقد السبعينات ايضا بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فكان هناك توظيف سياسي جاد ومحاولات حثيثة للتنمية ولكنها

اصطدمت باهداف الحزب الواحد في التعبئة الجماهيرية ضد اعداء الثورة والحزب من الشعب، فكان كل التركيز على بغداد بوصفها العاصمة وجذب ابناء الريف بعد ان جندوا في صفوف الحزب تحت شعارات الجمعيات والتنظيمات وغيرها لدرجة ان المدن باتت تحكم من الريف. وتم التركيز على بغداد بوصفها العراق وتم تجاهل العراق الكبير من شماله لجنوبه والحجة الحروب والتعبئة ولم تعد التنمية من الاولوليات باستثناء الخطط على الورق، وغاب المجتمع وزرعت بذور التفرقة لتصل لحد الاسرة الواحدة والعائلة الواحدة واستخدمت الموارد بمختلف انواعها لدعم تلك التناقصات.

وغصت بغداد وازدحمت في ظل غياب كامل لمشاريع البنية التحتية وخدماتها في اتون حصارات وضيق افاق العمل وانهيارات العملة وغيرها من المظاهر والازمات.

انتهى المطاف بسنة ٢٠٠٣ لتبدا مرحلة جديدة سماتها الفساد والارهاب والطائفية ومشاريع جهوية ضيقة وتفاقمت المشكلة في بغداد بعد ان تركزت السياسة والاحزاب وبلوغ الموارد المالية حد التخمة ونسيت التنمية وازدحمت العاصمة بغياب الضوابط وحلول الديمقراطية والباقي انتم اعرف به، فلمَ التوصيف فانتم خير من يوصّف واصبحت بغداد قبلة الجهال والمتخلفين والباحثين عن المال والسياسة كل هذا الكلام جال بخاطري وانا اسمع لصديق يتحدث عن ان بغداد تبقى جميلة وتستوعب الجميع وان سكانها يقضون معظم وقتهم في دورهم بسبب صعوبة التنقل وغلاء الاسعار في ظل زحام مفرط وتعسر الحركة واكتظاظ السكان فتشعر بغربة وانت فيها كان الله في عون بغداد وتنميتها المفقودة وكان الله في عون باقي العراقيين وهم يستجدون الدعم لصيانة شوارعهم ونظافة قراهم ومدنهم انها

قصة السياسة التي سرقت التنمية من العراق فكانت سلعة سياسية يتاجر بها ....وما زالت!!!!

قصة مختصرة لفهم الخطاب الاقتصادي العالمي[120]

عاش العالم بعد الحرب العالمية الثانية اضطرابا في النهج الاقتصادي وكان وقتذاك قد انتصر الحلفاء على النازية بتحالفهم مع الاتحاد السوفيتي بقيادة بريطانيا وحلفائها وتشكلت حكومة حزب العمال في بريطانيا بعد الحرب وتبنت نظرية كينز الموسومة بالنظرية العامة " The General Theory"والتي تؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عند الأزمات، وكان من اول نشاطات تلك الحكومة تأميم المصالح العامة، ومنها مناجم الفحم وخطوط السكة الحديد والمطارات، وتبع ذلك عدد من الدول الأوربية، وكان هذا هو المناخ العام السائد إبان نهاية الأربعينات وعقد الخمسينات وبزوغ المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي الذي تبنى ملكية الحكومة لكل وسائل الإنتاج.

استقبلت الدول النامية خطابان مختلفان الأول يدعو الى ضرورة تدخل الحكومات في النشاطات الاقتصادية من دون فهم للمضامين الفكرية التي يقوم عليها المعسكر الرأسمالي، والثاني: الاشتراكي الذي يعتمد الملكية العامة لوسائل الإنتاج علما بان منبع الأفكار للاثنين كان من بريطانيا، فكارل ماركس كان قد عاصر الثورة الصناعية وآثارها في القرن التاسع عشر وكتب كتابه المشهور رأس المال The Capital " "والذي تبناه لينين في تطبيق مبادئ ثورته سنة ١٩١٧ وجون كينز كان قد عاصر الأزمة العالمية الكبرى وما خلفته من آثار في سنة ١٩٢٩ وكتب كتابه المشهور النظرية العامة، ولكن الفرق بين الاثنين

---

[120] نشرت في 6 /2021/9

كبير جدا فالأول كان قد تبناه لينين في ثورته ضد القياصرة الروس والثاني تبنته الحكومة البريطانية بعد الحرب وانتصار تشرشل على هتلر النازي وما يجمع الخطابان الملكية العامة وتدخل الدولة رغم الفارق الكبير بينهما

استلم العالم المتخلف تلك الخطابات فعصفت الخمسينات بالثوريات في عدد من الدول النامية بدفع من الاتحاد السوفيتي، وقابلها المعسكر الآخر ببداية الحرب الباردة ضد التوسع الاشتراكي، واستقبلت القوى الاجتماعية من أحزاب وتنظيمات وعسكر ونخب في بعض الدول النامية والعربية الخطاب العالمي بشقيه الاشتراكي والرأسمالي بشكل مغاير، ومن دون فهم لمضامين وعمق الملكية والعدالة وتوزيع الثروات وما يقف ورائهما من فلسفات فأطلقت النخب الحزبية اليسارية الدعوات للتحرر وانطلقت أولى دعوات تأميم الشركات في بعض الدول العربية في نهاية الأربعينات وبدت تحركات العسكر الانفعالية والعاطفية بالتوقد وبدا يهيئ للانقلابات ومنها مصر والعراق وسوريا وغيرها من الدول النامية العربية وغير العربية وفعلا تحقق ذلك، وبدا الإنقلابيون بمحاولة تطبيق النموذج الاشتراكي دون فهم ووعي لبنية اقتصاداتهم وتركيبة مجتمعاتهم وأنساقها، وكانت أولى التطبيقات التأميم والسيطرة على الملكيات الزراعية وتحديدها، والسيطرة على المفاصل الرئيسية لوسائل الإنتاج علما إن اقتصاداتهم ضعيفة وتفتقر لمقومات الاقتصاد الفاعل وتراكيبه من مشاريع وشركات وأسواق، وان مجتمعاتهم تتسم بأنماط وتراكيب اجتماعية هي غير ما في تلك الدول التي قلدوها.

ومرت الستينات والسبعينات وكانت الدول في اوج تطبيقاتها الاشتراكية وشعاراتها الرنانة، وتعبئة مجتمعاتها لتجاوز المشاكل التي

وقعت بها الحكومات، وما ان حلت الثمانينات إلا وأعلن عن الخصخصة والتحول نحو القطاع الخاص بعد ان واجه القطاع العام مزيدا من المشاكل وعدم قدرة على الاستمرار في ظل تدني الأرباح وارتفاع الكلف، وكانت بريطانيا رائدة هذا المنهج وتبنته المنظمات الدولية وفعلا تحقق ذلك، وبدا اتجاها عالميا عاما، إذ بدأت تنظيراته في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، وما ان سقط الاتحاد السوفيتي وانتهى المعسكر الاشتراكي في سنة ١٩٨٩ إلا وأعلنت الكثير من الدول النامية تبني الخصخصة مشروعا ومنهجا وكان هذا بداية التسعينات ولكن واجهت الدول مشكلة كبيرة تمثلت في كيفية التحول للقطاع الخاص، وكيف يمكن تقييم المشاريع العامة وموجوداتها في ظل غياب أسواق مالية قادرة على التقييم، واستيعاب تلك الأموال فبدأت الدول تؤسس للأسواق المالية وتصدر الأوراق المالية كالتزامات ملكية مقابل الموجودات العامة لغرض بيعها في الأسواق، فهناك من نجح في تحويله وهناك من فشل، وهناك من استخدم مختلف الطرق العشوائية مثل البيع بالمزاد العلني لمشاريع عامة فتحولت بعض الملكيات العامة الى ملك فردي وخلقوا ملكيات خاصة لأفراد من أموال الناس التي كانوا قد أمموها وقد بالغت الكثير من الدول في عمليات الخصخصة فخصخصت حتى جماركها وخدماتها العامة وهناك من فشل وبقي ولا زال لا يستطيع تحويل منشاته العامة الى القطاع الخاص ومنها مشكلة العراق المزمنة.

مر العراق بمرحلتين الأولى غطت النصف الأول من القرن العشرين حيث كانت القيادات قادرة على فهم الخطاب الاقتصادي رغم ما انتابها من تعقيدات سياسية فقدراتهم الميدانية اكسبتهم نجاحاتهم الاقتصادية سيما مع الآخر وكذلك فهم مقومات التنمية في الدولة

والمجتمع، فيما كانت قيادات النصف الثاني عسكرية او حزبية ايديولوجية تفتقر لمقومات فهم الخطاب الاقتصادي عالميا وإقليميا وبلغ أوجهه في التسعينات وما تلا ذلك، ولهذا كان العراق ومنذ ١٩٥٨ ما زال يعاني من هذه المشكلة وستبقى هذه المشكلة قائمة إلى أن يبرز من له القدرة على فهم الآخر بكل ما يضمه من مناورات وتداخلات وبعدها سيفهم الناس كيف ان الاقتصاد الأمريكي كنزي أكثر من كينز نفسه وهو الاقتصاد الرأسمالي القائم على الحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة وسيفهم كيف ان لكل حزب منهج اقتصادي يتبناه ويسعى لتحقيقه ويكافح عبر البرلمان ليفوز بالحكومة ويطبقه وكيف ان لكل حكومة سياسة اقتصادية تميزها عن غيرها بتحقيق أهدافها التي تسعى لها وتنافس الغير بها، ولكن لنفهم أيضا ان كل ذلك لا يتحقق في بيئة الفساد التي انتعشت وربت بعد سنة ٢٠٠٣ فمتى نظفت بيئتنا من فسادها عندها نتحدث في الاقتصاد وخطابه ومقوماته فانتظروا إننا معكم منتظرون.ولكن سنكون عندها ..ترابا وعظاما وانا لمدينون.

الإنفاق والادخار والاكتناز مفاهيم اقتصادية[121]

تعد هذه المفاهيم ومشتقاتها من اهم ما يجب فهمه في الاقتصاد لأهميتها وضرورة التفريق والتمييز بينها، فالإنفاق محرك الاقتصاد والادخار منشطه، ومانحه القدرة على التحوط للمخاطر والنمو، والاكتناز يعني الاحتفاظ بالمال من نقد وذهب وتكديسه وفي اللغة العربية يقصد به المال المدفون وتكمن مضاره وسلبيته في تجميد الاقتصاد وتسكينه وتدميره، مما يعني ضرورة التركيز على الإنفاق والادخار والابتعاد عن الاكتناز.

الإنفاق قد يكون استثماريا اي ما ينفق لغرض تحقيق عائد معين وقد يكون تشغيليا لغرض تنفيذ النشاطات مثل الرواتب والكلف بأنواعها.

فيما الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، والذي غالبا ما يدخر في المؤسسات الادخارية مصارف ومؤسسات مالية او ربما أسواق ويجنى من ورائه عائد يوصف بأنه الحد الأدنى المتوقع من العائد في السوق ويطلق عليه سعر الفائدة او العائد، ويعد الادخار مصدرا مهما لتمويل الاستثمار وذلك بتحويل المبلغ المدخر الى قروض واستثمارات وعبر عملية الوساطة المالية بين طرفين هما: المدخر والمقترض ليشكل بمجموعه الادخار والاستثمار في المصارف والمؤسسات المالية.

اما الاكتناز فهو تعطيل للأموال والاحتفاظ بها ساكنة جامدة في خزانات المكتنز، وهو ظاهرة سلبية تدينها كل القيم والأعراف والمبادئ.

---

[121] نشرت في 19 /9/ 2021

وقد اكد القران الكريم على دور الإنفاق بكل أنواعه أكثر من ثمانين مرة فيما ذكر الادخار عشرات المرات وعلاقته بالاستثمار والنمو والتنمية، وأدان الاكتناز بأبشع الصيغ وحذر منه ومن تأثيراته السلبية التي تتنافى ومبادئ الإنسان والإسلام وقيمه، ومن هنا لا بد من ان نقف على تقييم هذه الأنشطة الثلاثة في مجتمعنا، وبغياب الأرقام الدقيقة فان التقديرات تؤشر اننا مجتمع اكتنازي أكثر منه إنفاقيا وادخاريا _استثماريا او استهلاكيا تبعا لفئات المجتمع، ولهذا ظهرت نتائج ذلك عليه، ومنها الركود وضعف الإنتاج والفقر وغياب المساهمة في العمل والنشاط، فباتت معظم مشاريعنا فاشلة لا تحقق جدواها وبرزت مشاريع وهمية ومنخفضة الأداء، وكل هذا مرتبط بسلوك المجتمع وتوجهاته وتعامله مع المستقبل وعدم ثقته بالاقتصاد وغياب المصارف والمؤسسات وعدم الثقة بها على الرغم من حجم الانفاق العام كبيرا جدا عبر الرواتب وغيرها ولكن بغياب آليات الادخار يعني غياب الاستثمار وان نسبة كبيرة من ذلك الإنفاق الحكومي التي تشكل رواتب الأفراد توزع ما بين الاستهلاك والاكتناز

.

بعد كل ما سبق يمكن القول ما هو موقف مجتمعنا من سعر الفائدة في المصارف او العائد من المصارف الإسلامية المرتبط بالادخار؟ وما هو موقفه من الاكتناز؟ فاذا كان المجتمع يرفض سعر الفائدة بوصفه ربا حرمها الله فانه يقبل الاكتناز وهو مرفوض رفضا قاطعا في الإسلام ويرفض الادخار في المصارف الإسلامية لعدم الموثوقية بها وهشاشتها مما يعني ان الفرد في مجتمعنا أمام عنصرين أساسين في توزيع دخله هما الإنفاق المقتر او الشحيح والاكتناز ولكل هذه التساؤلات إجابات وحيثيات ومبررات ونتائج مجتمعية!!!.....

فجوة الدخل والثروة في المجتمع[122]

لا أتحدث عن الفقر فقد تحدثنا به كثيرا، ولا أتحدث عن توزيع الدخل والثروة وإنما حديثي عن الفجوة التي بدأت تزداد بشكل متسارع خلال العشر سنوات الأخيرة، وهي ببساطة الفجوة في الدخول والثروات بين أفراد المجتمع.

نقرا كثيرا عن تقارير تُعنى بالتنمية والموارد وغيرها ويمكنك الرجوع لكل تلك التقارير والاحصائيات المنشورة عالميا، والتي تصدرها المنظمات الدولية ومحليا التي تصدرها الوزارات والمؤسسات المعنية، وتجد الموجزة منها والتفصيلية وسواء كانت بياناتها دقيقة وصادقة ام هي صناعة حكومية فإنها لا تغني عن الأمر شيئا، وتسقط اي نماذج اقتصادية تعتمد بيانات فاسدة، فما يؤشره الميدان يعد أفضل مدخل للتشخيص والمعالجة، وبعيدا عن ما طرحه الاقتصاديون والمفكرون حول رأس المال ودوره المحوري في قيادة النظم الاقتصادية والنظريات التي تفسرها، وبعيدا عن السياسات الاقتصادية التي تُنتَهج لتحقيق الأهداف التنموية إلا أن الظاهرة التي ينبغي بحثها ودراستها تتمثل في الميدان، ويعرضها الواقع الذي يعيشه الفرد في مجتمعه ايّا كان.

وان الوقوف على تلك الفجوة بين أبناء المجتمع تستدعي مسوحات إستبيانية تفصيلية دقيقة ومعقدة، وفي ظل غياب لكل مقومات العمل المسحي الاستبياتي وغياب البيانات المحلية والوطنية التفصيلية الدقيقة فلا بد من التقدير الشخصي والعشوائي، ومحاولة تشخيص الفجوة

---

[122] نشرت في 1 /12/ 2021

ميدانيا من مجمل الظواهر التي نعيشها ضمن أفق موضوعي لتقدير حجم التباينات بين فئات المجتمع في الدخول والثروات وهو اضعف الإيمان.

اعتمادا على معطيات علمية لتقدير الفجوة وفق منهجية الرصد للظواهر ستعتمد ثلاث مؤشرات وهي: الصحة والتربية ومعايير الحياة، فاذا اخذ معيار الصحة وضمن معطيات الواقع الذي نعيشه فهناك عدد من المؤشرات ضمن القطاع الصحي تتمثل بضعف اداء المستشفيات الحكومية وغياب شبه كامل لبعض الخدمات عدا استثناءات معينة، علما بان هذا من صلب عمل الحكومة ويركز على اللقاحات والولادات ونسبة سرير الى عدد السكان والمراجعات والأمراض المستعصية والمزمنة جنبا الى جنب مع الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص إضافة لما أشرته التقارير الدولية، وفيما يضم معيار التربية الاستمرار بالدراسة ونسب ترك التلاميذ لها وهيكل سنوات الدراسة ونوعيتها وشموليتها وأدائها؛ أما معايير الحياة ومنها الوقود والصرف الصحي والماء والكهرباء والسكن والنقل وهذه الأبعاد الثلاثة كلها مجتمعة بمؤشراتها تمثل أبعادا للفقر في المجتمع، وبنظرة تقويمية شاملة وموضوعية تثبت أنها أبعادا فاعلة في مجتمعنا فقد تأثرت هذه المؤشرات عبر ثلاثة عقود لينتهي بها المطاف بنقص كبير فيها وانخفاض نوعية أدائها، وبالمقابل كان هناك فساد عم المجتمع بمؤسساته المالية والضريبية والجمركية والنقدية وبرزت فئات مجتمعية فاحشة الثراء متهربة ضريبيا وفاعلة في صناعة القرار وما زاد الفجوة اتساعا إدارة سعر الصرف وتغيرات قيمة العملة وسعرها طيلة تلك العقود الثلاثة الخالية فخلقت كتلة نقدية هائلة تتحكم بها تلك الفئة الثرية، ولقد كان لهيكل الرواتب المخصص

للسياسيين وما لحقه من وضع امني مترد دورا كبيرا في خلق واتساع الفئة المتخمة فزادتها تخمة وكان كل ذلك متزامنا مع ترد واضح في مؤشرات الصحة والتربية ومعايير الحياة، فلم تجد حدودا دنيا للفقر فتعمقت جذوره واختفت حدوده، وقد تعدى وتجاوز ما خطته المنظمات الاممية لخط الفقر، وكاد الأمر أن يتعداه في مجتمعنا وانضمت للفئات الفقيرة فئات كثيرة من الموظفين والعاملين ومستفيدي الحماية الاجتماعية بعد ان تدنت الخدمات العامة للصحة والتربية ومؤشرات الحياة، ويبدو هناك اتجاه عام لخفض حجم تلك الخدمات ونوعيتها اذ ما برحت الحكومة تتخلى عنها كالصحة والتربية والوقود والكهرباء والماء والمجاري وغيرها بإضافة مبالغ معينة لصالح القطاع الخاص شكلت عبئا إضافيا على فئات واسعة في المجتمع ومنها مثلا الكهرباء والماء والمجاري والتوسع في التعليم الخاص والمستشفيات والعيادات الخاصة وكذلك في السكن والوقود وبالمقابل تتحمل هذه الفئات عبئا ضريبياً عاليا فيما تتاح كل هذه الخدمات للفئات الثرية بالأسعار التي تتاح للفقراء وكذلك تعتمد فئات على منافذ التهرب الضريبي واعتماد صيغ فاسدة في بلوغ ماربها.

ان من المشاهد اليومية المألوفة اليوم التدافع على المطاعم والكافيتيريات والأسواق والمحلات وتدافعا على شراء السيارات وغيرها من المظاهر فيما تغص الجمعيات الخيرية ومنافذ الإعانات بطوابير تشكو العوز وضيق الحال كل هذا يشخص اتساع الفجوة بين فئتين في المجتمع فئة ثرية مترفة وفئة تعاني الفقر والعوز وضيق الحال وما بين هاتين الفئتين شريحة اكتفت حاجاتها وهي تشكل مساحة واسعة تلك هي لا عدالة توزيع الموارد بين افراد المجتمع ولهذا فالمشكلة ليس في نمو الدخل وانما في توزيعه بعدالة.

مستقبل الدولار[123]

كثيرا ما نسمع عن مقارنات بين الدولار واليورو واليوان الصيني وان الدولار مأله الانحسار وان لليوان مستقبل واعد وغير تلك المقارنات، وهنا لا بد من القول بان من يقف على طبيعة الدولار ومساره منذ الحرب العالمية الثانية ولغاية اليوم يمكن ان يدرك حجم الدولار وقوته في العالم بوصفه العملة الدولية الأهم لغاية اليوم وسيبقى مهيمنا كعملة دولية لأمد بعيد.

لقد كان مسار الدولار طيلة عقدين من الزمن الأربعينات والخمسينات حافلة في إرساء دعائمه كعملة عالمية لاسيما بعد ان انحسر الباون سنة ١٩٥٧ بعد قرار الحكومة البريطانية بوقف التعاملات الدولية بالباون الاسترليني، وأعقب ذلك مساهمات لندن باستقبال التعاملات بالدولار بوصفها مركزا ماليا دوليا فتأسست وقتئذ سوق اليورودولار فاخترق الدولار أوربا من خلال تلك البوابة البريطانية، وبدت التعاملات مع مختلف العملات الأوربية فأصبحت السوق بمثابة سوق العملات الأوربية فشحّ الدولار في السوق وبدت معالم أزمة نقدية أطلق عليها أزمة السيولة، فأعقبها مباشرة وفي سنة ١٩٧١ قرار فك ارتباط الدولار بالذهب بعد انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام وعوّم الدولار وترك سعره يحدده السوق.

وقد تزامن ذلك مع أزمة أسعار النفط سنة ١٩٧٢ فاعتمد الدولار في السوق النفطي ومنذ ذلك التاريخ ارتبط سعر النفط بالدولار وبدأت مرحلة أخرى للدولار تمثلت في اختراق جغرافية العالم أوربا كاملة

---

[123] نشرت في 16 /12/ 2021

وشرق وغرب آسيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وعلى اثر انحسار الحرب الباردة ونهاية المعسكر الاشتراكي كان الدولار قد سيطر على العالم سيطرة كاملة.

لقد توقع العالم بتكامل أوروبا بالاتحاد الأوربي وانطلاق اليورو ان يكون المنافس للدولار كعملة دولية وعلى الرغم من قوة الاقتصاد الأوربي بدوله الصناعية المتقدمة وقوة اقتصاداتها الا ان اليورو بقي متذبذبا تجاه الدولار ولم يشكل بأفضل الأحوال أكثر من ٢٠-٣٠ بالمائة من التعاملات الدولية برغم العمق التاريخي للدول الأوربية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد ظهر ذلك واضحا بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي وإصرارها بعدم التنازل عن الباون بوصفه العملة البريطانية الرمز.

لأجل ذلك استطاع الدولار تمويل معظم التعاملات الدولية لأكثر من سبعة عقود من الزمن واكتسب ثقة العالم والأسواق العالمية لكل السلع الإستراتيجية وبورصاتها، وهنا يبرز السؤال هل يمكن لليوان الصيني ان يكون منافسا للدولار؟ وفي إطار هذه المقارنة غير المتكافئة يعول البعض على التجارة ودور الصين فيها ومشاريعها المستقبلية، فهل يمكن للتجارة الصينية الدولية ان تحدد طبيعة التعاملات المالية الدولية وتلزم المتعاملين الدوليين باعتماد اليوان بدل الدولار؟ ان اعتماد الدولار كعملة مالية دولية يعود بالدرجة الأساس الى الثقة التي اكتسبها الدولار طيلة عقود من الزمن في الأسواق الدولية وتعاملاتها وأيضا عندما ارتبط الدولار بالنفط بوصفه يمثل مصدر الطاقة الأساسية للعالم وكذلك ارتباط الأسواق المالية الدولية إبتداءا من نيويورك ولندن وباريس وهامبورك والبحرين وسنغافورة وانتهاءا بطوكيو والتي تغطي معظم التعاملات المالية الدولية طيلة ٢٤ ساعة

في اليوم الواحد وكذلك البنية التحتية الأمريكية التي لا يمكن مقارنتها باية بنية في العالم كلها جعلت من الدولار موضع ثقة العالم بأسره فالذهب يقيم بالدولار والمعادن الثمينة وحتى العملات المشفرة تقيّم بالدولار، ولهذا سيبقى الدولار مهيمنا كعملة دولية لعقود قادمة الى الزمن الذي يمكن لك أيها القارئ المتابع إن تقبل اليوان في تعاملاتك أنت بدل الدولار وتثق به وعند ذاك يمكن القول ان اليوان أصبح عملة دولية وهو أمر بعيد وانك سترفض التعامل حتى في اليورو وسيبقى الدولار العملة الأكثر ثقة وتداولا في العالم ...إلا إذا حدث ما ليس في الحسبان ومن غير المتوقع عند ذاك علمها عند ربي في كتاب!!!!!!

بين الدولار واليوان مسافة كبيرة[124]

يطرح دائما سؤال مفاده: النمو الاقتصادي الكبير والمتسارع للصين يمكن أن يقود اليوان لان يكون عملة دولية عالمية؟

للاجابة عن هذا السؤال لابد من طرح السؤال التالي: ما هي تركيبة السيولة الدولية من العملات الدولية؟ يقصد بالسيولة الدولية القدرة على سداد الالتزامات المالية الدولية وتضم النقد والائتمانات والقروض والايداعات ومن يقوم بهذه المهمة عالميا منذ أكثر من سبعين سنة هو الدولار وهو يحتل أكثر من ٧٠ بالمئة من تركيبة السيولة الدولية لغاية الآن ومن ثم اليورو الذي يلبي ما نسبته ٢٠ بالمئة تقريبا منها وتحتل العملات الأخرى مثل الباون والين واليوان ما نسبته ١٠ بالمئة تقريبا.

ومنذ عشرين سنة والصين تحاول ان تضع لعملتها موطئ قدم في الأسواق المالية الدولية ولاسيما بعد ان عادت هونك كونك لسيادتها، ومحاولتها بان تسهم بشكل اكبر في السيولة الدولية ولكن تبقى هناك عوامل مؤثرة تحول دون ذلك ومنها: العملة الصينية اليوان نفسه والذي ما زال ضعيفا ومسيطر عليه حكوميا وفق سياسة نقدية تقْيديّة بهدف المنافسة التجارية الدولية لمنتجاتها لتكون ارخص دوليا مما يحول دون كسب المزيد من ثقة الأسواق الدولية به ، وهذا يعود لأيديولوجية النظام السياسي الصيني وجذوره التي ما زالت تحكمه لغاية اليوم، وحجم الاحتياطيات النقدية العالمية والتي لا تشكل العملة الصينة منها الا ما يعادل ٢بالمئة من حجم الاحتياطيات النقدية العالمية

---

[124]نشرت في 24 /12/ 2021

فقط؛ إضافة إلى ضآلة حجم التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العالم وقلة مساهماتها بالاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأسواق المالية الدولية ومنها اسواق السندات وعلى الرغم من كل ما سبق تحاول الصين في الإقليم الآسيوي أن تفرض تعاملاتها الخارجية باليوان إلا أنها تواجه مشكلة السيطرة الحكومية على الأسواق فيها فكل التعاملات بالدولار التي تدخل الصين تودع بالمصارف فيها ومن ثم تدفع للشركة بالعملة المحلية .

إضافة لكل ما سبق فان ما ترسخ من آليات وعمليات ومؤسسات مالية دولية في تعاملاتها بالدولار خلال أكثر من سبعة عقود من الزمن ومنها مثلا نظام SWIFT والذي يحكم منظومة المقاصة الدولية والعالمية جعل من الولايات المتحدة القدرة على فرض الحصارات والعقوبات على دول ومؤسسات في مختلف دول العالم ومنها كوبا وبروندي والكونغو وهونك كونك وايران والعراق ولبنان وليبيا ومالي ونيكاراكوا وكوريا الشمالية والصومال والسودان وجنوب السودان وسوريا واوكرانيا وروسيا وفنزويلا واليمن وزمبابوي وافريقيا الوسطى وبيلاروس والبلقان هذا اضافة للشركات والافراد اينما كانوا مما يعني ان الولايات المتحدة يمكن ان تدفع باتجاه العقوبات والحصارات بناء على نظم رقابة المقاصات والصفقات الدولية والعالمية.

وبعد كل هذا وذاك فان الصين تحاول اليوم استخدام التكنولوجيا في اختراق الاسواق الدولية وهيكل السيولة الدولي من خلال اليوان الالكتروني ولهذا تدفع بهذا الاتجاه عبر شركاتها الالكترونية فهل ستنجح محاولاتها؟ ليكون اليوان الصيني منافسا للدولار ...أظنها انها تذهب في سراب!! ويبقى منطق السياسيين والعسكريين

الأيديولوجينمدخلا يعللون به أنفسهم وهم في العمل الدولي المالي والنقدي والسوقي جاهلون!

السيرة العلمية للمؤلف

سرمد كوكب الجميل

ولادة الموصل 1954 العراق.
تخرج من كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل سنة 1976.
حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من جامعات أجنبية وعراقية.
حصل على لقب الأستاذية في الإدارة المالية والمصرفية سنة 2007.
حصل على لقب أستاذ متمرس سنة 2021
نشر 19 كتابا متخصصا وعاما.
نشر 65 بحثا في مجلات عراقية وعربية وأجنبية.
نشر عشرات المقالات في المجلات والصحف العربية والعراقية.
أشرف على 15 طالبا للدكتوراه و20 طالبا للماجستير.
شارك في عدد من المؤتمرات داخل العراق وخارجه.
ساهم في العديد من اللجان والدراسات الميدانية مع مؤسسات حكومية وخاصة.
تقاعد سنة 2019 وتفرغ للكتابة والعمل البحثي.

الكتب المنشورة للمؤلف

1. الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية دار الحامد، عمان، الأردن، 2001.
2. التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، ابن الأثير، جامعة الموصل،2002.
3.المؤسسة المصرفية العربية، التحديات والخيارات في عصر العولمة، سلسلة دراسات إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، 2002.
4. إدارة المؤسسات المالية، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، 2006.
5.الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية ومساءلة، ابن الأثير، جامعة الموصل، العراق، 2009
6. مقالات علي الجميل في الاقتصاد والتجارة ، العابد، كلية الحدباء الموصل، العراق، 2009.
7. معوقات الاستثمار في الدول العربية، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، 2009.
8. إدارة المؤسسات المالية (طبعة ثانية) كلية الحدباء الجامعة الموصل 2009.
9. المدخل إلى الأسواق المالية، ابن الأثير، جامعة الموصل، الموصل، العراق 2011.
10 . التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار النموذجية العصرية، بيروت، 2011.
11 . المدخل إلى إدارة المؤسسات المالية، ابن الأثير، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 2012.
12. المدخل إلى الأسواق المالية، ابن الأثير، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 2012 .

13. التمويل الدولي ابن الأثير، جامعة الموصل ، الموصل، العراق، 2012 طبعة ثالثة.
14 . العراق أخطار وأزمات وكوارث نور نشر Omini Scriptum GmbH&Co.KG
28 BanhnhofstraBe، 66111 Saarbrucken ، 2016 Deutschland / Germany
15. مراجعة منهجية في الفكر المالي نور نشر Omini Scriptum GmbH&Co.KG
28 BanhnhofstraBe، 66111 Saarbrucken ، 2016 Deutschland / Germany
16 . مقدمة في ادارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات، أكاديميون للنشر، عمان الأردن 2017.
17. المدخل إلى الاسواق المالية، أكاديميون للنشر عمان الأردن 2017
18. الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر، أكاديميون للنشر عمان الأردن 2017
19 قراءات اقتصادية رؤى في الاقتصاد والمجتمع، مؤسسة أبجد للترجمة والنشر والتوزيع، 2022.

المحتويات

مقدمة 5

حديث الاقتصاد: كيفية استخدام المحادثة 7

محتوى الكتاب وفصوله 9
الثقافة الاقتصادية 17
الخطاب الاقتصادي 17
الحديث الاقتصادي : حديث مغلق 18
علم الاقتصاد ومنهج الحديث! 19

سوق الأربعاء في الموصل 21

صدمتان قويتان 22

التنمية الاقتصادية 23

الحروب الاهلية 25

إعادة الاعمار 26

عدد المدارس في الموصل 28

تقرير التنمية العالمي لسنة 2014 30

الحكم الصالح 32

معاناة الموصل 34

ردود موضوعية 36

الاقتصاد العراقي في تقرير 37

ازمة مركبة في العراق فكيف يمكن إدارتها؟ 39

المدينة ماكنة النمو 42

المصارف وتعبئة الموارد في العراق 45

العراقيون والسوق وأسعار النفط 47
فرصتان ذهبيتان أضاعهما العراق 50
ثروات مبددة 52
آفة الفقر في مجتمعنا..... 54
العراقيون عاطلون عن العمل! 56
قمح (حنطة) الموصل ما غزر!..... 59
نظام النقل في العراق ! 60
المصارف العراقية التحدي الكبير !..... 62
السياسات الاقتصادية والسيناريوهات المستقبلية للأداء الاقتصادي 64
تقرير التنمية العالمي لسنة 2018 67
الاقتصاد والانتخابات 69
متى يحط طائر الاستثمار..... 71
السياسة الاقتصادية لعبة السياسيين..... 74
الحذر من الاستثمار الأجنبي المباشر..... 76
تقرير التنمية العالمي لسنة 2019..... 78
البحث عن موارد غير النفط ! 80
تنمية التخلف في الميدان..... 82
عراق ما بعد الصناعة 84
قال التقليد أعمى .....والإبداع عامل من عوامل الإنتاج 86
الاقتصاد والقانون توأمان مترابطان الأول يرفع والثاني يكبس فيتحقق الهدف!
..... 88
اقتصاديات المناخ 90

كذب الاقتصاديون ولو صدقوا 92
قصة الدولار 94
قليعات ليست للاستثمار 96
مقاربة استثمارية: الاستثمار قرار لا رجعة فيه 98
تقرير التنمية العالمي لسنة 2020..... 100
متى نفهم حركة السوق النفطية وأسعارها؟..... 102
حكايات لذكرى الإصلاح المال 104
كوارث العولمة وماذا بعدها 106
قصة الفيضانات في الموصل 108
سقوط توقعات الاقتصاد العالمي في وادي كورونا فماذا بعد؟..... 110
تأملات وتساؤلات اقتصادية لما بعد كورونا 112
التدخل الاقتصادي .... للحيلولة دون الانهيار الاجتماعي..... 114
لعبة بالأرقام وتضليل بالمؤشرات أم حقائق فعلية..... 116
نصيب الفرد من تخصيصات القطاع الصحي..... 116
السياسات الاقتصادية لدول العالم في زمن الحرب على كورونا 118
إذا توقف العمل... توقف الاقتصاد..... فهل فهمنا الدرس؟ نحو مبادرات لتشغيل الشباب 122
ضاعت الفرصة مرة أخرى 124
الصين والولايات المتحدة ولعبة الأرقام..... توقعات وتنبؤات... بين سعيد ومبارك..... 125
من بيع السلف إلى سوق العقود الآجلة والمستقبلية ... كلها أدوات تحوط للمستقبل..... 127

السوق وعاء الاقتصاد ..... الكل تعمل فيها لتحقق الأهداف الاقتصادية 129
سردية الرواية والقصة في حديث الاقتصاد والأعمال 131
الزراعة والصناعة في الموصل ... خياراتنا محدودة 132
زيف الشعارات الثورية التي سوقها الاقتصاديون التقدميون بعد تموز 1958 134
ذهب زمن الاقتصاد وحان وقت الإدارة 135
الدولار عملة دولية ووسيطا للتبادل بين دول العالم 136
منظمة التجارة العالمية وتحديات ما بعد كورونا 138
يبدو كان بين الموصل ونابولي تكامل صناعي 140
أين المبررات القانونية والمالية الضريبية لاستقطاع نسب من الرواتب التقاعدية؟..... 142
إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي في العراق: مطلب لم يتحقق..... 143
سرقت أبواب الاقتصاد فلم تعد مفاتيحه نافعة..... 146
العراق في أدبيات المؤسسات الدولية سنة 2020 147
وهمية خط الفقر في العراق..... 151
قراءات غير مجدية 153
النظام المصرفي خط الصد الأول للمخاطر والأزمات المالية 155
تعددت الرؤى والضباب كثيف 158
هنيئا للاحصائيين والتربويين في دحض قوانينهم 160
انتهت ازمة السيولة ودخلنا ازمة الاقتصاد 161
بياناتنا ومعلوماتنا فاسدة 163
علم الاقتصاد لا يحل لغزا ولا يفك طلسما 164

خطر سعر الصرف وتبعاته: اربعون سنة ولم نتعلم الدرس..... 165
إقرأوا الورقة البيضاء تؤجروا 167
ما لا يكتبه التاريخ بين دفتيه ترويه ذاكرة المجتمع: السياسة واحة الثروات في العراق..... 169
إرحموا وزارة المالية فانها عزيز قوم ذل..... 171
وزارة المالية في مئة عام 173
ديوان الرقابة المالية: خيار العراق لمحاربة الفساد 176
حديث الموازنة الغث!..... 179
عصر الازمات المركبة 181
التجارة: ما قبلها بناء.. وما بعدها تنمية 183
حديث التجارة... وذكرى المناطق الحرة 185
كانت مقترحات لمناطق حرة في نينوى!..... 187
هل نكتشف لقاحا للفساد؟ 189
ماذا يعني انهيار اقتصادي؟ واللاعب الفاعل السياسة!..... 191
متى تكون سياسة تخفيض قيمة العملة DEVALUATION ناجحة؟ 193
استقلالية البنك المركزي ودوره في الاقتصاد!! 194
العملة خزين القيمة..... 196
فالصمت أفضل ما يطوى عليه فم..... 198
صندوق النقد الدولي: نصائح وشروط لا اوامر وقرارات 199
لا خَظَتْ برجِيلْها ولا خُذَتْ سيد علي..... 202
قطاعاتنا الاقتصادية ثلاثة رابعها الفساد 204
الفقر .... عنوان لاوجه متعددة 206

العلوم المالية والنقدية والمصرفية ليست تهريج 209
اوراق اقتصادية: الدينار العراقي بين القوة والوهن 211
الموازنة في العراق قصة لا تنتهي!..... 214
لا شيء يصنع في العراق 216
قال ان الاقتصاد السياسي للإصلاح والتغيير 219
العراق والتفاؤل بالنمو الاقتصادي العالمي 221
الموازنة أداة سياسية قبل أن تكون مالية 223
المطلوب: قياسات جديدة للفقر وابعاده في العراق 225
ارتفاع الاسعار: تداعيات خفض سعر الصرف وسط الضجيج ! 228
قوة الهدم الخلاق..... 230
هل فقدت الموصل ميزاتها التنافسية في الاقتصاد واصبحت تابعا..... 233
الاقتصاد السلوكي مدخل لحل مشاكل الشباب 236
الاقتصاد السلوكي :الاحساس والوظيفة 238
الاقتصاد السلوكي: الحرية تعدد الخيارات..... 241
الاقتصاد السلوكي والادخار: الحكومات سرقت مدخراتنا..... 243
الفساد المالي وتخطي الحدود... تحليل للمخفيات..... 247
الاستثمار والصين والعراق.... هواء في شبك 250
كيف سرقت السياسة التنمية في العراق..... 253
قصة مختصرة لفهم الخطاب الاقتصادي العالمي 257
الإنفاق والادخار والاكتناز مفاهيم اقتصادية 261
فجوة الدخل والثروة في المجتمع 263

مستقبل الدولار 266
بين الدولار واليوان مسافة كبيرة 269
السيرة العلمية للمؤلف 273
الكتب المنشورة للمؤلف 274